

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الأتاوى "الضرائب" : في الجزيرة العربية عشية ظهور الإسلام / دراسة
في الجذور التاريخية لموقف الإسلام من الضرائب

إعداد

عماد شحادة عارف حنایشه

إشراف

أ. د. جمال جودة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا في
جامعة النجاح الوطنية في نابلس - فلسطين

2008م

**الأتاوي "الضرائب" في الجزيرة العربية عشية ظهور الإسلام / دراسة في الجذور
التاريخية لموقف الإسلام من الضرائب .**

إعداد

عماد شحادة عارف حنایشہ

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 13/1/2008 وأجيزت.

التوقيع

أعضاء اللجنة

أ. د. جمال جودة (رئيساً)

د. عامر نجيب (متحناً خارجياً)

د. عدنان ملحم (متحناً داخلياً)

الإهداء

إلى اللذين منحاني الحياة
والذي العزيزين
إلى أخوتي أهلي أحبتني
إلى زوجتي الغالية ..
إلى أبنائي رامي ... محمود ... محمد ... أشرف
وإلى كل من يضمري الحب والوفاء والإخلاص ..
إلى روح أخي الشهيد أشرف حنايشه رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

أقدم هذا الجهد المتواضع

عماد حنايشه

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور جمال جوده، على ما قدمه لي من النصح والإرشاد طيلة فترة إشرافه على هذا البحث، حتى خرج إلى حيز الوجود.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأساتذتي في قسم التاريخ وأخص: أ.د. نظام عباسى، ود. عدنان ملحم، على ما قدماه لي من معرفة ونصائح وإرشاد طوال مسیرتى التعليمية.

وكل الشكر والتقدير إلى أستاذى الفاضل د. هاني أبو الرب، لما قدمه لي من توجيه وإرشاد خلال فترة دراستي الجامعية.

وكل الشكر والتقدير للعاملين في مكتبة جامعة النجاح الوطنية، وفي مقدمتهم الأستاذ فايز سلوم وكل من أسدى لي خدمة.

عماد حنايشه

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
ز	المختصرات والرموز
ح	ملخص الدراسة
1	المقدمة
3	دراسة في المصادر والمراجع
27 - 8	الفصل الأول : الضرائب لدى دول المنطقة المجاورة لجزيرة العربية
9	- الآتاوية لغة واصطلاحاً
11	- الضرائب في الدولة السasanية
16	- الضرائب عند البيزنطيين
21	- الضرائب عند الغساسنة والمناذرة
53 - 28	الفصل الثاني : الضرائب في الجزيرة العربية قبيل الإسلام
29	* الضرائب لدى عرب الشمال :
29	- المكوس "العشور"
37	- الطعمة
41	- آتاوة الأعناق
43	- الصدقات
45	- ضرائب أخرى
47	* الضرائب لدى عرب الجنوب:
48	- الخراج
50	- الجزية (ضريبة الرأس)
52	- العشور
76- 54	الفصل الثالث : الإسلام والضرائب (أيام الرسول ﷺ) :
55	- الصدقات الطوعية

رقم الصفحة	الموضوع
58	- الزكاة
66	- الجزية
72	- العشور
76	الخاتمة
77	فهرس المراجع والمصادر
B	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية (Abstract)

المختصرات والرموز

أ. أشير إلى المصادر والمراجع في الهوامش حسب النمط الآتي:

1. يشار للمصدر كالآتي: الاسم أو شهرته، والكلمة الأولى من اسم كتابه، ثم الجزء (إن كان له عدة أجزاء) ورقم الصفحة مثلاً:

- الطبرى، تاريخ، ج 1، ص 112.

- ابن الأثير، الكامل، ج 4، ص 87.

2. يشار للمرجع كالآتي: اسم الشهرة أو العائلة، والاسم الأول، والكلمة الأولى من اسم كتابه، ثم الصفحة مثلاً:

- الدورى، عبد العزيز، مقدمة، ص 160.

3. إذا كان للمؤلف كتابان يتشابهان في الاسم الأول، نذكر اسم الكتاب كاملاً، مثلاً:
حاله، عمر، معجم المؤلفين، ج 1، ص 23. حاله، عمر، معجم قبائل، ج 2 ص 111.

4. إذا كان المؤلف مجهولاً، نذكر اسم الكتاب والجزء (إن كان له أجزاء) والصفحة مثلاً:

الأمامه، ج 1، ص 26.

ب. الرموز التالية تعنى ما يلى:

المعنى	الرمز	المعنى	الرمز
مجلد	مج	جزء	ج
توفي	ت	صفحة	ص
تحقيق	ت ح	المصدر نفسه	م.ن
دون تاريخ النشر	د.ت	طبعة	ط
دون مكان النشر	د.م	ميلادي	م
دون طبعة	د.ط	هجري	هـ
دون ناشر	د.ن	قبل الهجرة	قـهـ
إلى آخره	الخ	صلى الله عليه وسلم	(ص)

**الأتاوى "الضرائب" في الجزيرة العربية
عشية ظهور الإسلام**
دراسة في الجذور التاريخية لموقف الإسلام من الضرائب

إعداد
عماد شحادة عارف حنایشة
إشراف
الأستاذ الدكتور جمال جودة

الملخص

تناول هذا البحث موضوع الأتاوى "الضرائب" في الجزيرة العربية عشية ظهور الإسلام، ووقف على الجذور التاريخية لموقف الإسلام من الضرائب . وقد تعرضت الدراسة بداية للضرائب لدى دول المنطقة المجاورة للجزيرة العربية، منها الضرائب عند الساسانيين، حيث وجدت في الدولة الساسانية ضريبة أساسية، هما: ضريبة الأرض "العقارية"، وضريبة الرأس الشخصية، بالإضافة إلى العديد من الضرائب الثانوية، التي كانت تفرضها الدولة الساسانية، ومنها الضرائب الاستثنائية، عندما كانت نفاجاً الدولة بحالة الحرب، والهدايا والهبات التي كانت تقدم للملك في عيدى النيروز والمهرجان بشكل دائم، وكذلك الضرائب التي فرضت على مربى الحيوانات، كما فرض رجال الدين الأموال على الأفراد، والتي كانت الدولة تحصل على قسم منها، وفرضت الدولة الساسانية أيضاً ضريبة العشور على التجارة المحلية والخارجية، وكذلك في الأسواق التابعة لها.

أما الضرائب عند البيزنطيين، فكانت على نوعين: مباشرة وغير مباشرة، أما أهم هذه الضرائب الأساسية المباشرة، فهي ما يلي: ضريبة الأرض "الغلال"، اعتمد عليها النظام المالي البيزنطي بشكل رئيسي، فجبيت في بداية عهد الدولة نقداً، ثم أخذت من بعض الولايات الأخرى عيناً لكثرة غلاتها، أما في نهاية القرن الخامس الميلادي، فظهر اتجاه تحويلها إلى نقد مرة أخرى، وجعلت الدولة ذلك إجبارياً وعاماً، ولم تكن هذه الضريبة محددة وثابتة في كل عام، بل كان أمر تقديرها من اختصاص الإمبراطور، وتختلف أيضاً باختلاف الولايات وحسب مقدرة الأرض الإنتاجية.

ومنها أيضاً ضريبة الرأس، فاعتمدت الدولة البيزنطية عليها بشكل رسمي لتعطيه نفقاتها، وسد احتياجاتها، وكان معظم سكان الدولة يدفعونها من سن الرابعة عشرة، وحتى سن التين، باستثناء حالات خاصة من المرضى والأطفال والشيوخ.

وكذلك ضريبة العشور التي فرضها ملوك بيزنطة على التجارة الداخلية والخارجية، وضريبة الأنونا، التي تجمع من الغلات من الولايات المتحدة لتمويل مدينة الإسكندرية، وضريبة الإمبول، وهي ضريبة عينية ونقدية وترسل إلى روما والقدسية، كما بحثت الدراسة ضريبة تنظيف وتصلح القنوات "النوبيون"، وضريبة المساحة التي فرضت على المزارعين لدفع أجور المساحين، كما كانت فروض إضافية متعددة.

وتطرقت الدراسة للضرائب لدى مملكتي الغساسنة والمناذرة، فكانت مشابهة لدى هذه المالك من ضرائب مباشرة وغير مباشرة، والتي أسهمت في دعم القطاع المالي والضرائي لدى هذه المالك منها أتاوة الرأس التي فرضوها على القبائل العربية المجاورة التابعة لهم، وضريبة العشور والذين جبوها من التجار المارين من أراضي ممالكهم والأسواق التابعة لهم، والذين كانوا عملاً عليها لخلفائهم البيزنطيين والساسانيين، وكذلك الهدايا والرشاوي والطعمة والديات والفدية، الذين أخذوها بشكل دائم حتى عدت من أنواع الضرائب.

وتم التطرق للضرائب داخل الجزيرة العربية قبيل ظهور الإسلام، لدى عرب الشمال وعرب الجنوب.

أما عرب الشمال، فقد أثبتت المصادر وجود ضرائب متعددة مثل: "العشور"، والتي كانت تؤخذ من أموال الناس، سواء من التجارة الداخلية أو الخارجية أو حين ارتيادهم ببعضهم الأسواق للبيع والشراء، إضافة إلى ضريبة الرأس، التي فرضتها القبائل القوية على القبائل الضعيفة، وكان لا يسمح عادة بتأخيرها عن موعدها مهما ساعت حالة دفعها، وكان دفعها يشكل اتفاقاً (نمة أو عهد) يقدم فيه دافع الأتاوة السمع والطاعة والانقياد التام للطرف القوي مقابل تعهده بحمايته وعدم الاعتداء عليه.

وكذلك الطعمة والصدقات والدية، فجبيت بشكل مستمر حتى عدت أتاوة.

وتناول البحث الضرائب لدى عرب الجنوب، فيشير تراث الفترة الجاهلية أن ملوك العرب في اليمن وكندة وحضرموت، فرضوا "الضرائب" في القرن السادس الميلادي على القبائل العربية التي خضعت لهم، والتي كانت تشمل ضرائب الأرض "الخراج، الطسق" والجزية "أتاوة الأعناق"، وضرائب العشور "المكوس" التي فرضت على التجارة والأرباح، وعلى المارة ضمن مناطق نفوذهما، وفي الأسواق التابعة لهم.

أما في الفترة الإسلامية، أيام الرسول ﷺ فقد تناول البحث موقف الإسلام من تلك الضرائب، ووقف على الجذور التاريخية لهذا الموقف، وعلى أنواع هذه الضرائب سواء التي فرضت على المسلمين كالصدقات الطوعية أو الزكاة، من حيث فرضها ووجوبها، ووجوه إتفاقها، أو التي فرضت على غير المسلمين من أهل الذمة من رعايا دولتهم كالجزية والعشور، والملحوظ أن العرب استخدموا مصطلح الأتاوة بدلاً من الضرائب.

وهكذا يبدو أن الإسلام أقر النظرة السلبية للقبائل العربية إتجاه الأتاوة، فألغوها بمصطلح، وغيره في مفهومها ومقدارها، وطرح مصطلحات إسلامية بديلة كالزكاة والصدقة على المسلم، وأقرت النظرة القبلية على الضرائب التي فرضت على غير المسلم.

المقدمة:

تركز معظم الأبحاث والدراسات التاريخية على النواحي الاجتماعية والسياسية في غالب الأمر دون الاهتمام بالجوانب الاقتصادية التي تعمل على تشكيل الأحداث السياسية. وانطلاقاً من هذا كان اختيار موضوع الأتاوى "الضرائب" عشية ظهور الإسلام، بهدف تتبعها والتعرف على أنواعها التي كانت سائدة لدى عرب الشمال والجنوب في الجزيرة العربية وموقف الإسلام منها، حيث ستتناول الرسالة الموضوع زمنياً من فترة قبيل الإسلام، حتى نهاية فترة الرسول ﷺ.

يطلب البحث تنوع مصادر المعلومات، فكان لا بد من الرجوع إلى المصادر التاريخية، والأدبية، والفقهية، والجغرافية، والطبقات، والترجم، والأنساب، وذلك؛ لأن موضوع الأتاوة لم تنتطرق له المصادر بشكل مباشر، وإنما ذكرته في روایات متباينة هنا وهناك، مما تطلب كثيراً من الصبر والأناء، لقراءة كثير من المصادر لاستخراج تلك المعلومات.

شملت الدراسة على مقدمة ودراسة في المصادر وثلاثة فصول:

أما الدراسة في المصادر فقد تناولت فيها أهم المصادر التي أفادت منها الدراسة بالتحليل والتقويم. وأما فصول الدراسة: فقد حمل الفصل الأول عنوان **الضرائب لدى دول المنطقة المجاورة للجزيرة العربية**، قسمته إلى أربعة أقسام، تناول القسم الأول الأتاوة لغةً واصطلاحاً في حين تناول القسم الثاني **الضرائب عند البيزنطيين** من حيث وجودها ومعرفتها أنواعها أما القسم الثالث فقد تناول **الضرائب عند الساسانيين** من حيث وجودها عندهم أيضاً وكذلك معرفة أنواعها، وتناول القسم الرابع **الضرائب عند الغساسنة والمناذرة**.

وجاء الفصل الثاني بعنوان **الضرائب في الجزيرة العربية قبيل الإسلام**، وتم تقسيم هذا الفصل إلى قسمين، حمل القسم الأول عنوان **الضرائب لدى عرب الشمال** وتم تقسيمه أيضاً إلى خمسة مباحث، تناول المبحث الأول ضريبة المكوس "العشور" في حين تناول المبحث الثاني الطعمة، وهي عبارة عن كل ما يعم من الرزق أو مأكلة أو مسبة، كما هي تنازل عن حق جبائية الأتاوة عن بعض الأرضيين أو الطرق، أو الممرات لسداد وشيوخ القبائل تأليفاً لقلوبهم وإسكاتاً لألسنتهم.

وتناول المبحث الثالث أتاوة الأعناق، وتناول المبحث الرابع الصدقات والتبرعات لدى عرب الشمال أما المبحث الخامس فقد تناول ضرائب أخرى هي: الضرائب الثانوية والفرعية التي كانت موجودة عندهم بشكل غير رسمي كما تناول القسم الثاني من هذا الفصل الضرائب

لدى عرب الجنوب وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حمل المبحث الأول عنوان ضريبة الخراج "ضريبة الأرض" وحمل المبحث الثاني عنوان ضريبة الجزية "أتاوة الرأس" أما المبحث الثالث فقد تناول: ضريبة العشور "المكوس" لدى عرب الجنوب.

أما الفصل الثالث والأخير فقد حمل عنوان الإسلام والضرائب أيام الرسول ﷺ ، وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث، حمل المبحث الأول عنوان الصدقات الطوعية التي كانت موجودة في بداية العهد الإسلامي وتناول المبحث الثاني الزكاة التي فرضت في السنة التاسعة من الهجرة إلى جانب الصدقة في حين تناول المبحث الثالث الجزية وهي ضريبة رأس على غير المسلم أما المبحث الرابع والأخير فقد تناول موضوع ضريبة العشور في بداية العهد الإسلامي.

دراسة في المصادر والمراجع

أ. المصادر :

يتطلب البحث في النواحي الضرائبية للعصر الجاهلي وعصر الرسول ﷺ تنوع مصادر المعلومات، من مؤلفات تاريخية وأدبية، وفقهية، وحديث، وتفسير، وسير، وأعلام، وترجم، ومغازي وفتح، وجغرافيا، وأنساب، ومعارف، ومعاجم اللغة، وخارج، وأموال، وغيرها. وعلى الرغم من أن كل صنف من هذه الأصناف ركز على ناحية معينة، إلا أنه لم يهم النواحي الأخرى، وانطلاقاً من هذا فقد تمت الاستفادة من مختلف المصادر ولو جزئياً في كل فصل من فصول الرسالة، ولكن هناك فارق في الإفادة من بعض المصادر في فصل معين أو موضوع ما.

يرى كثير من الكتاب أن كتب التاريخ، لم تهتم بالأمور الاقتصادية والاجتماعية، وأنها ركزت على النواحي السياسية خاصة المعارك، في إطار حديثها عن الملوك والأمراء، وهذا لا يخلو في حقيقة الأمر من مبالغة، فالملاحظ أن كتب التاريخ حوت معلومات مفيدة عن الضرائب، وأوردت إشارات عديدة عن الخراج والجزية والعشور، وكان للمصادر التاريخية أهمية واضحة في كتابة هذه الأطروحة.

وهنا يمكننا التنوية لأهمية بعض المصادر التاريخية التي أفادت البحث بصورة خاصة مثل: كتاب ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب (ت 218هـ)، في كتابه السيرة النبوية، إذ قدم معلومات غنية عن إجراءات الرسول ﷺ الضرائية، وأورد إشارات هامة عن موقف الإسلام من الضرائب، وجاءت معلوماته عن الجزية والصدقات والزكاة والعشور مباشرة، وتميز بدقة المعلومات عن عصر الرسول ﷺ وصدر الإسلام.

وأورد، ابن حبيب، محمد حبيب بن أمية (ت 245هـ) في كتابه (المحرر) معلومات غنية عن عرب الشمال، وبخاصة في مكة ، وعن إدارة القبائل الضرائية في شبه الجزيرة العربية ، وتعاملهم مع الفرس الساسانيين والبيزنطيين، وقدم معلومات جيدة عن طبيعة الشيوخ وعلاقتهم بقبائلهم قبيل الإسلام.

كما كرس أبو حنيفة الدينوري (ت 282هـ) في كتابه الأخبار الطوال، اهتمامه في بداية العصر الإسلامي على النواحي السياسية، إلا أنه لم يهمل النواحي الضرائية، فتطرق إليها بشكل عابر ويسير، وسلط الضوء من قبل على أحوال الإدارة الساسانية، وعن العرب قبل الإسلام.

ومن المؤرخين الذين استعنت بمصنفاتهم اليعقوبي، أحمد بن وهب بن واضح (ت 292هـ) الذي أمدنا بمعلومات دقيقة عن العصر البيزنطي والساساني، وذلك من خلال

كتابه المعروف بـ تاريخ العيقوبي، وقد اتصف المعلومات التي قدمها بالوضوح والترتيب إلا أنها جاءت مختصرة.

وشكل كتاب الإمام أبي جعفر، محمد بن جرير الطبرى (ت 310هـ) المعروف بـ تاريخ الرسل والملوك، مصدرا هاما للدراسة، خاصة وأنه من أغزر كتب التاريخ مادة، ويهتم بالتفاصيل إلا أنه لم يهمل الأمور المالية والضرائبية في سرده للأحداث السياسية.

ومن أبرز الرواد الموسوعيين الذين اعتمدوا عليهم الدراسة أبو الحسن المسعودي (ت 346هـ) في كتابيه مروج الذهب ومعادن الجوهر والتبيه والإشراف، الذي ركز على النواحي السياسية في كتبه إلا أنه لم يهمل النواحي الاقتصادية التي استفادت منها الدراسة. وأفادت الرسالة من كتب الفقه والتفسير والحديث والسنن، وبخاصة أن الفقهاء ركزوا في كتبهم على النواحي الشرعية، التي تتعلق بجوانب مختلفة من حياة المسلمين، ففي كتبهم إشارات لا بأس بها عن النواحي الاقتصادية والزكاة والجزية والعشور، وفي طليعة هذه الكتب صحيح البخاري، لأبو عبد الله، محمد بن إسماعيل الجعفي (ت 256هـ)، وكتاب سنن الترمذى، لأبي عيسى، محمد بن عيسى بن سورة، (ت 279هـ)، وكتاب صحيح مسلم، لأبو الحسن، مسلم بن الحاج النيسابوري، (ت 261هـ) والذين قدّموا معلومات فقهية قيمة تتعلق بمقادير الضرائب الإسلامية المختلفة.

ومن المصادر التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة كتب الأدب منها كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهانى (ت 356هـ) الذي وفر مادة غزيرة عن الحياة السياسية والاجتماعية، إضافة إلى النواحي الاقتصادية في العصر الجاهلي والإسلامي والتي تمت الاستفادة منها.

وأفادت الرسالة أيضاً من كتب الأموال والخارج، وفي طليعة هذه الكتب، كتاب أبي يوسف (ت 182هـ)، الخارج، ويعتبر من الكتب الهامة التي اعتمد عليها الباحث، حيث أوقف أبو يوسف هذا الكتاب للحديث عن النواحي المالية والاقتصادية في أواخر العصر الجاهلي وبدايات العصر الإسلامي، وأورد معلومات هامة عن أهل الذمة والمجوس، ولذلك جاء كتابه مصدر أساسياً للجزية والزكاة والصدقات والعشور والخارج ولمقادير الضرائب المختلفة.

وأورد أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت 224هـ) في كتابه الأموال معلومات موسعة في أبواب كثيرة عن الجزية والخارج والزكاة والصدقات والعشور وذلك في نهاية العصر الجاهلي وعصر الرسول ﷺ شاملاً فترة صدر الإسلام، وركز في فصول كتابه على النواحي الاقتصادية، والمالية والضرائبية.

ولمعاجم اللغة أهمية خاصة في الرسالة مثل معجم لسان العرب، لابن منظور (ت 711هـ)، ومعجم المحيط في اللغة لابن عباد (ت 385هـ) وتأج العروس، لمحمد مرتضى الزبيدي (ت 1205هـ)، والتي قدمت توضيحات لبعض المصطلحات اللغوية

والاصطلاحية، إضافة إلى ذلك فقد ذكرت إشارات هامة عن الخراج والجزية والزكاة والضرائب المختلفة.

كما رفدت كتب الجغرافيا البحث في أكثر من جانب فقد حوت مادة غنية جداً مثل كتاب معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع للبكري، عبد الله بن عبد العزيز (ت 487هـ) في تعريف المدن، وتطور التقسيم الإداري في السواد ومصر والشام في زمن الفرس الساسانيين والبيزنطيين وحتى العهود الإسلامية المختلفة متضمناً النواحي الاقتصادية بما فيها الضرائب.

وكذلك كتاب معجم البلدان، للحموي، ياقوت بن عبد الله (ت 626هـ)، وهو من أهم الكتب التي اعتمدت其 الرسالة، إذ أفاد في التعرف على التقسيمات الإدارية بدءاً بالفرس الساسانيين والبيزنطيين ثم الراشدين، وفي التعرف على الجغرافيا وموقع المدن، وكذلك أورد معلومات لها أهمية عن الضرائب، وإلى جانب ذلك جمع بين الجغرافيا والتاريخ والعلم والأدب والفالك.

وكذلك كتب المعارف التي أفاد منها البحث، كتب المعارف لابن قتيبة، أبو محمد، عبد الله بن مسلم، (ت 276هـ)، وهو موجز في تاريخ الخليفة والعرب قبل الإسلام والسيرة النبوية والفتح والمغازي، فأورد معلومات هامة عن النواحي الاقتصادية بما فيها الضرائب تم الاستفادة منها في هذا البحث.

كما تم الاستفادة من كتب الفتوح، منها كتاب فتوح البلدان لأحمد بن يحيى البلاذري، (ت 279هـ) بدأ بهجرة النبي من مكة إلى المدينة، ثم تحدث عن غزواته عليه السلام وحركة الردة في عصر أبي بكر، فأورد معلومات قيمة تم الاستفادة منها.

بـ. المراجع:

أما الدراسات الحديثة، فقد أفادت البحث في جوانب عديدة منها، كتاب محمد ضياء الدين الرئيس (الخراج والنظم المالية)، الذي تعرض فيه للنواحي الاقتصادية (المالية والضرائية) في العصر الساساني والبيزنطي وبداية العصر الإسلامي فأغنى البحث بالكثير من مواجهاته المختلفة.

وتناول سعيد الأفغاني في كتابه (أسواق العرب في الجاهلية والإسلام) أنواع الضرائب التي كانت موجودة في تلك الفترة كالأتاوى والعشور وغيرها، إضافة إلى كيفية البيع في تلك الأسواق.

وعرض يوليوس ولهاوزن من خلال كتابه (الدولة العربية وسقوطها) فرضية عن طبيعة الأتاوى التي فرضت في عصر الرسول ﷺ، والتي قال عنها أنها كانت إجمالية ولم تكن محددة النوع فأفاد منها البحث في هذا المجال.

وتناول دانيال دنييت في كتابه (الجزية والإسلام) فرضية ولهاوزن وقال عنها إن العرب حددوا أنواع الضرائب في مصر والعراق والشام أما في المناطق الشرقية فقد فرضا الإتاوة، وأفاد البحث من وجهة النظر هذه.

كما قدم ثيودور نولدكه في كتابه (أمراء غسان من آل جفنه) معلومات هامة عن تاريخ أزد غسان وكيف فرض حلفاء الروم من سليم الأتاوة عليهم، كما تعرّض نولدكه للضرائب التي وجدت عند الغساسنة بطريقة غير مباشرة والتي تم الإفادة منها في كتابة هذا البحث.

كما تناول عبد الحميد رأفت في كتابه (بيزنطة بين الفكر والدين والسياسة) تاريخ الدولة البيزنطية منذ نشأتها حتى سقوط الدولة البيزنطية على يد المسلمين، حيث تطرق إلى جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتناول جواد علي في كتابه (المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام) مواجهات مختلفة شملت الضرائب في العصر الجاهلي أفادت هذا البحث.

وتعرض فكتور سحاب خلال كتابه (إيلاف قريش) تاريخ مكة السياسي والاقتصادي والأسوق التابعة لها وذكر معلومات أغنت هذه الدراسة.

وتناول مفيد رائف محمود العابد في كتابه (معالم تاريخ الدولة الساسانية عصر الأكسرة) مواجهات هامة عن تاريخ الدولة الساسانية بما فيها الضرائب أفادت الفصل الأول من هذه الدراسة.

كما تعرض جرجي زيدان من خلال كتابه (العرب قبل الإسلام) إلى تاريخ القبائل العربية، بما فيه من غزوات وحروب، شاملاً الضرائب كالمرباع والصفيفي وحق الحمى والتي أفادت هذه الدراسة.

كما اعتمد البحث على العديد من الدراسات الإسلامية الحديثة، التي أفادت هذا البحث بشكل رئيسي، منها كتاب (نشأة الدولة الإسلامية) لعون الشريف قاسم ، الذي عرض من خلاله عهود الصلح التي وقّعها رسول الله ﷺ مع أهل الذمة والمجوس في اليمن وعمان وأذرح وجرباء ودومة الجندي.

وتم الإفادة من الكتب المالية وخصوصاً كتاب (المالية العامة) لزكريا محمد بيومي، الذي تعرّض من خلاله إلى الزكاة والجزية والعشور وغيرها من المواضيع المتعلقة بموضوع البحث.

ولدراسات جمال، جودة، التي تناولت الاقتصاد الإسلامي خاصة، أهمية كبرى، بسبب عمق وشمولية نظرتها، ونجاحها في تسخير الأبعاد الاجتماعية والفكرية لمصلحتها، ومن هذه الدراسات كتاب "العرب والأرض في العراق في صدر الإسلام" ، إذ أشار إلى تأثير العرب بالإرث الإداري المحلي، وإلى تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق في صدر الإسلام، وتميز بتحليله الجاد واستناده إلى المصادر الأولية.

كما اعتمدت الدراسة على العديد من الموسوعات والرسائل الجامعية والتي ساهمت في إمداد البحث بالعديد من المعلومات.

الفصل الأول

الضرائب لدى دول المنطقة المجاورة لجزيرة العرب:

- 1 - الآتاوة لغة واصطلاحاً.**
- 2 - الضرائب عند الساسانيين.**
- 3 - الضرائب عند البيزنطيين.**
- 4 - الضرائب عند الغساسنة والمناذرة.**

الأتاوة لغة واصطلاحاً

1 - الأتاوة لغة:

اشتقت كلمة "الأتاوة" من الفعل الثلاثي "أتو" ورد في اللغة: وأتواه آتواً وأتاوة، أي رشوتها⁽¹⁾.

وقيل وأتواه آتوةً واحدةً: أي الاستقامة في السير والسرعة⁽²⁾، وقد قال الشاعر مزاحمُ في ذلك:

فلا سَدُوَّ إِلَّا سَدُوْهُ وَهُوَ مَدِيرٌ وَلَا أَتُو إِلَّا أَتُوهُ وَهُوَ مَقْبِلٌ

يعني هذا البيت أن الأتاوة تعني هنا الاستقامة في المشي، فيقال: ما أحسن أتوه يديها في السير⁽³⁾ كما قيل ما زال كلامه على اتو واحد، أي على طريقة واحدة⁽⁴⁾، وقيل الأتو: هو الموت والبلاء والمرض الشديد⁽⁵⁾، وقيل كذلك الأتو: الريع والغلة والعطاء والنماء⁽⁶⁾، والشخص العظيم⁽⁷⁾. وذكر كذلك في معنى الأتو: أتى الشجر ايتاء: أي طلع شمره وكثرة حمله⁽⁸⁾، ويقال ما أحسن أتاء هذا النخل أي ما أحسن شمره⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ ابن منظور، لسان(مادة أتو). ابن فارس مقاييس (مادة أتو). ابن عباد، المحيط (مادة أتو).

أنظر أيضاً: البستاني، معجم (مادة أتو). محيط(مادة أتو). المنجد (مادة أتو). الشرباصي، أحمد، معجم، ص 15.

⁽²⁾ ابن منظور، لسان (مادة أتو). ابن فارس، مقاييس (مادة أتو).

* هو مزاحم بن عمرو بن الحارث بن معرف بن الأعلم بن خويلد بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن السلوقي (ت 125هـ/743م)، من شعراء العصر الأموي، اشتهرت له قصيدة في هجاء "ابن الدمينة"، كما تشبّب بزوجته، وضربه حتى مات.

الأصفهاني، الأغاثي ج 19، ص: 27.

أنظر أيضاً: الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج 7، ص: 211.

⁽³⁾ ابن فارس مقاييس، ج 1، ص: 49.

⁽⁴⁾ ابن منظور، لسان (مادة أتو). الزبيدي، تاج (مادة أتو).

⁽⁵⁾ الزبيدي، تاج (مادة أتو). البستاني، معجم (مادة أتو).

⁽⁶⁾ الجوهري، الصحاح (مادة أتو). ابن دريد، جمهرة (مادة أتو).

⁽⁷⁾ البستاني، معجم (مادة أتو). البستاني، محيط (مادة أتو).

⁽⁸⁾ مصطفى، إبراهيم وآخرون، معجم، ج 1، ص 4.

⁽⁹⁾ ابن دريد، جمهرة (مادة أتو)

⁽¹⁰⁾ ابن منظور، لسان، ج 6، ص 221.

٢ - أما الآتاوية اصطلاحاً:

فهي كل ما أخذ بكره أو قسم على قوم من الجباية^(١) ؛ أو هي الأموال التي تؤخذ جبرا من الناس في السنة بقدر معلوم^(٢) كما أوردت المعاجم اللغوية وأثبتت المصادر التاريخية أن الآتاوية شملت معاني كثيرة في المعنى الاصطلاحي منها: الرشوة^(٣)، لأنها تدفع احتيالاً لا تكرماً، خوفاً من ال�لاك أو الغزو، وللبقاء في مناطقهم، كما شملت أيضاً الخراج^(٤)، والضريبة^(٥) والجزية^(٦)، والطعمة^(٧) والمكوس^(٨) والعشر^(٩).

يبدو واضحاً أن مصطلح الآتاوية أطلقه عرب الشمال في الأغلب على كل ضريبة، وهكذا يمكن القول إن الآتاوية تعني الضريبة بالمفهوم الحديث.

^(١) ابن مظور ، لسان ، ج ٢ ص ٢٥١.

^(٢) الجاحظ ، الحيوان ، ج ١ ، ص ٣٢٧.

انظر أيضاً - جمعة ، علي ، معجم ، ج ١ ، ص ٢٣ .المنجد ، معجم ، ص ٢.

^(٣) الرازى ، الصحاح ، ص ٥.

- انظر أيضاً : الرئيس ، محمد ، الخراج ، ص ١٢٣ . جمعة ، علي ، معجم ، ج ١ ، ص ٢٣.

^(٤) ابن منظور ، لسان ، ج ١ ، ص ٥٥٥ . الزبيدي ، تاج ، ج ٢ ، ص ١٧٢ .

^(٥) دنيت ، دانيال ، الجزية ، ص ٢٩ .

^(٦) علي ، جواد ، المفصل ، ج ٧ ، ص ٤٨١ .

^(٧) الجاحظ ، الحيوان ، ج ١ ، ص ٣٢٧ ، ١٤٨ .

^(٨) علي ، جواد ، المفصل ، ج ٧ ، ص ٤٧٤ .

الضرائب في الدولة الساسانية

وُجِدَ فِي الدُّولَةِ السَّاسَانِيَّةِ ضَرِيبَتَانِ أَسَاسِيتَانِ هُما ضَرِيبةُ الْأَرْضِ "الْعَقَارِيَّةُ"⁽¹⁾ وَضَرِيبةُ الرَّأْسِ "الشَّخْصِيَّةُ"⁽²⁾ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْعَدِيدِ مِنِ الضرائب الإضافية التي كانت تفرضها الدولة الساسانية ومنها:

الضرائب الاستثنائية التي كانت تفرضها الدولة الساسانية عند الحاجة عندما تفاجأً بحالة الحرب فيعوزها المال⁽³⁾.

الهدايا والهبات التي كانت تسمى "آبین" أو هدايا النيروز والمهرجان، والتي تقدم للملك في عيدي النيروز * والمهرجان **⁽⁴⁾.

ضريبة العشور "المكوس" وعائدات الجمارك التي كانت تؤخذ من التجارة المحلية والخارجية⁽⁵⁾.

الضرائب التي كان يفرضها رجال الدين على الأفراد طواعية من خلال الصدقات والقرابين والتي كانت الدولة تحصل على قسم منها⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الدينوري، الأخبار، ص71. اليعقوبي، تاريخ، ج1، ص165. الطبرى، تاريخ، ج2، ص215. المقدسى، البدء، ج1، ص292. ابن عبد ربہ، العقد، ج2، ص9. الجھیلی، الوزراء، ص9. المسعودی، مروج، ج1، ص294.
أنظر أيضًا: كرستنس، آرثر، ایران، ص350. الرئيس، محمد، الخراج، ص70. بيومی، زکریا، الماليه، ص374. العابد، مفید، معالم، ص97. بیرنا، حسن، تاريخ، ص297.

⁽²⁾ الدينوري، الأخبار، ص71. اليعقوبي، تاريخ، ج1، ص165. المسعودی، مروج، ج291. ابن الأثير، الكامل، ج1، ص455. ابن خلون، تاريخ، ج2، ص306.
أنظر أيضًا: كرستنس، آرثر، ایران، ص350. الرئيس، محمد، الخراج، ص75. عبد الحميد، رافت، بیزنطیه، ص49. العابد، مفید، معالم، ص97.

⁽³⁾ الرئيس، محمد، الخراج، ص70. العابد، مفید، معالم، ص81.
* النيرزو: هم عيد رأس السنة عند الفرس، ويصادف نزول الشمس أول الحمل، كما أن أصله بالفارسية الحديثة "نوروز" ومعناه اليوم الجديد. الجوالیقی، المغرب، ص617.

** المهرجان: هو عبد فارسي، وهو ماخذ من مهركان، وتعني شعر (مهر) فصل الخريف، اسم اليوم السادس عشر من شهر مهر، وهو عيد قديم عند البارسیین الفرس، ويمتد إلى الحادي والعشرين من شهر (مهر) ومهركان الخاصة (مغرب). النیسابوری، السامی ص:360. تهران، داشکاه، معجم، ص551.

⁽⁴⁾النويری نهایة، ج6، ص36.
أنظر أيضًا: كرستنس، آرثر، ایران، ص113. الرئيس، محمد، الخراج، ص70. العابد، مفید، معالم، ص98. بیرنا، حسن، تاريخ ص299.

⁽⁵⁾ ابن حبیب، المحبیر، ص265. المقریزی، خطط، ج2، ص123.
أنظر: باقر، طه، تاريخ، ج2، ص468. كرستنس، آرثر، ایران، ص113. بيومی، زکریا، الماليه، ص387. عاقل، نبیه، تاريخ ص254. سحاب، فکتور، ایلاف، ص214. غازی، عنایه، الماليه، ص276.

⁽⁶⁾ المسعودی، مروج، ج1، ص277.
أنظر: الرئيس، محمد، الخراج، ص71.

الضرائب التي كان يفرضها الملوك الساسانيون على مربى الحيوانات، حيث أخذ في عهد كسرى ابرویز على إنتاج البقرة في السنة درهم واحد⁽¹⁾.

الجزية التي كانت تحصل عليها الحكومة الساسانية من بلاد الروم نتيجة انتصارها في الحرب على البيزنطيين⁽²⁾.

أما التفاصيل الواردة عن ضريبة الأرض "العقارية" التي فرضت على الأراضي والبيوت⁽³⁾، فكان ملوك الفرس الساسانيون يأخذون من غلات قراهم نسباً تتراوح بين السادس والثالث⁽⁴⁾، على قدر شربها وعمارتها⁽⁵⁾. فكان هذا النظام هو المتبعة حتى عام 531م، وهو نظام المقاسمة* أو خراج المقاسمة، إلى أن جاء قباد بن فิروز (487_531م)، فأدرك سوء هذا الوضع ومخاطرها فعزم على تغيير نظام الجباية تغييراً كاملاً⁽⁶⁾ إلى نظام المساحة**، أو خراج الوظيفة، إلا أن هذا التغيير أضر بالفلاحين، ولكن هذا الإجراء لم يتم إلا في أيام كسرى أبو شروان الأول (531_578م)⁽⁷⁾ فمسحت الأراضي، وحددت لها ضريبة الخراج حسب نظام المساحة ونوعية المحصول، وجعلوا الجريب*** أساساً لضرائب الأرض، فكانوا يأخذون درهماً عن جريب القمح والشعير، وثمانية دراهم عن جريب العنب، وسبعة دراهم عن جريب البرسيم، وخمسة أسداس درهم عن جريب الأرز، وكانوا يجعلون ضرائب على أشجار النخيل والزيتون

⁽¹⁾ النويري نهاية، ج 6، ص 36.

⁽²⁾ ابن قتيبة، عيون، ج 1، ص 7. المسعودي، مروج، ج 1، ص 291. ابن خلدون، تاريخ، ج 1، ص 49.
أنظر: بيرنا، حسن، تاريخ، ص 97 العابد، مفيد، معلم، ص 97.

⁽³⁾ اليعقوبي، تاريخ، ج 1، ص 165. الجهشياري، الوزراء، ص 4. ابن الأثير، الكامل، ج 1، ص 455.
أنظر أيضاً: كمال، أحمد، الطريق، ص 123. العابد، مفيد، معلم، ص 97. الدوري، عبد العزيز، تاريخ، ص 176.

⁽⁴⁾ النويري، نهاية، ج 15، ص 194.
أنظر أيضاً: الرئيس، محمد، الخراج، ص 71.

* نظام المقاسمة: هو حصة شائعة تضرب فيما يخرج من الأرض. الرئيس، محمد، الخراج، ص 71.
⁽⁵⁾ كرستنس، آرثر، ايران، ص 350.

** نظام المساحة: هو نظام الوظيفة ويكون مقداراً معيناً على مساحة ما من الأرض كالفردان مثلاً.
بسوني، كمال، قائد، ج 5، ص 56.

⁽⁶⁾ الجهشياري، الوزراء، ص 564.
أنظر أيضاً: الرئيس، محمد، الخراج، ص 71.

⁽⁷⁾ اليعقوبي، تاريخ، ج 1، ص 165. المسعودي، التنبيه، ص 89.
أنظر: كمال، أحمد، الطريق، ص 123.

*** الجريب: مقياس للأرض، وهو عشر قصبات في عشر قصبات، والقصبة ستة أذرع، وكان هذا الجريب يعرف في فارس "بالجريب الصغير" أي 60 ذراع الملك، وكان الجريب الكبير يبلغ 3/32 من الجريب الصغير، أي أنه كان يبلغ 1/3 5837 متر مربع.

الرئيس، محمد، الخراج، ص 289. هنتس، فالتر، المكاليل، ص 96.

طبقاً لعدد الأشجار، فأخذ الجباة درهماً عن كل أربع شجرات نخيل ودرهماً عن كل ست شجرات زيتون⁽¹⁾.

ويبدو أن الخراج كان يجبى على ثلاثة أنجم في السنة، كل نجم أربعة أشهر⁽²⁾. وأعفى من خراج الغلات الفقراء والزمنى وأصحاب المزارع التي أصابتها الآفات على قدر ما أصيب منها، وتم توكيل قوم من الجباة مختصين بذلك⁽³⁾، وأعفى النخل المتفرق والأشجار المثمرة الذي لا تكون بستاناً واحداً⁽⁴⁾. وكانت تجبي هذه الضرائب عيناً حسب نظام المقاسمة القديم، ثم أصبحت فيما بعد تجبي نقداً حسب نظام المساحة لمواجهة الظروف الطارئة⁽⁵⁾.

أما ضريبة الرأس فقد اعتمدت الدولة السasanية بشكل كبير عليها لتعطية نفقاتها ولسد احتياجاتها، وكانت من أهم موارد الدخل للدولة السasanية⁽⁶⁾. لهذا تم إحصاء السكان، وفرضت هذه الضريبة نقداً⁽⁷⁾، عندما قام كسرى بإصلاحاته، وهي ما سميت بالوضائع^{*} ((ابراسيار)) بالفارسية⁽⁸⁾، وجعلت واجبة على نسبة كبيرة من سكان الدولة من سن العشرين إلى الخمسين؛ وأعفى منها ما دون أو فوق ذلك⁽⁹⁾ وجعل لها نظام متدرج: فصيروها على طبقات كل طبقة تعادل اثنى عشر درهماً، أو ثمانية، أو أربعة، على قدر الحال، واستثنى منها من كان

⁽¹⁾ اليقoubi، تاريخ، ج 1، ص 165. المسعودي، مروج، ج 1، ص 294. ابن الأثير، الكامل، ج 1، ص 455. الجهشياري، الوزراء، ص 5. أنظر: كريستنس، آرثر، ايران، ص 350. كمال، أحمد، الطريق، ص 123. بيرنا، حسن، تاريخ، ص 297.

⁽²⁾ الدينوري، الأخبار، ص 71. ابن الأثير، الكامل، ج 1، ص 455. الجهشياري، الوزراء، ص 5. أنظر: الرئيس، محمد، الخراج، ص 75. بيرنا، حسن، تاريخ، ص 297.

⁽³⁾ الدينوري، الأخبار، ص 71.

⁽⁴⁾ كريستنس، آرثر، ايران، ص 351.

⁽⁵⁾ الرئيس، محمد، الخراج، ص 75.

⁽⁶⁾ بيرنا، حسن، تاريخ، ص 299.

⁽⁷⁾ اليقoubi، تاريخ، ج 1، ص 165.

أنظر: كمال، أحمد، الطريق، ص 123.

* الوضائع: هي إتمام إجراءات المساحة مثل إحصاء عدد الجربان التي تشتمل عليها الأرض ، ومعرفة أصناف الغلات، وضبط عدد الأشجار ذوات الثمار، وكذلك إحصاء عدد السكان، وتم فرض ضريبة معينة على كل ما ذكر ومجموعها سمى "بالوضائع" أو "ضائعاً كسرى". الرئيس، محمد، الخراج، ص 75.

⁽⁸⁾ الرئيس، محمد، الخراج، ص 75.

⁽⁹⁾ الدينوري، الأخبار، ص 71. اليقoubi، تاريخ، ج 1، ص 165. ابن الأثير، الكامل، ج 1، ص 455.

أنظر: كمال، أحمد، الطريق، ص 123. الرئيس، محمد، الخراج، ص 75.

الجمال، محمد الاقتصاد، ج 1، ص 260. بيرنا، حسن، تاريخ، ص 298.

له نسب ملكي⁽¹⁾، والكتاب أو له علاقة بالملك كالطبقات الممتازة من أهل البيوتات والعظماء والمقاللة، والأساورة^{*} والموابذة^{**} والهراذة^{***}⁽²⁾ أي الأشراف والوجهاء ورجال الجيش ورجال الدين، وموظفي الدواوين وحاشية الملك وخدماته. واعفي منها أيضاً غير القادرين على دفعها من الشيوخ والنساء والأطفال ورجال الدين⁽³⁾ وجميع هذه الفئات لا تشكل سوى نسبة صغيرة من سكان الدولة.

كما أخذت الدولة الساسانية الجزية من الدول المجاورة التي انتصرت عليها، فقد أخذت من الملك البيزنطي جستنيان الأول جزية سنوية مقدرة بعد هزيمته سنة 545م⁽⁴⁾. وأخذتها أيضاً من سكان ما وراء النهر⁽⁵⁾. وأخذها كسرى آنوسروان، من سيف بن ذي يزن^{****} ملك اليمن نظير مناصرته وطرده للأحباش من اليمن⁽⁶⁾. كما أخذ الملوك الساسانيون الضرائب من يثرب وتهامة عن طريق الممثل السياسي للدولة الفارسية (الوالى) في البادية، والدليل على ذلك أن اليهود امتنعت عن تسليم الضرائب له، ولم تكتف بهذا فقط بل أخذت تضغط على العرب وذهب إلى استلام الضرائب المالية من عرب يثرب وقد وصف هذه الحالة بعض شعراء الأنصار بقوله:

⁽¹⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 1، ص 455.

أنظر: كريستنس، آرثر، إيران، ص 351. كمال، أحمد، الطريق، ص 123. بيرنا، حسن، تاريخ، ص 297.

* الأساورة : هم نخبة الجيش من الفرسان الدارعين، ويقسموا إلى ثلاثة أقسام، الأساورة الخالدون والمتطوعون والفدائيون. الطبرى، تاريخ، ج 2، ص 173.

أنظر أيضاً: الرئيس، محمد، الخراج، ص 62. بيرنا، حسن، إيران، ص 299.

** الموابذة: هم طبقة رجال الدين الذين كانوا يسمون "موبدان" او الموابذة، فكانت الدولة كلها مقسمة إلى مراكز دينية على رأس كل منها "موبد" ورئيس الموابذة يسمى "موبدان موبد". الرئيس، محمد، الخراج، ص 63.

***الهراذة: هم خدمة النار، وهي فارسية م ureبة. الخوارزمي، مفاتيح، ص 138.

⁽²⁾ الدينوري، الأخبار، ص 71. اليعقوبي، تاريخ، ج 1، ص 165. ابن الأثير، الكامل، ج 1، ص 455.

أنظر: كريستنس، آرثر، إيران، ص 351. كمال، أحمد، الطريق، ص 123. الرئيس، محمد، الخراج، ص 75. الجمال، محمد، الاقتصاد، ج 1، ص 260.

⁽³⁾ بيرنا، حسن، تاريخ، ص 297. دينيت، دانيال، الجزية، ص 17.

⁽⁴⁾ المسعودي، مروج، ج 1، ص 291.

أنظر أيضاً: عاقل، نبيه، تاريخ، ص 254. باقر، طه، تاريخ، ج 2، ص 468.

⁽⁵⁾ ابن خالدون، تاريخ، ج 2، ص 306.

**** سيف بن ذي يزن: هو سيف بن ذي يزن بن ذي أصبح بن مالك بن سهل بن عمرو الحميري (ت 505ق.هـ - 572م) من ملوك العرب اليمانية ودهائهم. ولد ونشأ بصنعاء ، وقد استعان بالفرس لتحرير اليمن من الأحباش، ثم ألحقت اليمن ببلاد الفرس على أن يكون ملكها والمتصرف في شؤونها . القلقشندي، صبح، ج 7، ص 360.

⁽⁶⁾ الطبرى، تاريخ، ج 2، ص 142. المسعودي، مروج، ج 2، ص 57. الديار بكرى، تاريخ، ج 1، ص 192.

أنظر أيضاً: حسن، حسن، تاريخ، ج 1، ص 31. سالم، عبد العزيز، تاريخ، ص 172.

ضريبة العشور: -

اعتمدت الدولة الساسانية في مواردها المالية كذلك على ضريبة الجمارك "المكوس" حيث حصلت بها من التجارة الداخلية والخارجية⁽²⁾. ففي عام 561م اتفقت الدولتان الساسانية والبيزنطية على ضبط مكوس المرور وانتقال الأفراد عبر الحدود بينهما في اتفاق السلام الذي عقد في ذلك العام، وتناولت معااهدة الصلح التي عقدت بين الإمبراطور الساساني كسرى الأول، والبيزنطي جستينيان الثاني عام 592م أمور العشور، حيث جاء في الاتفاق أن يستمر التجار الفرس والروم في تبادل جميع أنواع البضائع على أن تمر بال نقاط المقابلة على الحدود⁽³⁾ ولعل هذا هو الذي دفع البيزنطيين إلى التفكير في الوصول إلى المحيط الهندي لتجاوز المرور بالأراضي الفارسية، والتحرر من سيطرة الفرس على الطرق التجارية ومن دفع الجزية للساسانيين⁽⁴⁾، هذا وقد جبى ملوك الفرس ضريبة العشور من بعض الأسواق التي كانت تقام في بلاد العرب التابعة لهم مثل عُمان والبحرين والحيرة⁽⁵⁾.

تبين لنا من خلال دراسة موضوع الضرائب في الدولة الساسانية، أنها استبدلت نظام خراج المقادمة بنظام خراج الوظيفة أو المساحة، الذي أتمه كسرى أنسروان (531 - 579م)⁽⁶⁾. كما أن بعض ملوكها كانوا يعفون الرعية منها حسب الأوضاع الاقتصادية، ففي عهد الملكة (بوران دخت) بنت أبرويز (635م حتى آخر أيلول 635م)، أُغفى قسم كبير من الرعية من هذه الضرائب ولم تجب، إلا أنه في أواخر فترة حكمها جُبى لها الخراج ، وفيها يقول الشاعر:

دھقانه * یسجد الملوك له ————— یجبی إلیها الخراج في الج رب⁽⁷⁾

⁽¹⁾ سحاب، فكتور، إيلاف، ص 156.

⁽²⁾ بيومي، زكريا، المالية، ص 387. غازي، عنابة، المالية، ص 276.

⁽³⁾ الرئيس ، محمد ، الخراج، ص 70.

⁽⁴⁾ العابد، مفيد، معلم، ص 33. عاقل، نبيه تاريخ، ص 254.

⁽⁵⁾ ابن حبيب، المحرر، ص 265.

أنظر أيضًا: سحاب، فكتور، إيلاف، ص 386، 384. الرئيس، محمد، الخراج 74.

⁽⁶⁾ الرئيس، محمد، الخراج، ص 74. دنيت، دانيال، الجزية، ص 17.

⁽⁷⁾ المقدسى، البدء، ج 1، ص 296.

* دھقانة: كلمة فارسية تعنى الناجر أو رئيس القرية. ابن منظور، لسان ، ج 10، ص 107.

الضرائب عند البيزنطيين

تشير المصادر أن الضرائب التي فرضت في الدولة الرومانية البيزنطية، واعتمدت عليها في تغطية نفقاتها وسد احتياجاتها كانت على نوعين: مباشرة، وغير مباشرة⁽¹⁾ أما أهم هذه الضرائب الأساسية المباشرة فهي ما يلي:

ضريبة الأرض ((Land tax))

وتسمى أيضاً ضريبة الغلال، اعتمد عليها النظام المالي البيزنطي بشكل رئيسي⁽²⁾، وكانت موجودة في الإمبراطورية الرومانية القديمة، إلا أنه في بداية العهد البيزنطي (325م) فرضت نقداً ثم أخذت عيناً من بعض الولايات لكثره غلتها. ففي نهاية القرن الرابع الميلادي، ونتيجة انخفاض قيمة العملة جُبِيت عيناً، أما في أواخر القرن الخامس ظهر اتجاه تحويلها إلى نقد وجعلت الدولة ذلك إجبارياً وعاماً⁽³⁾، كما أخذت هذه الضريبة في بعض الأحيان ذهباً⁽⁴⁾.

وتشير الوثائق الخاصة بولاية مصر التي كانت تابعة للدولة البيزنطية في بداية القرن السادس الميلادي أن هذه الضريبة دفعت نقداً وعيناً، وكانت خمس المحصول⁽⁵⁾ واللافت للانتباه أن هذه الضريبة لم تكن محددة وثابتة في كل عام، بل كان أمر تغيرها من اختصاص الإمبراطور⁽⁶⁾. وتختلف أيضاً باختلاف الولايات⁽⁷⁾. وحسب مقدرة الأرض الإنتاجية⁽⁸⁾.

ضريبة الرأس "الشخصية"

أشارت المصادر المتعلقة بموضوع الضرائب في الدولة البيزنطية، إلى وجودها منذ عام 337م، ووجودها منذ القرون الأولى للإمبراطورية الرومانية القديمة، حيث

⁽¹⁾ ستيفن، رنسيمان، الحضارة، ص 79.

N. Baynes : "The By Zantine Empire" P.99, P.126.

Also :Milne: "A Hist of Egypt Under Roman Rule" P.118.

⁽²⁾ الرئيس، محمد، الخراج، ص 43. بيومي، زكريا، المالية، ص 374.

⁽³⁾ ستيفن، رنسيمان، الحضارة، ص 79. عاشور، سعيد، محاضرات، ص 201. الشامي، فاطمة، الحضارة، ص 66.

⁽⁴⁾ دبورانت، ول، قصة، ج 3، ص 344.

⁽⁵⁾ الرئيس، محمد، الخراج، ص 45. عيسى، إبراهيم، معاملة، ص 125.

⁽⁶⁾ ستيفن، رنسيمان، الحضارة، ص 79. الرئيس، محمد، الخراج، ص 45.

⁽⁷⁾ الرئيس، محمد، الخراج، ص 47.

⁽⁸⁾ م، ن، ص 46.

كانت تعادل في القرن الثالث ستة عشر درهماً على كل شخص، ثم ارتفعت في القرن الرابع إلى عشرين درهماً⁽¹⁾. وتغيرت فيما بعد.

وكان معظم سكان الدولة يدفعونها باستثناء حالات وفيات معينة سندكرها لاحقاً. وكان الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين سن الرابعة عشرة وسن الستين، ملزمين بدفع هذه الضريبة⁽²⁾. وكان الإحصاء يتم كل أربع عشرة سنة⁽³⁾. وأعفي منها الشيوخ، والنساء، والأطفال، والمرضى، وفي ولادة مصر أعفي منها:

أ. مواطنو الدولة الذين يسكنون في الإسكندرية.

ب. بقية الروم المقيمين في مصر.

ج. أبناء الجندي الإغريق، الذين جلبهم البطالسة للدفاع عن الإمبراطورية البيزنطية.

د. الرهبان في المعابد.

والوثائق البيزنطية لا تتحدث بصورة صريحة عن هذه الضريبة، إلا أنه تبين أنها كانت ضريبة نقية تفرض على وحدة الملك من أرض ورقيق وحاشية ونحو ذلك كجملة، وكانت موجودة أيضاً تحت اسم آخر "Kapnikon" وأنها كانت تفرض على العائلة كوحدة وخاصة بأرقاء الأرض، كما كانت تفرض على الأحرار كضريبة غير عادلة في بعض الأوقات، كما فرضت على غير المسيحيين⁽⁴⁾.

ومما يؤكد على وجود هذه الضريبة في الإمبراطورية البيزنطية، أنه عند فتح مصر وجد القائد المسلم عمرو بن العاص بالإسكندرية أربعين ألفاً من اليهود يدفعون ضريبة الرأس⁽⁵⁾. واللافت لانتباه أن مقدارها في العهد البيزنطي، لم يكن ثابتاً ومستقراً، بل كان يزيد وينقص تبعاً لظروف الدولة وأحوال البلاد⁽⁶⁾. كما أخذت هذه الضريبة من مملكة المناذرة⁽⁷⁾.

وأخذت الدولة البيزنطية الجزية أيضاً من الملك الساساني يزجerd بن بهرام(425-438م) بعد انتصارها عليه⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ الرئيس، محمد، الخراج، ص: 51.

⁽²⁾ عاشور، سعيد، محاضرات، ص 201.

Milne: "A Hist of Egypt Under Roman Rule" P.121-122.

⁽³⁾ بيومي، ذكرياء، المالية، ص 88.

⁽⁴⁾ الرئيس، محمد، الخراج، ص 51.

E. Gibbon: "The Declined and fall of the Romane Empire" p. 344.

⁽⁵⁾ الصالح، صبحي، النظم، ص 25. عاشور، سعيد، محاضرات، ص 201. الرئيس، محمد، الخراج، ص 51.

⁽⁶⁾ الجمال، محمد، الاقتصاد، ج 1، ص 260.

⁽⁷⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 1، ص 438.

⁽⁸⁾ الطبرى، تاريخ، ج 2، ص 81.

ضريبة العشور "المكوس" :

فرض ملوك بيزنطة هذه الضريبة على التجارة الداخلية والخارجية⁽¹⁾، والأدلة على ذلك كثيرة، ففي عصر الملك البيزنطي جوستينيان الأول (527 م – 565 م) تم تشييد نقطة للمكوس في جزيرة تيران بالبحر الأحمر عند مدخل خليج العقبة، لتحصيل المكوس من السفن التي تجتازها⁽²⁾، كما تم أيضاً جباية المكوس في نقاط الحدود البرية، وكذلك في الأسواق التابعة للدولة البيزنطية⁽³⁾.

كما أخذت الإمبراطورية البيزنطية العشور على البضائع الواردة والصادرة بنسبة 3%， وكانت تجبي عن طريق الالتزام، أي أن الحكومة تتبعها إلى الملزمين⁽⁴⁾. ويدخل في هذا النوع من الضرائب، الضرائب المفروضة على العبيد المستوردين من الخارج⁽⁵⁾. وبالمقابل فقد أخذت بيزنطة ضريبة المكوس من الدول المجاورة، ومن بعض القبائل العربية مقابل مرور بضاعتها من أراضيها⁽⁶⁾. كما فرضت هذه الضريبة داخل أراضيها على البهائم والآلات المخصصة للأغراض الحربية والتزامات التأجير⁽⁷⁾. وبالتالي استفادت الدولة من هذه الضريبة في دعم القطاعين الحربي والمدني⁽⁸⁾.

ضريبة الغلات "الأتونا" :

وهي الضريبة التي تجمع من الغلات من الولايات البيزنطية لتمويل مدينة الإسكندرية للإنفاق عليها، باعتبارها أهم مدنهم وأهم ثغورهم.

ضريبة الإمبول :

وهي الضريبة التي كانت تجمع من الولايات التابعة للدولة البيزنطية، وترسل إلى روما والقدسية، وكانت تبلغ عشرة أمثال ما كان المزارع يستطيع أن يؤديه، وكانت عينية، وأحياناً نقدية، وهي ضريبة منفردة ومنفصلة عن بقية الضرائب.

⁽¹⁾ بيومي، ذكرياء، المالية، ص 387.

⁽²⁾ العريني، الباز، الدولة، ص 88. عبد الحميد، رافت، بيزنطة، ص 77.

⁽³⁾ عاشور، سعيد، محاضرات، ص 203.

⁽⁴⁾ Baynes: "The ByZantine Empire" pp. 127-128.

⁽⁵⁾ عاشور، سعيد، محاضرات، ص 202-203. الشامي، فاطمة، الحضارة، ص 67.

⁽⁶⁾ سحاب، فكتور، إيلاف، ص 115. أبو النصر، عمر، قصة، ص 59.

⁽⁷⁾ ستيفن، رانسمان، الحضارة، ص 79.

Johnson A. West: "ByZantine Egypt". P.7-11.

⁽⁸⁾ بروي، إدوارد، تاريخ، ج 3، ص 46.

ضريبة تنظيف وتصليح القوات "النوبيون" :

فرضت هذه الضريبة في مصر والعراق لشق مجرى الأنهار، وإصلاح الترع وتنظيف القنوات، وقد بلغت مائة درهم على الفدان^{*}.

ضريبة المساحة "الجيومترية" :

فرضت على المزارعين وأصحاب الأملك لدفع أجور المساحين الذين يقومون بمسح تلك الأراضي والأملك، ولا يعرف بالتحديد مقدارها⁽¹⁾. كما كانت فروض إضافية متعددة.

أما الضرائب الأخرى غير المباشرة فكانت كما يلى:

كانت هناك ضريبة على الأراضي المشغولة بالبناء في المدن تسمى "إريكون" وكانت على المنازل بنسبة مائة درهم عن كل منزل سنويًا⁽²⁾، وضريبة على الماشية والبهائم، حيث كان على الجمل عشرة دراهم سنويًا⁽³⁾. وضريبة على دخل الباعة المتجولين والإسكافيين والعاهرات مقدارها (108) دراهم، وضريبة المبيعات بنسبة 10%⁽⁴⁾. كما كانت هناك ضريبة على الهدايا وعلى التركات بنسبة 5%， وعلى القرابين التي تقدم للكنائس بنسبة 6%.⁽⁵⁾

وضرائب إضافية أخرى، منها ضرائب على عنق الرقيق 5%， وعلى النقل، على كل قبطان "نوتية" السفن عشرة دراهم، وعلى كل مساعد له خمسة دراهم، وضريبة على النساء اللواتي يعملن، وزوجات الجنود مقدارها عشرون درهماً، وضرائب السخرة والإحتكارات وعلى تسجيل العقود 1/6%⁽⁷⁾ كما كانت هناك ضريبة تسمى (stephanikon)، ونشأت عن عادة تقديم الهدايا إلى الملك ، ثم أصبحت ضريبة

* الفدان: هو مقياس المساحة المصري المفضل، ويساوي 400 قصبة مربعة، وبالمتر المربع 63368. هنتس، فالتر، المكابيل، ص 97.

⁽¹⁾ الرئيس، محمد، الخراج، ص 49.

⁽²⁾ بيومي، زكريا، المالية، ص 88.

⁽³⁾ ستيفن، رانسمان، الحضارة، ص 79.

⁽⁴⁾ الرئيس، محمد، الخراج، ص 53.

⁽⁵⁾ م، ن، ص 52.

J.G Milne: "A History of Egypt Under Rule" p. 124. (6)

⁽⁷⁾ بيومي، زكريا، المالية، ص 88. الشامي، فاطمة، الحضارة، ص 67.

دورية ، فكانت تجبي بمعدل أربعة دراهم عن كل فرد، وفرضت ضريبة لتمويل جنود الإمبراطورية، وحددت بكسوة جندي على كل ثلاثين فدان⁽¹⁾ ، كذلك كانت هناك متاجرة الدولة في الألقاب الرسمية، والتعيين في الوظائف ، فتباع بالمال دون نظر إلى الاستحقاق⁽²⁾. وكان النظام الضرائي البيزنطي نظاماً ظالماً متشدداً في جبایة الضرائب⁽³⁾.

كما أجبروا الناس على القبول بأخذ القروض مقابل فوائد كبيرة، وأخذ النقود بأسعار مرتفعة " أي أخذها بقيمتها الاسمية بدل قيمتها الحقيقية⁽⁴⁾، مما يؤكد على ذلك أنه عندما كانت الحكومات البيزنطية المتعاقبة تُسلّف المزارعين البذور إرباً لكل فدان - على أن يردوها في نهاية العام، مضافاً إليها فائدة كبيرة من الكمية.

⁽¹⁾ الرئيس ، محمد الخراج ، ص 53.

⁽²⁾ م ، ن ، ص 54.

⁽³⁾ الجمال، محمد، الاقتصاد، ج 1، ص 260. يوسف، جوزيف، تاريخ، ص 114.

⁽⁴⁾ دبورنت، ول، قصة، ج 3، ص 344.

* الإربد: مكيال مصرى للحنطة، يتألف من 6 وبيات، كل وبيه 8 أقداح كبيرة أو 16 قدحاً صغيراً، والوبيه تسع 15 مناً من (الحنطة)، فلو قدرنا للمن الواحد 260 درهماً كل درهم 3.125 غم، لكان وزن الحنطة للأربد الواحد 73.125 كغم. هننس، فالتر، المكاييل، ص 58.

الضرائب عند الغساسنة والمناذرة :

أقيمت دواليات عربية على تخوم الشام والعراق منها مملكة المناذرة بالحيرة^{*} في منطقة العراق والحليفة لدولة الفرس الساسانيين⁽¹⁾ ومملكة الغساسنة في منطقة الشام وعاصمتها بصرى^{**} والحليفة لدولة الروم البيزنطيين⁽²⁾ وكان لكل منها نظام إداري ومالی يعتمد بالدرجة الأولى على الغزو المتبادل والمساعدات الخارجية والضرائب.⁽³⁾

الضرائب عند الغساسنة

عندما قدم الغساسنة^{***} إلى بلاد الشام في نهاية القرن الخامس الميلادي دفعوا الأتاوة لسلیح^{****} إحدى بطون الضجاعم^{*****} حلفاء الروم في الشام، كما أن سلیح اشترطت على غسان دفع الجزية، أو القتال، فكانوا يجبون منهم عن كل رأس ديناراً أو ديناراً ونصف أو دينارين في كل سنة، حسب حالاتهم وأقدارهم، إلى أن قتل جذع بن سنان الغساني جابي سلیح،

*الحيرة: أرض من العراق وهي بلدة قريبة من الكوفة ، قال الهمданی في جزیرة العرب سار تبع أبو كرب في غزوهه الثانية فلما أتى موضع الحيرة خلف هناك مالك بن فهم بن غنم بن دوس على أقالته وتخلف معه من نقل من أصحابه من نحو اثنى عشر ألفاً وقال تحيروا هذا الموضع فسمى الموضع بالحيرة. البغدادي، خزانة، ج 1، ص 428. ابن خلدون، تاريخ، ج 2، ص 61.
** بصرى: بالضم وهي بالشام، من أعمال دمشق وهي قصبة حوران، مشهورة عند العرب قديماً وحديثاً، ولما سار خالد بن الوليد من العراق لمدد أهل الشام قدم على المسلمين وهم نزول ببصرى فضايقوا أهلها حتى صالحواهم على الجزية. الحموي، معجم، ج 1، ص 552.

⁽¹⁾ المسعودي، مروج، ج 2، ص 65-81.

⁽²⁾ ابن الوردي، تتمة، ج 1، ص 99.

⁽³⁾ ابن حبيب ، المحرر، ص 370.

أنظر أيضاً: العلي، صالح، محاضرات، ج 1، ص 60. عاقل، نبيه، تاريخ، ص 156.

*** الغساسنة: شعب، اختلف في نسبته، فقالوا: غسان أبو قبيلة في اليمن، وهو مازن بن الأرد بن الغوث، وقالوا: غسان ماء بسد مأرب باليمن، وقالوا: غسان اسم ماء نزل عليه قوم من الأرد فنسبوا إليه، منهم بنو جفنه رهط الملوك، ويقال: غسان اسم قبيلة منهم ملوك غسان، كانت ديار غسان إذا جزت جبل عامله تزيد قصد دمشق من حمص، وما يليها، فهي ديار من غسان من آل جفنه، وكانت عمالة للإمبراطورية البيزنطية الرومانية يحمون الحدود الشامية، من غارات الفرس واللخميين. وقدم وفد من غسان سنة عشر للهجرة على النبي (ص) فأسلموا، أما قومهم فلم يسلموا، فكتروا إسلامهم، وكانت النصرانية في غسان، حالة ، عمر ، معجم قبائل ، ج 3 ، ص 884.

**** سلیح: بطن من قبائله، من القحطانيه، وهم : بنو عمرو بن حلوان بن عمران بن الحافي، منهم بنو ضجمع بن سعد بن سلیح، وكانت لهم بادية الشام، فغلبتهم عليها ملوك غسان، وأبدوا لهم. حاله، عمر، معجم قبائل، ج 2، ص 540.

***** الضجاعمة: بطن من قبائله، من القحطانيه، ينتسبون إلى ضجمع بن سعد بن عمرو الملقب سلیح بن حلوان بن عمران بن الحافي ابن قباعه، كانوا عمالة للروم بالشام، فلما خرجت غسان من مأرب، نزلت بالشام، وكانت الضجاعمة يأخذون من كل رجل ديناراً، فأتى جابي الضجاعمة إلى غسان، فقتله جذع بن سنان الغساني وقال له: خذ من جذع ما أعطيك ، فصار مثلاً عند العرب. حاله، عمر، معجم قبائل ج 2، ص 665.

وهو سبيط بن المنذر بن ضجم، فاندلعت الحرب بينهما وانهزمت سليح وانتصر الغساسنة، فالحالهم الروم في نهاية القرن الخامس الميلادي⁽¹⁾.

ولما أنشأ الغساسنة دولتهم العربية التابعة لبيزنطة حوالي نهاية القرن الخامس الميلادي فرضوا الضرائب الآتية:

ضريبة العشر:

جبى ملوك الغساسنة هذه الضريبة من التجار المارين من أراضي مملكتهم⁽²⁾. كما أخذوها من بعض الأسواق التابعة لهم مثل سوق دومة الجندي^{*}، وسوق بصرى⁽³⁾، الذين كانوا عمالاً عليها للدولة البيزنطية.

أتاوة الرأس :

من الراجح أن الغساسنة فرضوا الأتاوة على القبائل العربية المجاورة التابعة لهم، ويبدو أنها كانت بمقدار ثابت، لا تتغير قيمتها بتغير حالة دافعيها، أي أنها ضريبة دائمة مستمرة⁽⁴⁾. وبسببها اندلعت الحرب عام 532م بين الغساسنة والمناذرة، حول تبعية القبائل التي تسكن الأرضي التي اسمها (ستارا) الواقعة على الحدود بين الدولتين⁽⁵⁾. كما أن الحارت بن جبلة**

⁽¹⁾ ابن حبيب، المحير، ص370. اليقobi، تاريخ، ج1، ص206-207. أبي الغداء، المختصر، ج1، ص72. ابن خلدون، تاريخ، ج2، ص72-324. القلقشندي، نهاية، ص217. البغدادي، خزانه، ج2، ص11؛ ج3، ص7. انظر أيضاً: حسن، حسن، تاريخ، ج1، ص42. علي، جواد، المفصل، ج3، ص397. ج3، ص389. باشميل، محمد، غزوة، ص73. بيومي، محمد، تاريخ، ص563. عاقل، نبيه، تاريخ، ص153. سحاب، فكتور، إيلاف، ص103. جبران، نعman، دراسات، ص207-208. دسوقي، محمد، القبائل. ص38، 43.

⁽²⁾ رأفت، عبد الحميد، بيزنطه، ص186.

* دومة الجندي: باسم أوله وفتحه عدت من أعمال المدينة كان يتحصن بها أكيدر بن عبد الملك وصالح النبي على الجزية، إلا أنه عند وفاة رسول الله (ص) إرتد فغراه خالد بن الوليد فقتلته وفتح دومة سنة اثنى عشرة للهجرة. الحموي، معجم ج2، ص554.

⁽³⁾ علي، جواد، المفصل، ج3، ص479. 481.

⁽⁴⁾ نولدكه، نيدور، أمراء ص49.

⁽⁵⁾ البغدادي، خزانه، ج7، ص17..

** الحارت بن جبلة الغساني: (ت 570م) : هو الحارت بن جبلة بن الرابع بن حجر الغساني: أشهر ملوك بني جفنه في بادية الشام، حارب المناذرة وانتصر عليهم في نisan عام 528م وكان عمالاً للروم، ورقاه الإمبراطور البيزنطي جستينيان إلى رتبة ملك، واستمر الحارت ملكاً نحو أربعين سنة، ويقال له الحارت الخامس وأمه مارييه ذات القرطين. وهو أبو حلبيه التي يقال فيها " ما يوم حلبة بسر ". الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج2، ص153.

الغساني(529 - 569 م) أخذ الأتاوة من بعض القبائل العربية مقابل بسط حمايته عليها ومعظمها من قبائل قضاعة^{*} القحطانية، ومضر^{**} العدنانية، وخاصة كانه^{***}⁽¹⁾.

الطعمه:

هي عبارة عن كل ما يطعم من رزق أو مأكلة أو كسبة⁽²⁾، ويبدو أن البيزنطيين كانوا يضعون تحت تصرف حلفائهم الغساسنة إقطاعات ومناطق واسعة طعمة لهم، والدليل على ذلك، أنه بعد انتصارهم على الساسانيين عام 629م رفضوا إعطاء الغساسنة هذه الطعمة، كما كانوا يأخذونها مقابل مهام دفاعية تمثل في حماية مداخل الصحراء والحدود من الغارات والهجمات⁽³⁾.

الهدايا والرشاوي:

يُذكر ، أن ملوك الغساسنة وشيوخهم تلقوا الكثير من الهدايا والرشاوي من أفراد القبائل التابعة لهم، كما أخذوها من القبائل الضعيفة والمجاورة، لحمايتهم ، ومنع الغارات عنهم⁽⁴⁾.

الدييات:

جمع شيخ قبائل الغساسنة الأموال من أفراد قبائلهم بشكل دائم لدفع الديات المستحقة عليهم حتى عدت نوعاً من الضرائب⁽⁵⁾.

* قضاوه: هم بنو قضاوه بن مالك بن عمرو بن مره بن زيد بن مالك بن حمير، كانت ديارهم في الشحر، ثم في نجران، ثم في الحجاز ، ثم في الشام، وقد حاربهم الرسول (ص) في غزوة السلسل سنة 7هـ. كالله، عمر، معجم قبائل، ج 3، ص 957.

** مضر: قبيلة عظيمة من العدنانية، منها مضر بن نزار ، كانت ديارهم حيز الحرم إلى السروات وما دونها من الغور ، وكذلك بالجزيرة بين دجلة والفرات ، المجاورة الشام ، كانوا أهل الكثرة والغلبة بالحجاز من سائر بني عدنان ، وكانت لهم رياضة مكة ، ويجتمعهم فخذان عظيمان: خنف وقيس. كالله، عمر، معجم قبائل، ج 3، ص 1107.

*** كانه: من أشهر قبائل العرب من العدنانية وهم بنو كانه بن بكر بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن الحاف بن قضاوه. كالله، عمر، معجم قبائل، ج 3، ص 996.
(¹) نولدكه، تيودور، أمراء، ص 18. العلي، صالح، محاضرات، ج 1، ص 57. علي، جواد، المفصل، ج 3، ص 222. عاقل، نبيه، تاريخ، ص 156.

(²) الرازي، مختار، ص 392. الفيومي، المصباح، ص 568.

(³) حمور، عرفان، أسواق، ص 197. الأفغاني، سعيد، أسواق، ص 371.

(⁴) بيومي، زكريا، المالية، ص 562.

(⁵) ابن الوردي، تاريخ، ج 1، ص 97. أبي الفداء، المختصر، ج 1، ص 70، 71.

الضرائب عند المنازرة

فرض المناذرة في دولتهم التي قامت في القرن الثالث الميلادي الضرائب الآتية:-
ضريبة العشور:

فرضت هذه الضريبة على التجار حينما كانوا يغادرون منطقتهم إلى مناطق أخرى. وكذلك على التجار الغرباء الذين كانوا يأتون بالبضاعة إلى مناطقهم^(١)، ويذكر أنهم كانوا يبعثون العشارين إلى الأسواق التابعة لهم لأخذ العشور من التجار والباعة فيها، قال الشاعر جابر بن حني التغلبي معبراً عن ذلك بقوله:

أموال نفقات الضيافة:

يبدو أن قبيلة الملك وقبائل الحيرة لم تكن لتدفع الضرائب للملك، وكانت تقدم عوضاً عن ذلك أموالاً تطوعاً، وذلك لرغبتها في نفقات الضيافة المترتبة عليهم، حيث يقول الشاعر النابغة الذبياني في ذلك:

م مهلاً فداء لك الأقوام كلهم
وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمَنْ وَلَدَ⁽³⁾

الهدایا والرشاوی:-

اعتمد ملوك الحيرة في النواحي المالية على الهدايا والرشاوي التي كان يقدمها شيوخ القبائل العربية المجاورة لهم⁽⁴⁾، حتى إن خزائنهم امتلأت من هذه الأموال⁽⁵⁾، وكانت مظهراً من مظاهر أبهة البلاط الحيري، وقدمت بشكل دائم حتى عدت نوعاً من أنواع الضرائب⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ مجموعة مؤلفين، حضارة، ج 5، ص 351.

⁽²⁾ سحاب ، فكتور إيلاف ، ص 389.

⁽³⁾ شرف الدين، عمر ، الشعر ، ص122.

⁽⁴⁾ الشطي، عبد الفتاح، شعراء ص 101.

⁽⁵⁾ شرف الدين، عمر ، الشعر ، ص44.

⁽⁶⁾ الحلي، المناقب، ج 1، ص 281.

الفدية: -

شكلت أموال الفدية التي كان يحصل عليها المناذرة من الغساسنة جراء فك الأسرى الذين يقعون في أيديهم مورداً مالياً لا بأس به، فقد حصل ملك المناذرة الأسود بن المنذر^{*} (492-471م) من غساسنة عرب الشام على أموال طائلة مقابل فك الأسرى⁽¹⁾.

الديمة: -

كما شكلت الديات مورداً لا بأس به من موارد خزينة المناذرة بين فترة وأخرى، يذكر أن الأسود بن المنذر (492م) ملك الحيرة غزا بني ذبيان وبني أسد^{**}، وأوقع فيهم، وأنه وجد نعل ابنه شرحبيل القتيل في بني محارب بن حفصه بن قيس عيلان، فانتقم منهم، شر انتقام، وقبل الديمة من الحارث بن سفيان، وكانت ألف بعير "ديمة الملوك"⁽²⁾.

أتاوة الأعناق: -

تشير بعض الروايات إلى أن ملوك المناذرة فرضوا الأتاوة في القرن السادس الميلادي على القبائل العربية التي خضعت لهم⁽³⁾. وهكذا قامت حروب بين المناذرة والغساسنة من أجل السيطرة على القبائل الدافعة للأتاوة، والتي تعيش ضمن مناطق نفوذ الغساسنة تارة، والمناذرة تارة أخرى⁽⁴⁾.

* الأسود بن منذر اللخمي (493م): هو الأسود بن المنذر الأول بن النعمان بن امرئ القيسين عمرو اللخمي، من ملوك العراق في الجاهلية، تولى بعد أبيه، ونشبت حروب بينه وبين الغسانيين ملوك الشام، فقهراهم، ثم قتل في إحدى معاركه معهم. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج 1، ص 330.

⁽¹⁾ ابن الوردي، تاريخ، ج 1، ص 97. أبو الفداء، المختصر، ج 1، ص 71.

** أسد: بطن من العدنانية. وهم: بنو أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان منهم عزّة بن أسد، جديله بن أسد، وعميره بن أسد. كحاله، عمر، معجم القبائل، ج 1، ص 24.

⁽²⁾ علي، جواد، المفصل، ج 3، ص 212.

⁽³⁾ الضبي، المفضليات، ص 206. الأصفهاني، الأغاني، ج 2، ص 111. البغدادي، خزانه، ج 7، ص 17.
أنظر أيضاً: بيومي، زكريا، تاريخ، ص 562.

⁽⁶⁾ العلي، صالح، محاضرات، ج 1، ص 57. علي، جواد، المفصل، ج 3، ص 222. عاقل، نبيه، تاريخ، ص 156.

كما أخذ جزئه الأبرش الوضاحُ الجزية من المناطق التي كانت تابعة له وهي الحيرة والأبار وبقةٌ، وهيتٌ وناحيتها، وعين التمر***، وأطراف البر إلى الفوير⁽¹⁾.

الخارج ((ضريبة الأرض)):-

فرض ملوك المناذرة ضريبة على الأرض بتحصيل عشر الإنتاج، وأعطوا القسم الأكبر منها لحلفائهم ملوك الأكاسرة الساسانيين⁽²⁾. ويستشف هذا من قول عبد المسيح بن بقيلة لما ظهر الإسلام:

نؤدي الخرج بعد خراج كسد رى كخرج بنى قريظة والنضير ر⁽³⁾
أي أن عرب المناذرة عندما كانوا عملاً يأخذون خراج الأرض من قبائلهم والمناطق
التابعة لهم، كانوا يعطونه للأكاسرة مثل يهود قريظة والنضير في بثرب.

الطعمنة:-

من الساسانيون لمعاملهم المناذرة الكثير من المناطق طعمة لهم، لكسبهم إلى جانبهم، كما كانوا يتوجون ملوكهم بمبالغ مالية كبيرة⁽⁴⁾ مقابل خدماتهم كتأمين حدود دولتهم من غارات

جذيمة الأبرش (ت 268): هو جذيمة بن مالك بن غنم التتوخي القضايعي: ثالث ملوك الدولة التتوخية في العراق، جاهلي، عاش عمراً طويلاً وكان أعز من سبقه من ملوك هذه الدولة اجتمع له ملك مناطق كثيرة، وهو أول من غزا بالجيوش المنظمة، وأول من عملت له المجانيد للحرب من ملوك العرب وكان يقال له ((الوضاح)) و((الابرش)) لبرص فيه، طمح في امتلاك مشارف الشام وأرض الجزيرة فغزاها وحارب ملوكها (عمرو بن الظرب - أبي الزباء) فقتلته وانتهت بلاده وانصرف إلا أن الزباء قتلت فيما بعد لتأثير لأبيها. ابن الأثير، الكامل، ج 1، ص 342. الأصفهاني، الأغاني، ج 15، ص 250.

^{١١} انظر أيضاً : الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج ٢، ص ١١٤.

*** بقه: بالفتح وتشديد القاف، واحدة وهي اسم موضع قريب من الحيرة، وقيل حصن كان على فرسخين من هيـت كان ينزله جذيمة الأبرش ملك الحيرة.

**** هيـت: بلدة على الفرات من نواحي بغداد فوق الأنبار ذات نخل كثير وخيرات واسعة، وهي مجاورة للبرية، أنفذ إليها سعد حشاً، فـ سنة 16 هـ امتد منها فـ قعـ أـهـا، فـ قـسـيـساـ. الحـمـاءـ، معـجمـ، 5ـ، صـ 482ـ.

****عين التمر: بلدة قرية من الأنبار غربي الكوفة بقربها موضع يقال له شفاثاً، منها يجلب العصب والتمر إلى سائر البلاد، وهي على طرف البرية، وهي قديمة، افتتحها المسلمون في أيام أبي بكر على يد خالد بن الوليد في سنة 12 للهجرة

^(١) الطبرى، تاريخ، ج ١، ص ٦١٣. ابن جوزي، المنظم، ج ٢، ص ٥١. ابن الأثير، الكامل، ج ١، ص ٣٤٢. ابن خلدون، عنوة .الحموى، معجم، ج ٤، ص ١٩٩.

كتاب الحج - ١٩٦٢

الحل، المناقِب، ج ١، ص ١٥٩^(٣)

٦٢١٩٤٧^(٤)

٦٢

العرب، وحماية قوافل التجارة الفارسية⁽¹⁾. كما أعطى ملوك الحيرة بدورهم الطُّعم لمشايخ قبائلهم ولأصهارهم، فقد ورد أن النعمان بن المنذر جعلبني لأم من طيئ ربع الطريق طعمة لشهر كان لهم عنده، أي أنه جعل حق الطرق لهم، يجبون من المارة جبایتهم فیأخذونها لهم. وكان من عادة الملوك في مناطق الجزيرة العربية وتخوم الشام والعراق، التنازل عن حق جبایة الأتاوة عن بعض الأرضين، أو الطرق لسادات القبائل، تأليفاً لقلوبهم، وإسكاناً لأنسنتهم، وأنهم يعلمون أن نفوذهم على تلك الأرضين أو القبائل لم يكن ثابتاً قوياً بل كان بالاسم فقط، وأنهم لا يستطيعون أخذ جبایتها، لذا كانوا يتظاهرون أمام الناس بالتناز عن حقهم في تلك الضرائب. كما قيل إن شيوخ القبائل كانوا يفدون عند رأس كل سنة، إلى النعمان بن امرئ القيس (390 - 418م)، ملك الحيرة وغيره من الملوك من بعده، وقد صُرِّح لهم أكلاً عنده، وهم ذوو الأكال^{*} فيقيمون شهراً ويأخذون آكالهم (المرباع)، ويبذلون رهائهم وينصرفون إلى أحياهم⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الشريف، أحمد، مكة، ص 223. حمّور، عرفان، أسواق، ص 197.

^{**} الأكال: هم سادة الأحياء الذين يأخذون المرباع وغيره .

ابن منظور، لسان، ج 11، ص 23.

⁽²⁾ علي، جواد، المفصل، ج 3، ص 254. ج 7، ص 481.

الفصل الثاني

الضرائب في الجزيرة العربية قبيل الإسلام

أ - الضرائب لدى عرب الشمال :

1 - المكوس " العشور " .

2 - الطعمة .

3 - أتاوة الرأس.

4 - الصدقات.

5 - ضرائب أخرى.

ب - الضرائب لدى عرب الجنوب :

1 - الخراج.

2 - الجزية.

3 - العشور .

الضرائب لدى عرب الشمال :-

يُستشف من تاريخ الفترة الجاهلية أن عرب الشمال فرضاً الضوابط الآتية:

المكوس "العشور" :-

المکوس لغة :

اشتقت كلمة "المكوس" من الفعل الثلاثي "مَكَسَ" وجاء في اللغة مكَسَه يمْكِسْه مكسا ، أي الجبایة.⁽¹⁾ والمكس : النقص ، أي انتهاص الثمن في البياعة فيقال : تماكس البيان بمعنى تشاها ، وماكسه في البيع مماكسه، طلب منه أن ينقص الثمن ،⁽²⁾ والمكس يعني الضريبة وجمعها مكوس.⁽³⁾

أما المقوس اصطلاحاً :

فهي الدراما التي كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في الجاهلية وعند إدخالها للمدن⁽⁴⁾ كما هي الأموال التي تؤخذ من أصحاب عروض التجارة حين يمرون على ثبور الدولة وفي الأسواق التابعة لها⁽⁵⁾. وقد قال الشاعر التغلبي * في ذلك :

دَمْ بَالِيَّوْبُو لَا مَنَارِهِ مَنَارِهِ	يِتَّقَنْ وَلِكُولِمَانَةِ
مَرْهُوكَةِ مَنَارِهِ مَنَارِهِ كَلْمَارِيَّا	يِتَّقَنْ وَلِكُولِمَانَةِ

⁽¹⁾ ابن منظور ، لسان (مادة مكس) .

⁽²⁾ الفيومي ، المصاح ، ص 891.

^٩ انظر أيضاً: مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم، ج ٢، ص ٩١٩.

⁽³⁾ الرازى ، مختار ، ص 630 .

⁽⁴⁾ أبو عبيد ، الأموال ، ص 34 . ابن منظور ، لسان ، ج 6 ، ص 220 .

⁽⁵⁾ زلوم ، عبد القديم الأموال ، ص 109 .

* جابر بن حني (ت605م): هو جابر بن حني بن حارثة التغلبي، شاعر جاهلي من أهل اليمن، طاف أنحاء نجد وبادية العراق، وأشار في بعض شعره إلى منازلها، وصاحب أمرؤ القيس حين خرج إلى القسطنطينية مستجداً بقيصر. الزركلي، الأعلام، ج2، ص:103.

⁽⁶⁾ الحافظ ، الحيوان ، ج 1 ، ص 148 .

العشور لغة :

اشتقت كلمة العشور من الفعل الثلاثي "عَشَرَ" و جاء في اللغة : عشر يعشّر هم عشراً، بالضم ، وعشوراً ، أي أخذ منهم ضريبة العشر. ⁽¹⁾ وقيل عاشرته معاشرة، أي المخالطة والعشرة ⁽²⁾ ومنه قول الشاعر طرفة بن العبد :

رَأَةٌ لِعَلِيٍّ عَهْدٌ حَبِيبٌ مُعْتَشِّدٌ وَلَئِنْ سَطَّتْ نُواهَا مَهْرٌ

وقيل كذلك : عَشَرَ يُعْشِرَ تَعْشِيرًا ، أَيْ تَابِعُ الْحَمَارِ نَهِيقَهُ عَشَرَ نَهَقَاتٍ⁽⁶⁾ وَمِنْهُ قَوْلُ الشاعر عروة بن الورد :

وإنني وإن عَشَرْتُ من خشية الردى
نهاق حمار ، إنّى لج زوع.⁽⁷⁾

أَمَّا الْعِشْرُ اصْطِلَاحًا:

⁽¹⁾ الشوكاني ، نيل ، ج 8 ، ص 220. الفيومي، المصباح ، ص628 .

⁶ انظر أيضاً : مصطفى ، إبراهيم وآخرون ، المعجم ، ج ١ ، ص ٦٠٢.

⁽²⁾ الرازي، مختار ، ص434.

⁽³⁾ ابن منظور ، لسان ، ج 4 ، ص -

⁽⁴⁾ الفيومي ، المصبح ، ص 628 .

⁽⁵⁾ سورة الحج ، مدنية ، آية 13.

⁽⁶⁾ مصطفیٰ، اپر اہیم و آخرؤں،

⁽⁷⁾ ابن منظور، لسان، ج 4، ص

⁽⁸⁾ الفيومي ، المصباح ، ص 629

⁽⁹⁾ سورة سباء ، مكية ، آية 45 .

⁽¹⁰⁾ على، حواد، المفصل، ج 7، ص

فهو الذي يؤخذ من أموال الناس في الجاهلية⁽¹⁰⁾، سواء من التجارة الداخلية أو الخارجية، أو حين ارتيادهم ببضائعهم الأسوق للبيع والشراء.⁽¹¹⁾

عرفت مملكة الأنباط ضريبة العشور ما قبل عام 150 للميلاد، فقد أخذتها من القوافل التجارية، المارة بمملكتها⁽¹⁾. كما فرضت مملكة تدمر ضريبة العشور "المكوس" أيضاً على التجارة المحلية والخارجية، فقد ورد ذكر لها في نقش كبير يُبيّن مقدار ضرائب الجمارك المفروضة على البضاعة والسلع التي كانت تمر بأراضيها⁽¹²⁾.

ومما يبدو أن مملكة تدمر دفعت هذه الضريبة للبيزنطيين أثناء إتجارها مع بلادهم، وينظر أن الإمبراطور الروماني هドريان ، قد ألغى تجارة تدمر من ضرائب العشور، وذلك في سنة 130م.⁽¹⁾

ومن الأهمية بمكان الحديث عن مكة، فقد كان القرشيون يعملون وسطاء للتجارة بين مناطق الإنتاج (جنوب آسيا وشرق إفريقيا وجزيرة العرب)، وبين مناطق الاستهلاك (بلدان حوض البحر المتوسط)⁽²⁾، ويبدو أن مكة كانت تفرض المكوس على التجارة، وذلك قبل عقد الإيلافات وأثرها في تطوير دورهم التجاري من المحلية إلى العالمية في نهاية القرن الخامس الميلادي⁽³⁾.

فكان قصي بن كلاب ي عشر من دخل مكة سوى أهلها⁽⁴⁾، وقد عرفت هذه الضرائب بالعشور⁽⁵⁾ . كما فرض هذه الضريبة على ملوك وشيوخ عرب الشمال على التجار في أثناء مرورهم من مناطقهم، وفي أسواقهم⁽⁶⁾ وكان حماة الأسواق من الملوك في الجزيرة العربية يفرضونها على التجار مقابل الحماية والإذن بالتجارة أو الإقامة في الأسواق .⁽⁷⁾

⁽¹¹⁾ ابن منظور ، لسان ، ج 4 ، ص 570.

⁽¹⁾ الشلبـي ، أـحمد ، موسـوعـة ، ص 103 . عـلي ، أـحمد ، تـارـيخ ، ص 78.

⁽²⁾ العـلي ، صالح ، مـحاضـرات ، ج 1 ، ص 54.

⁽³⁾ الكـعبـي ، عبدـالـحـكـيم ، عـصـرـ، ص 86.

⁽⁴⁾ سـالم ، عبدـالـعزـيز ، تـارـيخ ، ص 5.

⁽⁵⁾ الرـفـاعـي ، أنـور ، الإنسـان ، ص 186.

⁽⁴⁾ ابنـسـعد ، الطـبـقـات ، ج 1 ، ص 70.

⁽⁵⁾ سـالم ، عبدـالـعزـيز ، تـارـيخ ، ص 17 . سـحـاب ، فـكـتـور ، إـيـلـاف ، ص 253.

⁽⁶⁾ الجـاحـظ ، الحـيـوان ، ج 1 ، ص 148 .

أنـظرـ أيضـاً: غـازـي ، عـنـاـية ، المـالـيـة ، ص 277.

⁽⁷⁾ الرـفـاعـي ، أنـور ، الإنسـان ، ص 172.

ومن أهم هذه الأسواق في شمال بلاد العرب سوق دومة الجندي، التي كان يتولى
عشورها أكيدر بن عبد الملك^{*} أحد ملوك كندة ، وكان يتنافس في ذلك مع قنافة^{**} الكلبي رئيس
قبيلة كلب⁽¹⁾ . ***

هذا ما يخص التجارة المحلية، أما التجارة الخارجية التي كان يزاولها رجال القبائل في بلاد الشام والعراق، فكانوا يدفعون ضريبة المكوس "العشور" على حدود هذه الدول.⁽²⁾ ويدرك أن زعيم قبيلة جذام **** كان ي عشر من يمر به بمشارف الشام، وكان يعمل للحارث بن أبي شمر الغساني "ابن جفنة"، وقد ذكر^{*} أن عمر بن الخطاب خرج تاجراً في الجاهلية مع نفر من قريش ، فلما وصلوا تخوم الشام ، قيل لهم : إن زنباع بن روح **** ي عشر من يمر به ، فعمدوا إلى إخفاء ما معهم من ذهب، فلما وجده ، أغاظ عليهم في العشر ونال من عمر فقال في ذلك :

متى الق زنباغ عمره بـ؟ دة لي النصف منه يقرع السن من ندم

* أكيدر بن عبد الملك الكندي (12هـ - 623م) ، ملك دومة الجندي (الجوف) في الجاهلية، وجه إليه النبي (ص) خالد بن الوليد ففتح الحصن صلحًا وأسره، وجاء به إلى المدينة ، فقيل أسلم ورده رسول الله (ص) إلى بلاده، بعد أن كتب له كتاباً يمنع المسلمين من التعرض لقومه ما داموا يؤدون الجزية، إلا أنه نقض بعد وفاة الرسول (ص) ، فقصده خالد وقتلته وفتح دومة الجندي . الزركلي، خير الدين ، الإعلام ، ج2، ص6.

لَمْ اعْثُرْ لَهُ عَلَى ترْجِمَةٍ **

^{***} كلب: بطون من بجيلة، من أنمار بن أبراش، من القحطانية، وهم: بنو عمرو بن لؤي بن وهن بن معاوية بن أسلم بن أحمس، بن الغوث بن أنمار، ومنهم كلب بن وبرة، كانت مساكنهم الجزيرة العربية وأطراف الشام. كحالة، معجم القبائل ج 3، ص: 991.

⁽¹⁾ ابن حبيب ، المحرر ، ص 264 .اليعقوبي ، تاريخ ، ج 2 ، ص 270 . الفلاشندی ، نهاية ، ص 464 . السویدی ، سبانک ص 119 . انظر ايضاً : الأفغانی ، سعید ، أسواق ، ص 237، 195. حمّور ، عرفان ، أسواق ، ص 168 .

⁽²⁾اليعقوبي، تاريخ، ج 1، ص 270-271.

^{٤٧} أنظر أيضاً: علي، جواد، المفصل، ج ٧، ص 479.

**** جذام ، بطن من كهلان من القحطانية، منهم بنو جذام بن عدي بن الحارث بن مرة بن أدد بن زيد بن يشحب بن عريب بن زيد كهلان منهم بنو حرام وبنو جشم كانت تنزل جذام بجبل حسمى ، ومساكنها بين مدين إلى نبوك ، فإلى أذرخ ، إلى الأردن وفلسطين . معجم قبائل ، ج 1، ص 174.

لم اعثر له على ترجمة . **

***** زنباخ بن روح بن سلامة الجذامي ، أمير جنوب فلسطين في العصر الجاهلي ، وسيد اليمانية في الشام وقائدها وخطيبها وشجاعتها وهو الذي أغاظ على عمر بن الخطاب في الجاهلية عندما قدم إلى الشام في تجارة وأحفي ما معه من ذهب . الزركلي ، الأعلام ، ج 3 ، ص 34 .

يعلم أن الحي حي ابن غال ب مطاعين في الهيجاء مضاريب الهم.
 ومن الأسواق المشهورة عند العرب في الجاهلية سوق عكاظ التي لم يكن فيها خفارة ولا عشر (١) وكانت تقوم في النصف من ذي القعدة إلى آخر الشهر، وكانت سوقاً حرة سيطرت عليها مكة بعد حرب الفجار بالكامل (٢) وأصبحت سوقاً عربية خالصة (٣). قال النابغة الذبياني **بشأنها :**

لاعاشر لهذا السوق وأما بيعهم فيها فهو السرار وجس اليد (٤)
 وكذلك سوق مجنة القريب من مكة ، التي كانت كنانة تسيطر عليه، إلا أنه لم يكن فيه ضرائب أو عشر وإنما كان منطقة حرة، معفاة من إتاوة العشر لأن المنطقة التي يقع فيها مشمولة بالحرمات باعتبارها تقع ضمن مناطق العبادة ومتنازع الحج في تلك الفترة (٥).
 ومن الأسواق المشهورة في الشام سوق (دير أيوب) التي سيطر عليها الروم، وكان عاملهم عليها يتقاضى عشرة "مكوساً" معينة من التجار القادمين إلى هذه السوق (٦).

(٣) أبي البقاء ، المناقب ، ج ١ ، ص ٦٧ .

- أنظر أيضاً : علي ، جواد ، المفصل ، ج ٧ ، ص ٤٧٨ .

(٤) اليقoubi ، تاريخ ج ٢ ، ص ٢٧٠ . ابن حبيب ، المحرر ، ص ٢٦٧ .

* حرب الفجار: وهي الحرب التي دارت بين مكة بزعامة قريش وبين أتباع النعمان بن المنذر من العرب(قيس) واندلعت الشرارة الأولى لهذه الحرب عندما قتل البراق بن قيس الكناني ، حليف مكة ، عروة الرحال خفير قافلة النعمان ملك الحيرة ، وقيل إنبني كنانة حلفاء مكة عدوا على غير وهرز حاكم اليمن الفارسي بطريق الحجاز حين مررت بهم ، وكانت بجوار رجل من أشراف قيس عيلان حفاء الحيرة فكانت حروب الفجار بين قيس وكنانة أي مكة وحلفائهما من جهة الحيرة والفرس من جهة أخرى وحينها انتصرت مكة على الحيرة في حروب الفجار . ابن سعد ، الطبقات ، ج ١ ص ١٢٦ .

انظر أيضاً سحاب ، فكتور ، إيلاف ، ص ٣١٠ .

(٢) سحاب فكتور ، إيلاف ، ص ٣٨٨ . الأفغاني ، سعيد ، أسواق ، ص ٢١٣ . حمور ، عرفان ، أسواق . ص ١١٢ . الرشيد ، ناصر ، سوق ، ص ٦٠ .

(٣) حمور ، عرفان ، أسواق ، ص ١١٢ ، الأفغاني ، سعيد ، أسواق ، ص ٢١٣ .

** النابغة الذبياني: (ت ٦٠٤م) هو زياد بن معاوية بن خباب الذبياني الغطفاني المعزي ، أبو أمامة : شاعر جاهلي ، من أهل الحجاز وكان يعرض عليه كبار الشعراء شعرهم ، وهو أحد الإشراف في الجاهلية ، وكان حظياً عند النعمان بن المنذر حتى شب في قصيدة له بزوجة النعمان ، فغضب النعمان ، وفر إلى الحسانين بالشام وعاش عمراً طويلاً ولهم ديوان شعر . الزركلي ، خير الدين ، الأعلام ، ج ٣ ، ص ٥٤ .

(٤) الأفغاني ، سعيد ، أسواق ، ص ٢٩٢ .

(٤) حمور ، عرفان ، أسواق ، ص ١٩٦ .

(٥) م ، ن ، ص ١٩٦ .

وهنالك سوق (هجر) بالبحرين، وكانت عشرة شعور هذه السوق تعود لملوك البحرين من تميم، والذين كانوا أتباعاً يدينون للفرس ومنهم المنذر بن ساوي^{*} الذي كان يأخذ عشرة شعور هذه السوق⁽¹⁾، إضافة إلى العديد من القبائل التي كان شيوخها وملوكها يتناقضون ضريبة العشر "المكوس" لقاء مرور القوافل ببلادهم⁽²⁾.

ويبدو أن يثرب فرضت هذه الضريبة على التجارة المحلية، وعلى الأسواق التابعة لها، وخصصت مسؤولين لجمع هذه الضريبة ، سماهم الروايات العشارين⁽³⁾ أو الحشارين⁽⁴⁾ أو الجبة⁽⁵⁾ أو السعاة⁽⁶⁾ أو المكاسين⁽⁷⁾.

أما العشر على إنتاج الأرض الزراعية والأموال المنقوله، فكان ملاكو الأراضي المنتجة للحاصلين، يؤدون عشر حاصلاتهم الزراعية لملوكهم أو للملوك التابعين لهم⁽⁸⁾ ، فقد ورد ذكرها لدى ملكي يثرب⁽⁹⁾ .

* المنذر بن ساوي (ت: 623م) هو المنذر بن ساوي بن الأحسن العبدى، من عبد القيس أمير في الجاهلية والإسلام، كان صاحب (البحرين) وكتب إليه النبي (ص) رسالة قبل فتح مكة مع العلاء بن الحضرى يدعوه إلى الإسلام فاستسلم ، واستمر في عمله . ولم يصح خبر وفاته على النبي . ومات قبل ردة أهل البحرين . الزركلى ، خبر الدین ، الأعلام ، ج 7 ص 293.

⁽¹⁾ التويري ، نهاية ، ص 464. الفقشندي ، صبح ، ج 1 ، ص 468. السويدى ، سباتك ، ص 119.

أنظر أيضاً الأفغاني ، سعيد ، أسواق ، ص 195. حمور ، عرفان ، أسواق ، ص 174. سحاب ، فكتور ، ايلاف ، ص 348.

⁽²⁾ الفقشندي ، نهاية ، ص 464. ابن حبيب ، المحب ، ص 265.

أنظر أيضاً: غاري ، عنابة ، المالية ، ص 277.

⁽³⁾ العشارون جمع عشار وهو الرجل الذي يأخذ عشر الأموال . للمزيد انظر ابن منظور ، لسان (مادة عشر) .

انظر ايضاً : علي ، جواد ، المفصل ، ج 7 ، ص 480.

⁽⁴⁾ الحشارون جمع حشار وهو الرجل الذي يحشر المواشي أو يجمعها في مكان ما لإحصائها وتحصيل إتاواتها . للمزيد انظر : علي ، جواد ، المفصل ، ج 7 ، ص 479.

⁽⁵⁾ الأصفهانى ، الأغاني ، ج 9 ، ص 82. ج 13 ، ص 223.

⁽⁶⁾ السعاد ، جمع ساعٍ وهو الشخص الذي يسعى أو يعمل على تحصيل الأتاوة للمزيد انظر: البكري ، معجم ، ج 3 ص 898 . البغدادي ، خزانة ، ج 3 ، ص 17.

⁽⁷⁾ جمع مكاس وهو الرجل الذي يجبي المكبس وهي إتاوة أو ضريبة التجارة . للمزيد انظر : الجاحظ ، حيوان ، ج 1 ص 327 . الضبي ، المفضليات ، ص 209.

⁽⁸⁾ البستاني ، بطرس ، أدباء ، ج 1 ، ص 25 .

⁽⁹⁾ علي ، جواد ، المفصل ، ج 7 ، ص 480-482.

وتشير الروايات أن الملوك وشيوخ القبائل العربية الشمالية فرضوا إتاوة على الأموال المنقوله (الإبل والمواشي)، بأخذ قسم منها أو عشرها⁽¹⁾، حيث كان "زهير بن جذيمة العبسي" إتاوة على هوزان**، يأخذ منهم عشر إنتاجهم، وكان إذا كانت أيام عكاظ، أتهاها زهير من كل وجه، فتأتيه هوازن بالأتاوة التي كانت له في أعناقهم، وهي عشر إنتاجهم من السمن والأقط و الغنم⁽²⁾.

يبدو واضحاً أن الأتاوة هنا دلت على ضريبة الأرض بتحصيل عشر الإنتاج، وعلى ضريبة المواشي والإبل بأخذ قسم منها، أو عشر إنتاجها ، وكان يقوم على جبايتها الحشارون⁽³⁾ أو العشارون⁽⁴⁾.

ويستدل من خلال الروايات أن الأتاوة (ضريبة العشر) كانت موظفة أو ثابتة المقدار، لا يتغير العبء الضريبي بتغير حال دافعيها⁽⁵⁾. وكانت هذه الضريبة ندية⁽⁶⁾ أو عينية⁽⁷⁾ على المواشي والمحاصيل الزراعية، وكانت تدفع سنوياً ولم يسمح عادةً بتأخيرها عن موعدها مهما ساءت حال دافعيها⁽⁸⁾. كما كان دفعها يشكل اتفاقاً (نمة أو عهد) يقدم فيه الدافع لهذه الضريبة (الطرف الضعيف) السمع والطاعة والانقياد التام للطرف القوي مقابل حمايته وعدم الاعتداء عليه⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ الأصفهاني ، الأغاني ، ج 11 ، ص 82 . الزبيري ، نسب ، ص 438 . البغدادي ، خزانة ، ج 3 ، ص 17 .
* زهير بن جذيمة (ت 574) هو زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي : أمير عبس ، وأحد سادات العرب المعدودين في الجاهلية . كانت هوزان تهابه ، حتى كادت تعبده ، وحملت إليه الأتاوة في كل سنة ، سمنا وإقطاً وغنماً ، تأتيه بها في عكاظ . قتلته خالد بن جعفر العامري . الزركلي ، خير الدين ، الأعلام ، ج 3 ، ص 51 .

** هوزان: فرع من بني سالم بن حرب ، أقامت بقرب وادي الصغرا بالحجاز ، عمر حاله ، معجم قبائل ، ج 3 ص 123 .

⁽²⁾ الألغاني ، سعيد ، أسواق ، ص 301 . حمور ، عرفان ، أسواق ، ص 114 . زيدان ، جرجي ، العرب ، ص 267 .
الشريف ، أحمد ، مكة ، ص 95 .

⁽³⁾ الضبي ، المفضليات ، ص 209 . ابن عبد ربه ، العقد ، ج 5 ، ص 246 .
انظر أيضاً : علي جواد المفصل ، ج 2 ، ص 479 .

⁽⁴⁾ ابن منظور ، لسان (مادة عشر) . انظر أيضاً : علي ، جواد ، المفصل ، ج 7 ، ص 474 .

⁽⁵⁾ ابن قتيبة ، عيون ، ج 1 ، ص 7 .

⁽⁶⁾ ابن حبيب ، المحبر ، ص 370 . البغدادي ، خزانة ، ج 3 ، ص 333 .

⁽⁷⁾ ابن عبد ربه ، العقد ، ج 5 ، ص 134 .

⁽⁸⁾ الأصفهاني الأغاني ، ج 12 ، ص 223 . ج 19 ، ص 82 . البغدادي ، خزانة ، ج 3 .

⁽⁹⁾ الأصمسي ، تاريخ ، ص 66 .

هذا وقد أدت سيادة النظام القبلي لدى عرب الشمال ، وعدم تعايشهم مع مفهوم الدولة ومركزيتها، إلى فرض القوي الأتاوة على الضعيف ، لذا لم تؤمن النظرة القبلية (العرف القبلي) بدفع ضريبة العشر أو غيرها من الضرائب، ولم تعرف بشرعيتها⁽¹⁾ .

يفهم هذا مما ذكرته المعاجم اللغوية، من أن كل ما أخذ من الناس بكره أو جبي عن غير رضا منهم إتاوة، سواء كان ضريبة عشر، أو ضريبة رأس، أو غيرها من الضرائب "الإتاوات"⁽²⁾ . ويتبين هنا كذلك أن المصادر الأدبية ربطت الأتاوة بجميع أشكالها من حيث المعنى بالرسوة ، أي أن دفع الطرف الضعيف لها عد ثمناً لكاف أذى القوي ورشهته⁽³⁾ .

وكذلك في كتب رسول الله ﷺ إلى الملوك وسادات القبائل إشارة إلى "العشر" ، أي إلى هذا الحق الذي كانوا قد فرضوه على أنفسهم، ففي كتابه إلى (عبد يغوث بن وعلة الحارثي): إن له ما أسلم عليه من أرضها وأشيائها، ما أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وأعطى خمس الغنائم في الغزو ، ولا عشر ولا حشر⁽⁴⁾ ، فهذا الكتاب يؤكد وجود ضريبة العشر في العصر الجاهلي لدى العرب في الجزيرة العربية.

⁽¹⁾ الضبي ، المفضليات ، ص209.

⁽²⁾ ابن منظور ، لسان (مادة أتو) . الواقدي ، المغازى ، ج 1 ، ص 97 - 98.

⁽³⁾ ابن منظور ، لسان (مادة أتو) . الزمخشري ، أساس ، ص 11.

⁽⁴⁾ ابن حجر ، الإصابة ، ج 3 ، ص 149. المتقي الهندي ، كنز ، ج 4 ، ص 369.
انظر أيضاً: علي ، جواد ، المفصل ، ج 7 ، ص 484. قاسم ، عون ، نشأة ، ص 351.

الطعم

الطعم لغة:

اشتقت كلمة الطعمة من الفعل الثلاثي "طعم" و جاء في اللغة : طَعَمْ يُطْعِمْ طَعْمًا فهو طاعم ، أي أكل أو ذاق ، وقيل طَعَمْ يطْعِمْ مَطْعَمًا ، أي طيب المأكل ، ويقال : إنني طاعم عن طعامكم ، أي مستغن عنه ⁽¹⁾.

ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّاً مِّنْ أَنْوَارٍ وَمِنْ كُلِّ طَعْمٍ لَا يَرْجُوا حَيَاةً دُونَهٖ فَلَمَّا تَرَكَهُمْ أَنْذَلَهُمْ فِي أَعْمَانِ الظُّلُمَاتِ إِذَا هُمْ يَشْكُرُونَ﴾
ومنه أيضًا قول الشاعر الحطيئة:
⁽²⁾

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ،
وأقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي
والطعم : المأكلة ، والجمع طعم ⁽⁴⁾، قال النابغة :

مشمرين على خوص مزممّة ، نرجو الإله ونرجو البرّ والطعم ⁽⁵⁾

وجاء في اللغة أيضاً ، والطعم : الأكل ، والطعم: الشهوة ، وهو الذوق . والطعم: الدعوة
إلى الطعام ، والطعم : السيرة في الأكل ، وهي أيضاً الكسبة. ⁽⁶⁾

ومنه قوله تعالى : ﴿كُلُّاً مِّنْ أَنْوَارٍ وَمِنْ كُلِّ طَعْمٍ لَا يَرْجُوا حَيَاةً دُونَهٖ فَلَمَّا تَرَكَهُمْ أَنْذَلَهُمْ فِي أَعْمَانِ الظُّلُمَاتِ إِذَا هُمْ يَشْكُرُونَ﴾
⁽⁷⁾.

أما الطعمة اصطلاحاً: فهي عبارة عن كل ما يطعم من رزق أو مأكله أو كسبة ⁽⁸⁾، كما هي تنازل عن حق جبائية الآتاوة عن بعض الأرضين أو الطرق أو الممرات لسداد وشيوخ القبائل،

⁽¹⁾ ابن منظور ، لسان (مادة طعم) .

⁽²⁾ سورة المائدة، مدنية ، آية 96.

⁽³⁾ ابن منظور ، لسان ، ج 8 ، ص 164.

⁽⁴⁾ الرازبي ، مختار ، ص 392.

⁽⁵⁾ ابن منظور ، لسان ، ج 8 ، ص 165.

⁽⁶⁾ الرازبي ، مختار ، ص 392. الفيومي ، المصباح ، ص 568. للمزيد انظر : ابن منظور ، لسان (مادة طعم) .

انظر أيضاً: مصطفى ، إبراهيم وأخرون ، المعجم ، ج 1 ، ص 558.

⁽⁷⁾ سورة الذاريات ، مكية : آية 57

تألِيفاً لقلوبهم، وإسكاتاً لألسنتهم⁽⁹⁾ ، وتعني أيضاً الخراج، والغنية ، والأتواء، ووجه الكسب والرزق.⁽¹⁰⁾

ويبدو أن ما يشبه الطعمة كان موجوداً في مكة قبل ظهور الإسلام، كما أشارت المصادر أن ملأ مكة قد تكفل بدعم الطبقات المحتاجة من الفقراء والمساكين وأبناء السبيل، وهكذا ذكرت الروايات عن المطعمين من أشراف مكة وتجارها من يقيمون موائد الطعام ودور الضيافة الدائمة لسكان مكة وضيوفها أو زوارها⁽¹⁾. أضف إلى ذلك أن إمكانات مكة المالية التي تعاظمت بعد عقدها الإيلافات^{*} مع رؤساء القبائل، والاتفاقيات التجارية مع الدول المجاورة، أهلتها لما سمي بالرفادة والسكنية اللتين كانت تقدمهما للحجاج في كل موسم⁽²⁾، حيث يقول الشاعر مطرود بن كعب الخزاعي :

هلا حلت بال عبد مناف
يا أيها الرجل المحول رحله
والظاعنين لرحلة الإيلاف.⁽³⁾
المنعمين إذا النجوم تغيرت

فكان من نتائج هذا الإيلاف، أن أقيمت على عاتق مكة الطعمة، والمسؤولية الاقتصادية تجاه من يحج إليها من رواد بيت الله الحرام أولاً، وفي الوقوف إلى جانب الفقراء والمساكين في المجتمع المكي ثانياً، فتعهد أغنياؤها ورجال أعمالها بإطعامهم⁽⁴⁾.
ومن جهة أخرى، يبدو أنه كان لزاماً على شيخ قريش والأغنياء منهم إطعام الفقراء وذوي الحاجة من سكان مكة، ظهر ذلك عندما تعرضت مكة في العقد الأخير من القرن السادس الميلادي لأزمة مالية حادة.⁽⁵⁾

⁽⁸⁾ مصطفى ، إبراهيم وآخرون المعجم ، ج 1 ، ص 558.

⁽⁹⁾ علي ، جواد ، المفصل ، ج 7 ، ص 481.

⁽¹⁰⁾ الرازي ، مختار ، ص 392. للمزيد انظر ، ابن منظور ، لسان (مادة طعم) .

⁽¹⁾ البلاذري ، أنساب ، ج 1 ، ص 58. ابن حبيب ، المنق ، ص 389. ابن عساكر ، التهذيب ، ج 6 ، ص 118 .

* الإيلاف: كتاب وعهد أمان يؤمن به أهل مكة بغير حلف ، وأول من سن الإيلاف لقريش هاشم بن عبد مناف، فكانت لهم خرجتان في الصيف والشتاء إلى اليمن والشام . العسكري ، الأوائل ، ص 13 .

انظر أيضاً : عاقل ، بنية ، تاريخ ، ص 252. مهران : محمد ، تاريخ ، ص 418.

⁽²⁾ ابن هشام ، السيرة ، ج 2 ، ص 320. الأزرقي ، أخبار ، ج 1 ، ص 109.

⁽³⁾ السهيلي ، الروض ، ج 2 ، ص 73.

انظر أيضاً : الشريف ، أحمد ، مكة ، ص 224. الأفغاني ، سعيد ، أسواق ، ص 152.

⁽⁴⁾ ابن هشام ، السيرة ، ج 2 ، ص 320. ابن سعد ، الطبقات ، ج 1 ، ص 41 45. البلاذري ، أنساب ، ج 1 ، ص 52 59 .

انظر أيضاً : سحاب ، فكتور ، إيلاف ، ص 226 .

⁽⁵⁾ المجلسي ، بحار ، ج 18 ، ص 95.

وكان من نتائج هذه الأزمة أن قام بعض تجار مكة، بالاعتداء على الحقوق المالية للتجار الغربياء، منهم رجل من بني زبيد من مذحج من اليمن كان قد باع سلعة للعاص بن وائل السهمي، فماطله بالثمن ، فقال يصف ظلامته :

**يا للرجل المظلوم بضاعته
إن الحرام لمن تمت حرامته**

**يبطن مكة نادي الحي والنفر
ولا حرام لثوب الفاجر الغدر⁽⁶⁾**

إن الحرام لمن تمت حرامته **ولا حرام لثوب الفاجر الغدر⁽⁶⁾**

ما دعا القبائل وبطونها وعلى رأسها بنو هاشم إلى الاجتماع في دار الندوة^{*} الملاصقة للküبة، للحل والعقد وإنصاف المظلومين^(١). فساروا إلى دار عبد الله بن جدعان^{**} فتحالفوا هناك وعقدوا حلف الفضول^{***}، وفيه يقول الزبير بن عبد المطلب بن هاشم بن مناف:

⁽⁶⁾ المسعودي ، مروج ، ج 2 ، ص270. الشعالي ، ثمار ، ص140. العسكري ، الأوائل ، ص38.
انظر أيضاً: عاقل ، نبيه، تاريخ ، ص256. الشامي، أحمد، تاريخ ، ص46. مهران، محمد ، تاريخ، ص419.
* دار الندوة: سميت بهذا الاسم لأن قريشاً كانوا ينتدون فيها، يتحدثون ويشاورون في حروبهم وأمورهم، ويعقدون الألوية
ويزوجون من أراد التزويج، والنادي مجمع القوم، إذا اجتمعوا. ابن سعد، الطبقات، ج 1، ص70. البلاذري، أنساب
ج 1، ص59. الخوارزمي، مفاتيح، ص145.

⁽¹⁾ ابن هشام ، السيرة ، ج 1 ، ص 143. الازرفي ، اخبار ، ج 2 ، ص 109. ابن سعد ، الطبقات ، ج 1 ، ص 73
77. ابن حبيب، المنق ، ص342. البلاذري ، أنساب ، ج 1 ، ص 59 ، التعالي ، ثمار، ص10. النويري، نهاية ،
ج16، ص96. ابن كثير ، البداية ، ج 1 ، ص 194.

انظر ايضاً: العلي ، صالح ، محاضرات ، ج1، ص127، حسن ، حسن ، تاريخ، ص63.الأفغاني، سعيد، أسواق ص99، حمّور ، عرفان، أسواق، ص33، فروخ، عمره، تاريخ، ج1، ص69. سحاب، فكتور، ايلاف، ص291، عواد ، محمود، في تاريخ، ص80.

**** ابن جدعان ، هو عبد الله بن جدعان التيمي القرشي : أحد الأجواد المشهورين في الجاهلية أدرك النبي (ص) قبل النبوة . وكانت له جفنة يأكل منها الطعام القائم والراكب ، وهو الذي عقد في بيته حلف الفضول ، الزركلي ، خير الدين الأعلام ، ج 4 ، ص 76.**

*** حلف الفضول : وهو الحلف الذي عقد في دار عبد الله بن جدعان في مكة في العصر الجاهلي وتحالفت بطون قريش في مكة على نصرة المظلوم ، حتى يأخذ مظلمة من ظلمه شريفاً كان أو وضيعاً ، وسببه أن العاص بن وائل بن هاشم بن سهم اشتري بضاعة من رجل يمني من بني زيد فماطله بثمنها فشكأ أمره لقریش فعقد هذا الحلف . ابن سعد الطبقات ، ج 1 ، ص 128 ، ابن حبيب ، المحب ، ص 167 . انظر أيضاً : سحاب ، فكتور ، الإلباب ، ص 326 .

⁽²⁾ ابن سعد ، الطبقات ، ج 1 ، ص128. اليعقوبي ، تاريخ ، ج 2 ، ص16 . المسعودي، مروج ، ج 2، ص270. ابن الأثير ، الكامل ، ج 2، ص41. المكي ، سبط ، ج 1، ص190.

كما قال الزبير أيضاً :

إن الفضول تحالفوا وتعاقدوا
أمر عليه تعاهدوا وتواثقوا
هذا وقد أثني رسول الله (ص) على هذا الحلف، فقد روي عنه (ص) قوله: لقد شهدت
في دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لي به حمر النعم ولو أدعى به في الإسلام
لأحيت⁽¹⁾

فكان من نتائج هذا الحلف، كما أشارت الروايات لنا، التأسي في المعاش، وتعزيز المسئولية الاقتصادية ودعمها في المجتمع المكي، وقد كانت مسؤولية قبلية بالدرجة الأولى⁽²⁾.

وكان ملوك الساسانيين يقدمون طعماً إلى شيوخ القبائل في البوادي الملاصقة لريف العراق لمنع غاراتهم عليها⁽³⁾، وذكر أن قيس بن مسعود بن خالد بن ذي الجدين قدم على كسرى، فسألته أن يجعل له أكلاً وطعمة على أن يضمن له بكر بن وائل ألا يدخلوا أراضي الدولة الفارسية القريبة من الجزيرة العربية، ولا يفسدوا فيها ، فاقطعه الأبلة⁽⁴⁾ "وما والاها" وقال : هي تكفي وتكتفي أعراب قومك، وقيل لقيس بن مسعود في الأبلة، أنه كان له حجرة فيها مائة من الإبل للأضياف إذا نحرت اقتيدت أخرى ، فكان إذا أتاه شيخ من بكر يعطيه جلة^{**} تمر وكرباسة^{***} حتى إذا قدم الحارث بن وعلة والمكسر بن حنظلة أعطاهمما جلتى تمر وكرباستين ، فغضبا وأبيا أن يقبلأ ذلك منه ، وخرجوا واستو غيا ناساً من بكر بن وائل، ثم أغروا على الأرضي التابعة للدولة الفارسية.⁽⁵⁾ كما أعطى شيخ وسادات القبائل الأخرى جعالات

⁽³⁾ الشعالي، شمار، ص140. النويري، نهاية ج6 ، ص266 267.

⁸⁷ انظر أيضاً : الأفغاني ، سعيد ، أسواق ، ص183. حمّور ، عرفان ، أسواق، ص87.

⁽¹⁾ ابن هشام ، السيرة ، ج 1 ، ص140. البلاذري، انساب ، ج 1 ، ص64،60. اليعقوبي ، تاريخ ، ج 2 ، ص16. الديار بكري ، تاريخ ، ج 1 ، ص156.

⁴⁹ انظر أيضاً: حسن، حسن، تاريخ، ج 1، ص 49.

الزبيري ، نسب ، ص280.⁽²⁾

* الأبلة بضم أوله وثانية وتشديد اللام وفتحها وهي بلدة على شاطئ دجله والبصرة العظمى في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة وكان فيها مسالح من قبل كسرى وقائدهـ الحموي ، معجم ، ج 1 ، ص 98.

^{**} الجلة: وعاء يُتخذ من الخوص، يوضع فيه التمر، ويكتنز فيها. ابن منظور، لسان، ج 11، ص: 118.

^{***} الكرباس: ثوب غليظ من القطن. ابن منظور، لسان، ج6،ص:195.

⁽³⁾ الأصفهاني، الأغاني، ج 2، ص 104.

²⁵ انظر أيضاً: المولى جاد، محمد، أيام ، ص 25.

⁽⁴⁾ جودة، جمال، ص:62.

م، ن، ص 70⁽⁵⁾

سنوية (طعمة) لاسترضائهم، خوفاً من هجماتهم، ولحمايتهم الطرق والمناطق القريبة منهم من القبائل القريبة من عرب الشمال⁽⁶⁾.

أتاوة الأعناق

تشير الروايات إلى أن الملوك وشيوخ القبائل فرضوا هذه الأتاوة على الأشخاص وسميت بإتاوة الأعناق (جزية الرأس)⁽¹⁾، وهي كضريبة العشر كانت نقدية⁽²⁾ أو عينية⁽³⁾ تدفع سنوياً⁽⁴⁾ ولا يسمح عادة بتأخيرها عن موعدها مهما ساءت حالة دافعيها⁽⁵⁾. وكان دفعها مثل العشر يشكل اتفاقاً (ذمة أو عهد) يقدم فيه دافع الأتاوة (الطرف الضعيف) السمع والطاعة والانقياد التام للطرف القوي مقابل تعهده بحمايته وعدم الاعتداء عليه⁽⁶⁾.

وقد أدت سيادة النظام القبلي لدى عرب الشمال ، وعدم تعايشهم لمفهوم الدولة ومركزيتها، إلى فرض القبائل القوية ضريبة الرأس على القبائل الضعيفة ، لذا لم تتحترم النظرة القبلية (العرف القبلي) دفع إتاوة الرأس ، ولم تعرف بشرعيتها كذلك.⁽⁷⁾ ويعبر الأدب الجاهلي عن هذه النظرة عندما يرى الأتاوة (ضريبة الرأس) عنواناً للذل والتبعية والصغر⁽⁸⁾، لذا رأت القبائل الضعيفة في الشيوخ والجباة رمزاً للذل والتعسف⁽⁹⁾. وفي مقابل ذلك فقد كانت عنواناً للسيادة والقوة لمن يفرضها ويجبيها، وهذا تغنى الشعراة بمدح الملوك وشيوخ القبائل الذين جبّيت لهم⁽¹⁰⁾، وانطلاقاً من هذا فقد وصفت القبائل أو المدن التي لم تدفعها لقاهاً، أي لم تدن أو تحكم من قبل أحد ، أو أنها لم تصل في يوم من

⁽⁶⁾ سحاب ، فكتور ، إيلاف، ص 590.

⁽¹⁾ الأصفهاني، الأغاني، ج 11، ص 82.

⁽²⁾ ابن حبيب ، المحبور، ص 371. البغدادي ، خزانة ، ج 3 ، ص 333،334.

⁽³⁾ ابن عبد ربّه ، العقد ، ج 5، ص 132.

⁽⁴⁾ ابن قتيبة ، عيون ، ج 1، ص 7. الأصفهاني ، الأغاني ج 19، ص 82.

⁽⁵⁾ ابن عبد ربّه ، العقد ، ج 5، ص 32.

⁽⁶⁾ الأصمسي، تاريخ، ص 77.

⁽⁷⁾ الضبي، المفضليات ، ص 209.

⁽⁸⁾ زيدان ، جرجي ، العرب ، ص 197.

⁽⁹⁾ الجاحظ ، الحيوان ، ج 1، ص 148.

⁽¹⁰⁾ الأصفهاني،الأغاني ، ج 22،ص 11. ابن عبد ربّه ، العقد ، ج 2 ، ص 163.

الأيام إلى وضع من التبعية أو العبودية⁽¹¹⁾. قال الشاعر عمر بن حوط^{*} عن القبائل التي لم تدفع الضرائب ولم يسيطر عليها :

إذا هيجوا إلى حرب أشاحوا.⁽¹⁾

أبو دين الملوك فهم لقاء

وتشير المصادر الجاهلية التي تحدثت عن مكة إلى أنها قامت في الأصل على فكرتين ارتبطتا معاً وهما : التجارة والحرم (الدين والآلهة والأصنام والكعبة) ، وقد عمل تجار مكة في التجارة المحلية والعالمية ، أما ضريبة الرأس فلم تفرض على أحد من سكانها⁽²⁾ ، لأنها ربطت مصلحتها بمصلحة كثير من القبائل العربية عن طريق (الإيلاف)⁽³⁾ وفكرة الحمس^{*} والحج والدين⁽⁴⁾.

ويبدو أن النظرة القبلية السلبية تجاه الأتاوة (ضريبة الرأس) وتجاه من يفرضها جعلت مكة تعزف عنها، فلم تفرضها على سكانها، ولا حتى على التجار الغرباء الذين يرتادون أسواقها، والذين تربطهم بهم معاهدات تجارية⁽⁵⁾ لذا انفتقت النظرة المكية مع نظرة القبائل تجاه الأتاوة (الجزية) ، ويلاحظ أن موقف مكة هذا كان أكثر تطرفاً من موقف القبائل لأن موقفها ينطلق في الأصل من موقف ديني كونهم متشددين دينياً (الحمس) من جهة ، واعتبروا أنفسهم أهل الله من جهة أخرى⁽⁶⁾.

⁽¹¹⁾ ابن منظور ، لسان (مادة لقح) ابن عبد ربه ، العقد ، ج 2 ، ص 193، ج 5، ص 135.

* عمر بن حوط: لم أعن له على ترجمة.

⁽¹⁾ الحلي، المناقب ، ج 1 ، ص 65.

انظر أيضاً: أبو الفضل ، محمد ، أيام ، ص 97.

⁽²⁾ الشريف ، احمد ، مكة ، ص 360، 356. سحاب ، فكتور ، إيلاف ، ص: 190- 230.

⁽³⁾ البلازري ، انساب ج 1 ، ص 66. المسعودي ، مروج ، ج 2 ، ص 33. العسكري ، الأوائل ، ص 13. انظر أيضاً : عاقل ، نبيه ، تاريخ ، ص 252. جبران ، نعمان ، دراسات ، ص 158. السالم عبد العزيز ، تاريخ ص 10.

* الحمس ، جمع أحمس ، والأحمس : المتشدد في الدين ، وسميت قريش حمساً لأنهم تشددوا في الدين وذهبوا مذهب التزهد ، والتأله ، وأدخلوا معهم في الحمس الكثير من القبائل العربية وخاصة من صاهروه أو صاهروه . للمزيد انظر: ابن منظور ، لسان (مادة حمس).

⁽⁴⁾ ابن هشام ، السيرة ، ج 1 ، ص 211- 215. الأزرقي ، أخبار ، ج 1، ص 181. الشعالي ، ثمار ، ص 115 . ابن كثير السيرة ، ج 1، ص 284.

⁽⁵⁾ ابن حبيب ، المحبر ، ص 226.

⁽⁶⁾ ابن هشام ، ج 1، من 211- 215. ابن كثير ، السيرة ، ج 1، ص 284. الأزرقي ، أخبار ، ج 1، ص 181. الشعالي ، ثمار ص 115. السهيلي ، الروض ، ج 2، ص 283 287. ابن كثير ، البداية ، ج 2، ص 305

كانت الأتاؤة من الألفاظ المعروفة عند العرب في الجاهلية، وخصوصاً لدى عرب الشمال، ووردت في أشعارهم، قال النابغة الجعدي ^{**} ذاكراً إياها في معرض مدحه:

موالي حلف لا موالي قرابة
 ولكن قطيناً يسألون الأتاوايا⁽¹⁾
 وورد في بعض الروايات أن الأتاواة كما كانت تدفع نقداً، كانت تدفع أحياناً عيناً، حيث
 دفعت هوازن إلى زهير بن جذيمة الغنم والسمن جزية عنها⁽²⁾.
 كما أخذ عبد الله بن جعده الجزية (أتاوة الرأس) من الأزد وغيرهم، وكانت هذه الأتاوة
 مواداً عينية ثياباً وغنماً....⁽³⁾

الصدقات

الصدقة لغة :

يرجع تصريف الصدقة إلى الفعل الثلاثي (صدق) وقيل صدق يصدق صدقًاً وتصداقاً، والصدق خلاف الكذب.⁽⁴⁾ وقيل الصدقة والمصادقة أي المخاللة، كما قيل وصادقته مصادقة وصداقاً: أي خالته⁽⁵⁾ ، كما يعني الصدق الثبت واللقاء⁽⁶⁾ ، وقيل كذلك الصدقة، والصداق، والصداق : مهر المرأة⁽⁷⁾ ، ومنه قوله تعالى:

²¹⁴ انظر أيضاً: الكعبي، عبد الحكيم، عصر، ص 214.

الجعدى: هو أبو عمرو، حبان بن قيس بن عبد الله بن وقح بن عدس بن ربيعة بن جعده بن قيس بن عيلان بن مضر، شاعر جاهلي، كان طويلاً مغلقاً، طويل البقاء في الجاهلية والإسلام، عاش مائة وثمانين سنة، وهو القائل:

لبست أناساً فافيتهِ و أفنين بعد أناسٍ أناساً

³الأصفهاني، الأغاني، ج 5، ص 3.

⁽¹⁾ على، جواد، المفصل، ج 3، ص 474.

⁽²⁾ الأصفهاني، الأغاني، ج 11، ص 77.

⁵¹¹ أنظر أيضاً: أبو النصر، عمر، قصة، ص 511.

.101، ن، ص⁽³⁾

(4) این منظور ، لسان (ماده صدق)

⁽⁵⁾ الرازي، مختار، ص 359.

٤٢٠ صفحه المحدث، (٦)

(7) الفوهر، المحساوح، ص 514

سورة النساء، مدنية، آية 4 (8)

وورد كذلك صدق صدقاً ومصدقة وتصدقاً في الحملة : أي أظهر فيها بسالة ، والصدق : الشدة والصلابة⁽⁹⁾ ، والصدقات أيضاً تعني الصلب المستوى.⁽¹⁰⁾

أما الصدقة اصطلاحاً:

فهي عبارة عن أموال ومواد عينية في الأصل تقدم طوعية، وليس جبراً أو فرضاً ولا يجبر الإنسان على أدائها⁽¹⁾ وهي عطية يراد بها المثوبة لا المكرمة⁽²⁾. وكانت تطوعية، صدقة يتصدق بها من يشاء، وذُكرت في النصوص باعتبارها ضريبة فرعية اسمها فرعم⁽³⁾.

يدل تراث الفترة الجاهلية على أن الصدقات الطوعية كانت موجودة لدى عرب الشمال قبيل الإسلام، وخصوصاً لدى المجتمع القبلي في مكة، ذلك أن المسؤولية الاقتصادية الملقة على عائق المجتمع المكي تفرض عليه دعم من يحج إلى الكعبة والوقوف إلى جانب الفقراء والمستضعفين في هذا المجتمع⁽⁴⁾.

كان أغنياء مكة يقدمون الأموال (الصدقات)⁽⁵⁾ لمن يتولى الوظائف الدينية عندهم كالرفادة والسقاية والاشناق⁽⁶⁾، وما يؤكد ذلك أنه لما استولى قصي بن كلاب على مكة، طلب من قومه جمع الصدقات والتبرعات لصنع الطعام، فكان يخرج كل فرد من ماله صدقه وعليه مثهم جميعاً فجعل على كل طريق من مكة توصل إلى مكان الحرم الطعام الكثير فقال بعضهم في ذلك :

بجر الحشا مستحقين شحاماً
آب الحجيج فاعمين دسماً
ولبناً محضاً وخبزاً هشماً
أوسعهم زيد قصي لحماً

⁽⁹⁾ معجم المنجد ، ص420.

⁽¹⁰⁾ م . ن ، ص420.

⁽¹⁾ للمزيد انظر : ابن منظور ، لسان (مادة صدق) .

⁽²⁾ معجم المنجد ، ص420.

⁽³⁾ علي ، جواد ، المفصل ، ج 7، ص478.

⁽⁴⁾ ابن هشام ، السيرة ، ج 1 ، ص144 150.

انظر أيضاً سحاب ، فكتور ، إيلاف ، ص226.

⁽⁵⁾ الازرفي ، أخبار ، ص195.

⁽⁶⁾ البلاذري ، انساب ، ج 1 ، ص68،61. ابن عبد ربه ، العقد ، ج 3 ، ص315،314. الديار بكري ، تاريخ ، ج 156، المكي ، سبط ، ج 1 ، ص189.

انظر أيضاً : الأفغاني ، سعيد ، أسواق ، ص99، حمور ، عرفان ، أسواق 34. عواد ، محمود ، في تاريخ ، ص80.

⁽⁷⁾ الحلي ، المناقب ، ج 1 ، ص325.

أما دعم المحتاجين والقراء وأبناء السبيل فقد تكفل به الأغنياء ورجال الأعمال⁽⁸⁾ وانطلاقاً من هذا يمكن القول إن المجتمع القبلي لدى عرب الشمال خصوصاً في مكة، انتهج سياسة التكافل الاقتصادي والاجتماعي بين أبنائه، فكان ما يدفعه الأغنياء صدقة طوعية "فرعم"^{*} ليس إلا.⁽¹⁾

واللافت للنظر أن هؤلاء دفعوا المطيبة، وهي الصدقة الطوعية⁽²⁾، ولم يجبروا على أدائها، وإنما هي صدقة يتصدق بها من يشاء⁽³⁾، وقدم عرب الشمال أيضاً الأموال والهدايا والقرابين تقرباً للالله بشكل دائم، حتى عدت نوعاً من أنواع الضرائب⁽⁴⁾. وهكذا، نستطيع حصر الضرائب التي كان يدفعها أهل الجاهلية في ثلاثة أصناف هي: ضرائب العشر على الأرض، والمواشي، وضرائب الرؤوس، وضرائب التجارة (المكوس أو العشور) وكلها كان يطلق عليها الآتاوة..⁽⁵⁾

ضرائب أخرى

وجد لدى عرب الشمال بعض الفروض المالية، التي كانت تشبه الضريبة ، وكانت تدفع بشكل دائم، ومنها:

الديات :

من المسؤوليات الملقاة على عائق أفراد القبيلة في مكة والمدينة جمع الأموال لسيد القبيلة لدفع الديات⁽⁶⁾، حيث أوكلت هذه المهمة إلى كبار ومشايخ مكة الوظائف الدينية كالرفادة والسقاية والحجابه والاشناق "دفع الديات"، فكان لبني تميم الاشناق، ولبني أسد المشورة، ولبني عدي السفاره ولبني جم جم الأزلام⁽⁷⁾..الخ، وقيل إن أول من سن الديه في قريش هو عبد المطلب^{**}

⁽⁸⁾ ابن هشام، السيرة، ج1، ص: 144. البلاذري، أنساب، ج1، ص68. الأزرقي، أخبار، ج1، ص195.
أنظر أيضاً: جبران، نعمان، دراسات، ص:156 - 158.

⁽¹⁾ الزبيري ، نسب ، ص280.

أنظر أيضاً : علي ، جواد ، المفصل ، ج7، ص478.

* الفرعون: هي الصدقات في العصر الجاهلي، ويبعد أنها كانت عندهم تطوعية لا يجبر الإنسان على أدائها، وهي فرعية يتصدق بها من يشاء. علي، جواد، المفصل، ج7، ص478.

⁽²⁾ المتقى الهندي، كنز ، ج 13 ، ص357 358

⁽³⁾ علي ، جواد ، المفصل ، ج7، ص478 486

⁽⁴⁾ الكعبي ، عبد الحكيم ، عصر ، ص163 235.

⁽⁵⁾ علي ، جواد ، المفصل ، ج7، ص486

⁽⁶⁾ الشريف ، أحمد ، مكة ، ص69.

⁽⁷⁾ ابن سعد ،طبقات ، ج1، ص70 73 77. الأزرقي، الأخبار، ج2، ص109. المكي ، سبط، ج1، ص189.
انظر أيضاً : الرفاعي، أنور، الإنسان ، ص175. الشلبي ، أحمد، موسوعة ، ص118.

بن هاشم (ت675م تقريباً)، وقدرها بمائة من الإبل، وكانت عشرة، عندما أشار عليه أن يذبح إبلًا بدلاً من ابنه⁽¹⁾، وتبين لنا أن عرب الشمال كانوا يشاركون في دفع الديات، ولم تكن قبيلة الشيخ تساهم في جمع الأموال إلا بالشيء اليسير، وكان القسم الأكبر في دفع الديات يقع على عاتق أفراد القبائل الضعيفة التي تتبع لقبيلة الشيخ⁽²⁾، وذكر أن أول من سن الديمة في القبائل الشمالية هو النضر بن كنانة، فقال الكميت بن ثعلبة بن نوفل الأسدي * في ذلك: -

أبونا الذي سن المئين لقومه
ديات وعداها سلوفاً مئينها⁽³⁾

أموال الصعلكة :

عرف العرب في الجاهلية نظام الصعلكة، والصلووك هو الرجل الذي يخرج من قبيلته لاثم اقترفه، ليعيش مع صعاليك آخرين، ويقوموا بالإغارة على طرق التجارة، أو أموال الناس باستمرار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانوا يحصلون من بعض التجمعات أو القبائل على إتاوة بشكل دائم مقابل عدم الاعتداء.⁽⁴⁾ وكان كثير من الصعاليك مثل عروة بن الورد * ينفقون ما يغنمونه في إطعام الفقراء والمحاجين فعدت نوعاً من أنواع الضرائب⁽⁵⁾.

** عبد المطلب: هو عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو الحارث، (ت579م) زعيم قريش في الجاهلية، وأحد سادات العرب مولده في المدينة ونشأ في مكة، كان فصيح اللسان، وكانت له السقاية والرفادة، مارس الحكومة بمكة من سنة 250-579م، وكان أبيض مديد القامة، مات بمكة عن نحو ثمانين عاماً أو أكثر. ابن الأثير، الكامل، ج 2، ص 15-32.
أنظر أيضاً: الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج 4، ص 154.

(1) العسكري ، الأوائل ، ص 15.

(2) العلي ، صالح ، محاضرات ، ج 1 ، ص 127.

(3) العسكري ، الأوائل ، ص 16 .

(4) الأصفهاني الأغاني ، ج 3 ، ص 73.

* هو عروة بن الورد بن زيد العبسي من غطفان : من شعراء الجاهلية وفرسانها وأجوادها كان يلقب بعروة الصعاليك ، لجمعه إياهم ، وقيامه بأمرهم إذا أخفقوا في غزوائهم ، له ديوان شعر .

أنظر أيضاً: الأصفهاني ، الأغاني ، ج 3 ، ص 70. الزركلي ، خير الدين ، الأعلام ، ج 4 ، ص 227.

(5) الشريف ، احمد ، مكة ، ص 97.

ب - الضرائب لدى عرب الجنوب :-

1 - الخراج

2 - الجزية

3 - العشور

الخرج

الخارج لغة:

هو الأتاوية "الضريبة" التي يخرجها القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم على الأرض الزراعية⁽⁶⁾. وإتاوة الخراج لدى عرب الجنوب (اليمن) ، تعني ضريبة الأرض⁽⁷⁾ ويرى بعضهم، أن الاسم القديم لهذه الضريبة هو "طسق" ، وهو ما يوضع من الخراج المقرر على الجربان^{**⁽⁸⁾}.

يبعد أن ضريبة الأرض هذه هي أقدم ضريبة عرفها عرب الجنوب، وقد وجدت عند الحكومات اليمنية القديمة المتعاقبة⁽⁹⁾. ولا نستطيع تحديد بداية فرض هذه الضريبة وغيرها من أنواع الضرائب الأخرى، سواء كان ذلك في اليمن أو في أي مكان آخر في الجزيرة العربية،

⁽¹⁾ ابن منظور ، لسان (مادة خرج)

^{٢٤} انظر أيضاً : مصطفى ، إبراهيم وآخرون ، المعجم ، ص 224.

⁽²⁾ أبو عبيد ، الأموال ، ص 80.

⁽³⁾ ابن منظور ، لسان ، ج 2 ، ص 250 251 252. ابن رجب الحنبلي ، الاستخراج ، ص 5.

⁽⁴⁾ الرئيس ، محمد ، الخراج ، ص 121.

⁽⁵⁾ سورة المؤمنون ، مكية ، آية 72.

⁽⁶⁾ الرئيس ، محمد ، الخراج ، ص 122.

* الطسق: هي ضريبة الخراج، التي تفرض على الأرض الزراعية، وهذا اللفظ ذكره علماء العربية، وهو ما يوضع من الخراج المقرر على الجرban، فعندما بعث "عمر بن الخطاب" إلى "عثمان بن حنيف" في رجلين من أهل المدينة أسلماً ارفع الجزية عن رؤوسهما، وخذ الطسق من أرببيهما. على، جواد، المفصل، ج 7، ص 475.

⁽⁷⁾ أبو عبيد ، الأموال ، ص 73.

^{**} الجربان: جمع جريب ويبلغ 5837 وثلث متر مربع. هتسن، فالتر، المكابيل، ص 96.

⁽⁸⁾ جواد ، علي ، المفصل ، ج 7 ، ص 475.

.480 ، ج 7 ، ص 9

لكن يمكن التكهن بأنها كانت في البداية تبرعات وصدقات طوعية، وأصبحت فيما بعد إلزامية⁽¹⁾.

ويستشف من تاريخ اليمن في العهد الحشبي في القرن السادس الميلادي، أن حكومات الجنوب كانت تقاضي من قبائلها إتاوة الزراعة "الخراج"، ويبدو أن هذه الحكومات توسيعت في ذلك، حتى جعلت الأتاوة على كل وارد أو ربح يصيبه الرجل، سواء أكان ذلك من الزرع أم من أي عمل آخر⁽²⁾. وذكر أن سيف بن ذي بزن، دفع الخراج "الطسق" لهرمز ابن كسرى أنو شروان ، ثم عزله ووضع مكانه المرزبان، ممثل دولة فارس في اليمن، فخالفه أهل الجبل وامتنعوا عن حمل الخراج إليه، فغزاهم وقتل وسيطر عليهم، وأدوا الخراج إليه⁽³⁾. كما أن المرزبان ممثل دولة فارس في اليمن أخذ إتاوة الخراج بطريقة غير منتظمة عدة مرات في السنة، مما دفع المزارعين إلى الهرب من الأرض، وتحولهم إلى طبقة تعمل بالسخرة عند أصحاب النفوذ ، فأمر هرمز بن كسرى أنو شروان أن يؤخذ من المرزبان ضعف ما أخذ من المزارعين⁽⁴⁾. واللافت للانتباه أن بعض القبائل اليمنية دفعت ما سمى باللخي (المال) كرشوة للبقاء في مناطقهم⁽⁵⁾.

كما دفع اليمنيون الخراج لرجال الدين أيضاً، وكانت المعابد تأخذ من رجالات القبائل عشر غلتهم من الحاصلات الزراعية، وعشر اللبان، وما تنتجه بلادهم من البخور⁽⁶⁾. كما غزت كندة قبيلة تغلب الشمالية، فسبت وقتلت، وأخذت خراج أرضها فقال الشاعر :

أعلينا جناح كنده أن يقسم
غازيهم ومنا الجزاء⁽⁷⁾

ومنها أيضاً انه لما حكمت كندة في نجد جيلين (480-530 م) أخذت من القبائل العربية المجاورة للاتواوات (الخراج والجزية)⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ جواد ، علي ، المفصل ، ج 7 ، ص 482.

⁽²⁾ م ، ن ، ج 7 . ص 477.

⁽³⁾ الطبرى ، تاريخ ، ج 2 ، ص 4/2 . ابن الأثير ، الكامل ، ج 1 ، ص 492 . ابن الجوزي ، المنظم ، ج 2 ، ص 289 .

⁽⁴⁾ ابن الأثير ، الكامل ، ج 1 ، ص 472 .

انظر أيضاً : علي جواد ، المفصل ، ج 7 ، ص 478 .

⁽⁵⁾ أبو الفضل ، محمد ، أيام ، ص 29 .

⁽⁶⁾ علي ، جواد ، المفصل ، ج 7 ، ص 477 .

⁽⁷⁾ البتريزي ، شرح ، ص 269 .

⁽⁸⁾ فروخ ، عمر ، تاريخ ، ج 1 ، ص 69 .

الجزية (ضريبة الرأس)

الجزية لغة:

اشتقت الجزية من الفعل الثلاثي (جزى) وجاء في اللغة ، جزي، وجزيٌّ ، وجزاء، أي قضى، وفي الحديث : "تجزي عنك ولا تجزي عن أحد بعده" أي تقضي⁽¹⁾، وقيل : الجزية على وزن فعلة من جزى يجزي إذا كافأ عما أسدى إليه ، وكأنها جزت عن قتلهم ، فكأنهم أعطوهها جزاء عما منحوا من الأمان⁽²⁾. وسميت جزية لأنها طائفة مما على أهل الذمة أن يجزوه أو يقضوه ، لأنها ضربت على رقبتهم ، كما تعني العقوبة والجزاء.⁽³⁾

الجزية اصطلاحاً :

فهي الآتواء أو الضريبة التي فرضت على الرؤوس لدى العرب في العصر الجاهلي⁽⁴⁾. فرض ملوك سبا الجزية ضريبة الرأس على سكان مملكتهم، ودفعوها أيضاً بدورهم للملوك الآشوريين ومن بينهم سمح على يناف ويتعمر وكرب وايل⁽⁵⁾، وفي المقابل حصل تبع ملك اليمن على الجزية الخارجية إضافة إلى الجزية التي أخذها من سكان بلاده ، وقيل أنه أرسل ابن أخيه يعفر إلى الروم حتى أتى القسطنطينية فأعطوه الطاعة والجزية⁽⁶⁾. وفي القرن الرابع الميلادي كانت مملكة حمير تأخذ الجزية(ضريبة الرأس) من سكانها، ومن أشهر ملوكها أسعد أبو كرب (385 - 420)⁽⁷⁾. وما يلفت النظر أنه عندما ضعفت دولة حمير، أخذ سكانها والقبائل التابعة لها يفكرون في الخروج عن سيطرتها والإمساك عن دفع الجزية⁽⁸⁾. كما كشفت لنا الروايات أن كندة عندما حكمت نجداً نحو جيلين (480 - 530م)؛ أخذت من القبائل العربية المجاورة للإتاوات (الجزية والخارج)⁽⁹⁾. كما أن سيف بن ذي يزن عندما أنهى الاحتلال الحبشي

⁽¹⁾ ابن منظور ، لسان (مادة جزي). الفيومي، المصباح، ص157.

⁽²⁾ ابن فارس ، معجم، ج 1، ص455.

⁽³⁾ مصطفى ، إبراهيم وأخرون ، معجم ، ج 1 ، ص122.

⁽⁴⁾ علي ، جواد ، المفصل ، ج 7 ، ص486.

⁽⁵⁾ العلي صالح ، محاضرات ، ج 1 ، ص22.

⁽⁶⁾ الطبرى ، تاريخ ، ج 2 ، ص96 . ابن الأثير ، الكامل ، ج 1 ، ص415. ابن خلدون ، تاريخ ، ج 1 ، ص51 . ج 2 ص 62 . 307 .

انظر أيضاً : زيدان ، جرجي ، العرب ، ص145.

⁽⁷⁾ حسن ، حسن ، تاريخ ، ج 1 ، ص29 .

⁽⁸⁾ زيدان ، جرجي ، العرب ، ص252.

⁽⁹⁾ فروخ ، عمر ، تاريخ ، ج 1 ، ص 94.

لليمين بمساعدة الفرس أخذ الجزية من سكانها، ودفع مبلغاً منها إلى كسرى، إضافة إلى خراج الأرض⁽¹⁾، وقد قال الشاعر أميه بن أبي الصلت في ذلك :

إذ خيم البحر للأعداء أخوا
من السنين نهين النفس والم إلـ⁽²⁾.

لَا تقصد النَّاسَ إِلَّا كَابِنْ ذِي يَزْنٍ
ثُمَّ اتَّحَى نَحْوَ كَسْرِي بَعْدَ عَاشِرَةَ

كما اعتمدت بعض القبائل الجنوبية في الجزيرة العربية في بعض سنين القحط على الغزو والعدوان، وفرض الجزية على القبائل الضعيفة في سد احتياجاتها وتغطية نفقاتها⁽³⁾، من هذه القبائل قضاعة، التي غزت قبيلة تغلب، فقتلات وسببت وأخذت الجزية⁽⁴⁾، وأغار بنو سقيفة وهم من بني شيبان على أبل لعمرو بن هند وعليهم قيس بن معد يكرب وأخذوا الإبل ، غير أن بنى يشكر هزموهم في النهاية وأخذوا الجزية منهم⁽⁵⁾ .

كما وتدل الأشعار على أن كندة غزت قبيلة تغلب فسببت وفاتها وأخذت الجزية (الأثواة)

فقال الشاعر :

**أعلينا جناح كندة أن يقـم
خـازـيـهـمـ وـمـنـاـ الجـزـاءـ⁽⁶⁾**

من الراجح أن معظم أبناء قبائل الجنوب من همدان ومذحج وحمير غزوبني تغلب فقتلوا وسبوا وأخذوا الآتاوات⁽⁷⁾. كما كانت قبيلة الأزد الجنوبية تدفع الآتاوة لعبد الله بن جعد⁽⁸⁾.

⁽⁶⁾ ابن الوردي ، تاريخ ، ج 1 ، ص 94.

^{١٩٤} انظر أيضاً عبد الحميد، رأفت، بيزنطة، ص 194.

⁽⁷⁾ السهيلي ، الروض ، ج ١ ، ص ٢٩٥.

⁽⁸⁾ الشامي ، صلاح الدين الواقع ، ص 179 .

⁽⁹⁾ التبريزی ، شرح ، ص 271.

م، ن، ص 282 (10)

⁽¹⁾ الترجمة، شرح، ص 269.

* مذحج : بطن من بطون كهلان ، من القحطانية ، واسم مذحج: مالك بن أدد بن زيد بن يشجن بن عريب بن زيد بن كهلان؛ لها عدة بطون ، وكان أغلبهم سكّنواً في المدن . كحالات ، عم ، محمد قائل ، ج 3، ص 1062.

⁽²⁾ العمدان، الائمه، ص 55.

١٠٠ مکاتبہ احمدیہ

ويذكر أن حجر بن الحرت كان أميراً على بني أسد ، فبعث رسلاه في ذات يوم لطلب الأتاوة من بني أسد، فمنعوها وضرروا الرسل ، فسار إليهم في ربيعة^{*} وقيس^{**} وكناة فسما منهم وقتل أشرافهم وأخذ الأتاوة منهم .⁽¹⁾

العشور

تبين وجود ضريبة العشور من خلال الأسواق التي كانت تقام عند عرب الجنوب، فكان ملوك وشيوخ العرب من اليمن وحمير وكندة، ومعظم القبائل القوية يأخذون من التجار الذين يرتدون أسواقهم إتاوة العشور (المكوس)⁽²⁾ ، كما أخذوها من التجار المارة في بلادهم⁽³⁾. حيث عينت الحكومات العربية الجنوبية وشيوخ القبائل القوية جبا يجلسون في الأسواق، وعند مداخل الحدود، لجمع المكوس عن البيع والشراء والاتجار وحق المرور⁽⁴⁾. وكانت تأخذها وتتقاضى من قبائلها وتجارها العشر، وتوسعت الحكومات الجنوبية في ذلك، حتى جعلت الأتاوة على كل وارد أو ربح يصيبه الرجل، سواء أكان ذلك من البيع والشراء أم من أي عمل آخر⁽⁵⁾.

واللافت للانتباه أن عرب الجنوب كانوا عندما يذهبون إلى الأسواق التي كانت تقام في الشمال، يدفعون العشور (المكوس) للأمراء والأشراف والملوك الذين تقع السوق ضمن مناطق نفوذهم⁽⁶⁾ ، أما في الجنوب فكان هناك سوق صغار بعمان، وكانت عشور هذه السوق يأخذها الجندي بن المستكير، الذي استعمله عليه الفرس⁽⁷⁾ ، وفي الشرق كانت هناك سوق المشقر التي

* ربيعة: إحدى قبائل الجزيرة العربية لها عدة بطون قبل عنها من العدنانية ، وربيعة بن معاوية بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعه بن معاوية بن بكر بن هوزان بن منصور بن عكرمه بن حصصنة بن قيس بن عيلان ، من العدنانية .
كحالة ، عمر ، معجم قبائل ، ج 2 ، ص 42.

** قيس: من قبائل اليمن أقامت في شرقى صنعاء وهي بطن من بطون قضاة من القحطانية لها عدة أخذ و كان قسم كبير منهم يقطن باليمامه . كحالة ، عمر ، معجم قبائل ، ج 3 ، ص 97.

⁽¹⁾ ابن خلدون ، تاريخ ، ج 1 ، ص 16، ج 2 ، ص 329، ج 3 ، ص 318.
انظر أيضاً : عاقل ، بنية ، تاريخ ، ص 216. المولى ، جاد ، أيام ، ص 113.

⁽²⁾ البغدادي ، خزانة ، ج 7 ، ص 17.

⁽³⁾ المقرizi ، خطط ، ج 2 ، ص 123.

انظر أيضاً: غازي ، عناية ، المالية ، ص 277.

⁽⁴⁾ علي جواد ، المفصل ، ج 7 ، ص 478.

⁽⁵⁾ م.ن ، ص 477.

⁽⁶⁾ اليعقوبي ، تاريخ ، ج 1 ، ص 270.

انظر أيضاً: أبو النصر ، عمر ، قصة ، ص 101.

⁽⁷⁾ ابن حبيب المحرر ، ص 265.

انظر أيضاً: سحاب ، فكتور ، إيلاف ، ص 386.

تبدأ من أول جمادي إلى آخر الشهر، وكان يقصدها العرب والفرس معاً، وملوك هذه السوق الذين يعشرون الناس فيه، أناس من بني عبد الله بن زيد رهط المنذر بن ساوي من بني تميم * وهم خاضعون لملك فارس يستعملهم عليها⁽¹⁾ ، وهناك سوق دبا ، كان يعشر الناس فيه الجندي بن المستكبر ** الذي استعمله عليه الفرس أيضاً.⁽²⁾

أما أسواق جنوب اليمن فمنها سوق عدن وصنعاء، وكانت سوق عدن تقوم أول يوم من شهر رمضان إلى عشر يمضي من منه ، وكانوا لا يتخررون هناك بأحد لأنها أرض مملكة، أما عشور المكوس لهذين السوقين فكانت تعود للأبناء ***⁽³⁾ ، وكذلك سوق أبين القريبة من باب المندب، فلم يكن فيها خفاره ، لأنها أرض حكمة ، وكانت عشورها بداية تذهب إلى ملك حمير، وفيما بعد أخذها الأبناء من فارس حين غلبوا على اليمن⁽⁴⁾ . أما أسواق الرا比عة وحضرموت فلم يدخلها أحد إلا بخفاره؛ لأنها لم تكن أرض مملكة فكانت قريش تتغافر فيها ببني آكل المرار من كندة، وسائر الناس يتخررون بالمسروق بن وائل من كندة⁽⁵⁾ . ومن أسواق اليمن التي لم تكن بها عشور، سوق الشحر في الجنوب القريب من عدن ، وكان التجار يتخررون فيها ببني محارب من مهرة.⁽⁶⁾

* تميم : من أشهر قبائل مصر لها عدة بطون موزعين في عدة مناطق في نجد وبادية العراق ومتاز بتاريخها الحربي في الجاهلية والإسلام ، قتل من بني تميم يوم الصفقة عدد كبير على يد الفرس وحليفهم هوده بن علي الحنفي .

⁽¹⁾ الأفغاني ، سعيد ، أسواق ، ص244. حمور ، عرفان ، أسواق . ص177.

** لم اعثر له على ترجمة

⁽²⁾ ابن حبيب ، المحبر ، ص265.

*** الأبناء : هم أبناء الفرس الذين فتحوا اليمن بقيادة القائد الفارسي وهرز اليمني وسيف بن ذي الحميري وقاتلوا الأحباش، وطردوهم من اليمن. ابن حبيب ، المحبر ، ص266.

⁽³⁾ اليعقوبي ، تاريخ ، ج 1 ، ص270 . العسكري ، الأوائل ، ص270.

انظر أيضاً : الأفغاني ، سعيد ، أسواق ، ص270 . حمور ، عرفان ، أسواق ، ص181. سحاب ، فكتور ، إيلاف ص387.

⁽⁴⁾ الأفغاني ، سعيد ، أسواق ، ص270 . حمور ، عرفان ، أسواق ، ص188.

⁽⁵⁾ ابن حبيب ، المحبر ، ص267 .

انظر أيضاً : الأفغاني سعيد ، أسواق ، ص276 ، حمور ، عرفان ، أسواق ، ص190. سحاب ، فكتور ، إيلاف ص387.

⁽⁶⁾ الأفغاني ، سعيد ، أسواق ، ص267 . حمور ، عرفان ، أسواق 186.

الفصل الثالث

الإسلام والضرائب أيام الرسول (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ)

1. الصدقات الطوعية .

2. الزكاة .

3. الجزية .

4. العشور .

الصدقات الطوعية

وَجَدَتِ الصَّدَقَاتُ الطَّوْعِيَّةُ عِنْ الْأَرْبَابِ قَبْلَ ظَهُورِ الْإِسْلَامِ، وَكَانَ مِنْ أَسْمَائِهَا الْفَرْعَمُ⁽¹⁾ وَالْمَطِيَّةُ⁽²⁾.

ولما جاء الإسلام أقرَ الصدقات الطوعية وأكَد عليها⁽³⁾، وحثَ المسلمين على أدائها⁽⁴⁾. وقد حضَ القرآن الكريم في آيات كثيرة على أداء الصدقات، منها قوله تعالى:

و كذلك قوله تعالى: (.. مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ بِالْجَنَاحِ الْأَمْسَاكِ)
 ◆ ۲ ◆ ۳ ◆ ۴ ◆ ۵ ◆ ۶ ◆ ۷ ◆ ۸ ◆ ۹ ◆ ۱۰ ◆ ۱۱ ◆ ۱۲ ◆ ۱۳ ◆ ۱۴ ◆ ۱۵ ◆ ۱۶ ◆ ۱۷ ◆ ۱۸ ◆ ۱۹ ◆ ۲۰ ◆ ۲۱ ◆ ۲۲ ◆ ۲۳ ◆ ۲۴ ◆ ۲۵ ◆ ۲۶ ◆ ۲۷ ◆ ۲۸ ◆ ۲۹ ◆ ۳۰ ◆ ۳۱ ◆ ۳۲ ◆ ۳۳ ◆ ۳۴ ◆ ۳۵ ◆ ۳۶ ◆ ۳۷ ◆ ۳۸ ◆ ۳۹ ◆ ۴۰ ◆ ۴۱ ◆ ۴۲ ◆ ۴۳ ◆ ۴۴ ◆ ۴۵ ◆ ۴۶ ◆ ۴۷ ◆ ۴۸ ◆ ۴۹ ◆ ۵۰ ◆ ۵۱ ◆ ۵۲ ◆ ۵۳ ◆ ۵۴ ◆ ۵۵ ◆ ۵۶ ◆ ۵۷ ◆ ۵۸ ◆ ۵۹ ◆ ۶۰ ◆ ۶۱ ◆ ۶۲ ◆ ۶۳ ◆ ۶۴ ◆ ۶۵ ◆ ۶۶ ◆ ۶۷ ◆ ۶۸ ◆ ۶۹ ◆ ۷۰ ◆ ۷۱ ◆ ۷۲ ◆ ۷۳ ◆ ۷۴ ◆ ۷۵ ◆ ۷۶ ◆ ۷۷ ◆ ۷۸ ◆ ۷۹ ◆ ۷۱۰ ◆ ۷۱۱ ◆ ۷۱۲ ◆ ۷۱۳ ◆ ۷۱۴ ◆ ۷۱۵ ◆ ۷۱۶ ◆ ۷۱۷ ◆ ۷۱۸ ◆ ۷۱۹ ◆ ۷۱۰۰ ◆ ۷۱۰۱ ◆ ۷۱۰۲ ◆ ۷۱۰۳ ◆ ۷۱۰۴ ◆ ۷۱۰۵ ◆ ۷۱۰۶ ◆ ۷۱۰۷ ◆ ۷۱۰۸ ◆ ۷۱۰۹ ◆ ۷۱۰۱۰ ◆ ۷۱۰۱۱ ◆ ۷۱۰۱۲ ◆ ۷۱۰۱۳ ◆ ۷۱۰۱۴ ◆ ۷۱۰۱۵ ◆ ۷۱۰۱۶ ◆ ۷۱۰۱۷ ◆ ۷۱۰۱۸ ◆ ۷۱۰۱۹ ◆ ۷۱۰۱۰۰

⁽¹⁾ الواقدي، المغازى ، ج1، ص144

^{٤٧} انظر أيضاً: علي، جواد، المفصل، ج ٧، ص ٤٧٨.

⁽²⁾ المتفق الهندي، كنز، ج13، ص357-358.

⁽³⁾ ابن حجر ، الفتح ، ج 8 ، ص 305- 306.

⁽⁴⁾ ابن الأثير، الكاما، ج 2، ص 301.

³ انظر أيضاً: الكعب، عبد الحكيم، عصر، ص 292-350.

⁽⁵⁾ سورة التوبة، مدنية، آية 104

⁽⁶⁾ سورة الواقعة، مدحنة، آية 264

⁽⁷⁾ سعدة النساء، مذكرة آلة 114.

وَجَاءَ قُولَهُ عَزِيزٌ وَجَلٌ : (٣)

وَحْتَ الْإِسْلَامِ (١) وَحْتَ الْإِسْلَامِ (٢) وَحْتَ الْإِسْلَامِ (٣)

أيضاً على التصدق بالطيب (٢) منها، مصادقاً لقوله تعالى : (٤)

كما أجاز الإسلام إعطاءه للأسرى الكافر (٤)، استناداً لقوله تعالى :

وَكَذَلِكَ تَحْدَثَ أَحَادِيثُ الرَّسُولِ ﷺ وَشَجَعَتْ عَلَى أَدَاءِ الصَّدَقَةِ الطَّوْعِيَّةِ ، مِنْهَا قُولَهُ ﷺ :

إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتَمْنَعُ مِيَّتَهُ السُّوءَ ، وَإِنَّهَا لَتَقْعُ فِي يَدِ الْمُسَائِلِ" ، وَقُولَهُ ﷺ :

أيضاً : "اتقوا النار ولو بشق نمرة ثم أعرض وأشاح" (٦)، وكذلك قوله ﷺ: "إن الله يقبل الصدقات ولا يقبل منها إلا الطيب، ويقبلها بيمنه ثم يربيها لصحابها كما يربى أحدكم مهرة أو فصيلة، حتى إن للقمة لتصير مثل أحد" (٧)، وقوله ﷺ : "الصدقة على المسكين صدقة، وهي

على ذي الرحمة شتان" (٨).

(١) سورة البقرة، مدنية، آية 276.

(٢) القرشي، الخراج، ص 134.

(٣) البقرة، مدنية، آية 267.

- (4) النبهاني، نقى الدين، النظام، ص 242.
- (5) سورة الإنسان، مدنية، آية 8.
- (6) أبو عبيد، الأموال ، ص 360-361.
- (7) م، ن، ص 359.
- (8) الترمذى، سنن، ج 2، ص 142.

وهكذا أعتبرت الصدقة باباً من أبواب العبادة والثواب والتقرب إلى الله وليس للواجهة والكرم⁽¹⁾، واعتبرت الصدقة كذلك تطهيراً للمال وتتركية للنفس ودعماً ومساندة للفقراء والمحاجين، وضرباً من ضروب التعاون للوقوف إلى جانب المستضعفين في المجتمع المسلم⁽²⁾.

والشيء المهم أن الرسول ﷺ حرم على نفسه الاستفادة من الصدقة، ومنع أقاربه من أخذها، أو حتى العمل في جبائها نهائياً، وصرفت في الصالح العام، ولم تحبذ له نهائياً⁽³⁾. فقد روي عنه ﷺ: "أنه كان إذا أتي بشيء يسأل أصدقة هي أم هدية؟ فإذا قالوا صدقة لم يأكل، وإن قالوا هدية أكل"⁽⁴⁾.

وفي رواية عن أحد الصحابة قال : " كنا عند رسول الله ﷺ وهو يقسم تمراً من الصدقة، والحسن بن علي في حجره، فلما فرغ حمله النبي على عاتقه فسأل لعابه على خد النبي ﷺ فرفع إليه رأسه، فإذا تمرة في فمه، فأدخل النبي ﷺ يده فانتزعاها منه، ثم قال له : أما علمت أن الصدقة لا تحل لآل محمد⁽⁵⁾ .

⁽¹⁾ للمزيد أنظر: ابن منظور، لسان (مادة صدق). البهوتى، شرح، ج 1، ص 363.
انظر أيضاً : مصطفى ، إبراهيم وآخرون، المعجم ، ص 511.

⁽²⁾ ابن هشام، السيرة، ج 1، ص 144-150.

انظر أيضاً : النبهاني، نقى الدين، نظام، ص 241.

⁽³⁾ المقى الهندي، كنز، ج 13، ص 357 358 510 563

الترمذى، سنن، ج2، ص141. (4)

⁽⁵⁾ أبو داود، سنن، ج 2، ص 126. الترمذى، سنن، ج 2، ص 141. الصناعي، المصنف، ج 4، ص 50. ابن حجر، الإصابة، ج 4، ص 51.

الزكوة

الزكاة لغة:

يختال قد أشد رق للناظر ⁽⁸⁾	والمال يزُّكو بِكَ مُسْتَكِبٌ رأ
ونذكر كذلك في اللغة أيضاً : وزكا الرجل يزکو زکواً : تتعمّ و كان في خصب ⁽⁹⁾ ، وقيل زكي يزْكى : أي عطش ، ومنه قول الشاعر :	
عنه وإن ذاق شرباً هش للعلل ⁽¹⁰⁾	كصاحب الخمر يزْكى كلما نفَذَتْ

⁽¹⁾ ابن عباد، **المحيط** (مادة زكو). ابن منظور، **لسان** (مادة زكو).

سورة الروم، مكية، آية 39. (2)

ابن درید، جمهورة، (مادة زکو).⁽³⁾

(4) سورة الكهف، مكية، آية 19.

ابن عاد، المحبط (مادة زكوة). (5)

- سورة التوبة، مدنية، 103. (6)
 ابن عباد، **المحيط** (مادة زكو). (7)
 ابن منظور، لسان، ج 14، ص 358. (8)
 م، ن، ص 359. (9)
 م، ن، ص 359. (10)

الزكاة اصطلاحاً

أما الزكاة اصطلاحاً فهي نسبة معينة⁽¹⁾ فرضها الله سبحانه وتعالى على الأموال المنقوله وغير المنقوله لأثرياء المسلمين⁽²⁾، أي كل ما يؤخذ من أغنياء المسلمين ويوزع بين فقراهم⁽³⁾، وهي فريضة مباشرة وسنوية⁽⁴⁾، ولا يجوز جبايتها في السنة أكثر من مرة⁽⁵⁾ وعاؤها الأموال من كافة الأنواع⁽⁶⁾، وهي عبادة وطاعة وخضوع الله بالاستجابة إلى أمره⁽⁷⁾ وهي تعني أيضاً تنمية المال، وزيادته، وتطهيره، وإنزال البركة فيه⁽⁸⁾، وفرضت الزكاة بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْفِقُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا هُوَ أَوْرَدَ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ تَعْمَلُ إِلَّا مَرِيبًا﴾⁽⁹⁾

وتسمى الزكاة في بعض النصوص بالصدقة، وذلك كما ورد في قوله تعالى:

فالصدقة زكاة، والزكاة صدقة يختلف الاسم ويتافق المعنى⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ مسلم، صحيح، ج2، ص673. ابن ماجة، سنن، ص568.

^{١٢} انظر أيضاً عيسى، إبراهيم، معاملة، ص 124.

⁽²⁾ البهوتى، شرح، ج1، ص 374 387. ص 173.

² انظر أيضاً: الرفاعي، أنور، النظم، ص173.النبهاني، تقى الدين، النظام، ص240. الزحيلي، وهبة، فقه، ج 2 ص758.

حسن ، حسن ، تاریخ ، ج ۱ ، ص ۴۶۹ .⁽³⁾

⁽⁴⁾ عبد العزيز، أمير، نظام، ص 333.

⁽⁵⁾ أبو عبيد، الأموال، ص 585.

⁽⁶⁾ البسيوني، جامع، ج 2، ص 12

- انظر أيضاً القرضاوي، يوسف، فقه، ج2، ص167 .432

البيونى، جامع، ج 2 ، ص 166 .⁽⁷⁾

¹⁴⁵ انظر أيضاً: زلوم، عبد القديم، الأموال ، ص 145.

⁽⁸⁾ ابن منظور، لسان (مادة زكو). الهيثمي، الفتاوى، ج 2، ص 46.

- انظر أيضاً : حسن، حسن، تاريخ، ج 1، ص 469.

سورة التوبة، مدنية، آية 103. (9)

(10) سورة التوبه، مدنية، آية: 103.

⁽¹¹⁾ بيوسي، ذكريات الماليه، ص255. النبهاني، تقى الدين، النظام، ص241.

فرضت الزكاة(صدقه الفرض) سنة (9 للهجرة)⁽¹⁾، مع بقاء الصدقة الطوعية لمن أراد ذلك. كما بقيت الصدقة إلى جانب الزكاة بعد الهجرة النبوية، وترك المسلمين أموالهم، وأراضهم، وبيوتهم، وزيادة أعدادهم ، وبدء الإعداد للحروب وتجهيز الجيوش، وتوسيع شؤون الدولة الإسلامية بعد فتح مكة في العام الثامن للهجرة.

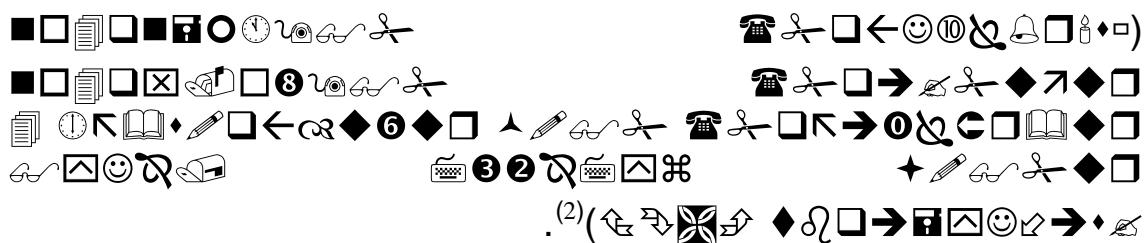
نزلت الآيات التي تفرض الزكاة بصيغة الأمر والإلزام، كما في قوله تعالى :

وفرضت الزكاة على جميع المسلمين رجالاً ونساءً مصداقاً لقوله تعالى :

وقد شرعت في القرآن الكريم كما ذكرنا وكذلك في السنة النبوية والإجماع⁽⁴⁾، استناداً لقوله تعالى : ﴿كُلُّ مُحَمَّدٍ فِي الْأَرْضِ إِذَا مَوَاتَاهُ أَنْ يَنْهَا وَمَنْ يَنْهَا فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾⁽⁵⁾

- (1) البيهقي، السنن ، ج2، ص43. ابن عمار الحنبلي، شذرات، ج1، ص15.
 أنظر أيضاً: قاسم، عون، نشأة، ص173. النبهاني ، تقي الدين، النظام، ص241
- (2) سورة المزمل، مكية، آية 20.
- (3) سورة الأحزاب، مدنية، آية 33.
- (4) عبد العزيز، أمير، نظام، ص333.
- (5) سورة المؤمنون، مكية، آية 4.

واعتبرت واجباً، وفرض إجبارياً لا يصح الإسلام بدونه⁽¹⁾، يفهم هذا من قوله تعالى:



وما أن فرضت الزكاة حتى بعث الرسول ﷺ عملاً لجبيتها، فبعث معاذ بن جبل إلى اليمن وقال له: "أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة "زكاة" تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقائهم"⁽³⁾.

وقيل إن أعرابياً سأله رسول الله ﷺ عن عمل يُدخله الجنة، فقال : "تعبد الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وصوم رمضان"⁽⁴⁾.

وكذلك ما روي عنه ﷺ عندما قال : "أمرت أ凡ات الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة"⁽⁵⁾.

قال رسول الله ﷺ : "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان"⁽⁶⁾.
 وهكذا أضحت الزكاة ركناً من أركان الإسلام⁽⁷⁾.

- (1) البخاري، صحيح، ج2، ص108. البسيوي، جامع، ج2، ص166 167.
- (2) سورة المجادلة، مدنية، آية 13 .
- (3) البخاري، صحيح، ج1، ص242. الترمذى، سنن، ج2، ص138.
- أنظر أيضاً : النبهاني ، تقي الدين، نظام، ص242.

- البخاري ، صحيح، ج 2، ص 167. (4)
 البسيوي، جامع، ج 2، ص 167. (5)
 بيومي، ذكريات المالية ، ص 256. عبد العزيز، أمير، نظام، ص 332. (6)
 الطبراني، تاريخ، ج 3، ص 124. (7)

هذا وقد أخذ من الأموال المنقوله الذهب والفضة والمواشي وبضائع التجارة (2.5%)⁽⁸⁾
وبقيت صدقة "زكاة" المحاصيل الزراعية مساوية للإتاوة في حال كون الأرض بعلاً، أو تسقى
من السماء، أو سيحاً، أو السواقي بدون تكلفة، فكانت زكاتها 10%.⁽⁹⁾

- (1) مسلم، صحيح، ج 2، ص 680. البسيوي، جامع 2، ص 167.

(2) ابن ماجة، سنن، ج 1، ص 580. الهيثمي، الفتاوى، ج 2، ص 48.

(3) سورة الأنعام، مكية، آية 141.

(4) البيهقي، السنن، ج 2، ص 57.

(5) أنظر أيضاً : حسن، حسن، تاريخ، ج 1، ص 470.

(6) سورة البقرة، مدنية، آية 267.

(7) القرضاوي، يوسف، فقه، ج 2، ص 432.

(8) سورة البقرة، مدنية، آية 267.

(9) أبو عبد، الأموال، ص 413-419.

- انظر أيضاً: حسن، حسن، تاريخ، ج 1، ص 470.

⁽⁹⁾ البخاري، صحيح ، ج 2، ص 133. ابن ماجة، سنن ، ج 1، ص 570 570. البسيوي، جامع، ج 2، ص 476. المتنقي الهندي، كنز ، ج 4، ص 369.

أاما إذا سُقِّيَ بما يتطلَّب تكالفة كالغرب أو الداللية أو النواصِح، فيؤخذ منها 5% فقط.⁽¹⁾

فقد أكد رسول الله ﷺ على ذلك في قوله: "فيما سقط السماء والعيون أو كان عثرياً 10%， وما سقى بالنضح 5%"⁽²⁾.

وقد حدد البعض أقل نصاب لزكاة الزروع استناداً لقول الرسول ﷺ: "ليس فيما دون خمسة أوسقٍ صدقة"، ويعني نصاب زكاة الزروع والثمار⁽³⁾.

وأما موعد تحصيل الزكاة، فهي سنوية ولا يجوز جبaitها في السنة أكثر من مرة،
إتقلاًًاً محدث الشافعية، حفظه الله، قال: لا زكوات في السنة إلا على المعاشر⁽⁴⁾

أوضح الإسلام مصارف الزكاة ووجوه إنفاقها⁽⁵⁾، استناداً لقوله تعالى :

(⁸)، واعتبرت الزكاة طاعة وخضوعاً وعبادةً لله سبحانه وتعالى .

⁽¹⁾ أبو يوسف، الخراج، ص. 76. أبو عبد، الأموال، ص. 507.

³⁴⁴ انظر أيضاً القرضاوي، يوسف، فقه، ج 2، ص 344.

⁽²⁾ أبي داود، سُنْنَةُ النَّبِيِّ، ج 2، ص 111. الترمذى، سُنْنَةُ النَّبِيِّ، ج 2، ص 133.

* الوسوق: جمع وسوق، وأصلها في اللغة الحمل، والمراد باللوسوق ستون صاعاً كل صاع خمسة أرطال وثلث بالبغدادي، وفي رطل بغداد أشهرها إله مائة درهم وثمانية عشرة درهماً وأربعة أسباع درهم، وقيل: مائة درهم وثمانية عشرة درهماً، وأسباع، وقيل مائة وثلاثون. فاللوسوق الخمسة ألف وستمائة رطل بالبغدادي. مسلم، صحيح، ج 2، ص 673.

- (3) الفرشي، الخراج، ص135. مسلم، صحيح، ج2، ص673.
- (4) حسن، حسن، تاريخ، ج1، ص470.
- (5) أبو عبيد، الأموال، ص23.
- أنظر أيضاً النبهاني ، تقى الدين، النظام، ص241.
- (6) سورة التوبة، مدنية، آية 60.
- (7) أبو عبيد، الأموال، ص 338.
- (8) سورة المعارج، مكية، آية 24.
- (9) عبد العزيز، أمير، نظام، ص333.

موقف القبائل من فريضة الزكاة

لما بدت ملامح الدولة تظهر بعد فتح مكة وسورة براءة، وحينما ظهرت حاجة الدولة لنواة مؤسسات؛ حُولت الصدقة الطوعية إلى صدقة فرض، أو زكاة، وأُكَدَ على مفهومها الديني وقسمتها في القبيلة نفسها، وتم توحيد الجزيرة العربية سياسياً ودينياً، فقدم الكثير من القبائل العربية إلى رسول الله ﷺ وقدموا له الولاء والطاعة والصدقات "الزكاة"، فقدم حي منبني يشكر بالزكاة على الرسول ﷺ⁽¹⁾.

كما أوردت بعض الروايات أن حجرة بن النعمان بن هدرة بن مالك بن سمعان العذري هو أول من قدم بزكاة بني عذرة إلى النبي ﷺ⁽²⁾.

وبعدها توالت القبائل العربية بالوفود على الرسول ﷺ لدفع ما يستحق عليها من الزكاة، إلا أنه أغارت على من امتنع من أداء صدقة الفرض من حلفاء المسلمين⁽³⁾، إلا أن بعضهم رفض تحويل الصدقة إلى فرض واعتبرها كإتاوة وتبعية للمدينة، وبعد وفاة رسول الله ﷺ احتجت قبائل كثيرة على دفع الزكاة لكونها حديثة العهد بالإسلام واعتبرتها جزية، فهذا ثعلبة بن حاطب الذي امتنع عن دفع الزكاة، احتج قائلاً: "ما هذا إلا الجزية أو أخت الجزية"⁽⁴⁾، ورفضت هذه القبائل دفع زكاة أموالها وتحويلها إلى المدينة المنورة، وعبرت عن موقفها هذا في حركة الردة، باستثناء مكة والمدينة⁽⁵⁾.

وكان موقف أبي بكر حازماً تجاهها، فقال حينما حارب المرتدين : "والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال"⁽⁶⁾، وقال أيضاً : "والله لأجاهد نهم ماستمسك السيف في يدي، وإن منعوني عقالاً، (وفي رواية أخرى) عناقًا، كانوا يؤدونه لرسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه"⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ابن حجر، الإصابة، ج1، ص94.

⁽²⁾ ابن الأثير أسد، ج1، ص349. ابن حجر، الإصابة، ج1، ص497.

⁽³⁾ ابن حجر، الإصابة، ج1، ص95.

⁽⁴⁾ الطبرى، تاريخ، ج 3، ص 124.

- انظر أيضاً : قاسم، عون، نشأة، ص 173.

⁽⁵⁾ أبي داود، سنن، ج 2، ص 95. ابن الأثير، الكامل، ج 2، ص 342.

⁽⁶⁾ الرفاعي، أنور، النظم، ص 174. محمد، عبد المنعم، تاريخ، ص 93.

⁽⁷⁾ البخارى، صحيح، ج 2، ص 110. الشريف، أحمد، مكة، ص 567. النجار، عبد الوهاب، تاريخ، ص 40.

فكانت هذه القبائل تريد خلع سلطان المدينة، وطرد عمال الصدقات، هادفة من وراء ذلك التخلص من الزكاة، التي اعتبروها إتاوة أو جزية تحد من استقلالهم، والاكتفاء من الإسلام بالصلة⁽¹⁾.

فجهز أبو بكر جيشاً كبيراً لقتال القبائل المرتدة عن دفع الزكاة، فأشتد بعضهم قائلاً:

فوا عجباً ما بال ملك أبي بكر⁽²⁾

أطعنا رسول الله إذ كان بيننا

أصبحت الزكاة في الإسلام سبباً مهماً من أسباب التكافل الاجتماعي والاقتصادي بين الناس، وعاملًا مباشرًا وفعالًا في إزالة البوس وال الحاجة عن المسلمين، وصارت لا على سبيل التكرم والمنة ، باعتبارها واجباً مفروضاً⁽³⁾.

وهنا حريٌّ بنا أن نميز بين مفهوم الأتاوة أو الضريبة في العصر الجاهلي، وبين الصدقة (الزكاة) أو الضريبة في الفترة الإسلامية، فبينما عُدَّت الأتاوة في العصر الجاهلي رمزاً للذل والتبعية والتصغير لمن يدفعها، اعتبرت الصدقة (الزكاة) طاعة وعبادة وخضوع لله، وتطهيرًا للنفس، وتزكية للمال بالاستجابة إلى أمره سبحانه وتعالى، وضرباً من ضروب التعاون للوقوف إلى جانب المحتاجين في المجتمع المسلم.

أضف إلى هذا أن الأتاوة كانت تجمع لسيد القوم أو الشیخ في القبيلة، ويتصرف فيها نفسه ولأهل بيته والأمور الضيافة والأشناق، بينما حرم الرسول ﷺ نفسه من الاستفادة من الصدقة، ومنع أقاربه من أخذها، أو حتى العمل في جبايتها، واعتبرها بقایا الناس، ولم تحبَّ له نهائياً، فكان ﷺ إذا أتى بشيء سأله: أصدقة هو أم هدية؟ فإن قالوا: هدية أكل وإن قالوا صدقة لم يأكل".

كما شَكَّلت الأتاوة ضريبة موظفة ثابتة المقدار بغض النظر عن حال دافعها، بينما عدَّت الصدقة (الزكاة) فريضة على المسلم يدفعها عندما يكتمل نصابها ويحول عليها الحول.

(١) السالم، عبد العزيز ، تاريخ 164.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج 2، ص 342. ابن كثير، البداية، ج 6، ص 311.

(٣) البسيوي، جامع، ج 2، ص 476.

أضف إلى هذا أن الأتاوة في العصر الجاهلي كانت تدفعها القبائل الضعيفة للقبائل القوية، والضعف لقوى صاحب السلطان ، بينما الصدقة في الفترة الإسلامية كان يدفعها الغني للفقير، أي تؤخذ من أغنىائهم وترد إلى فقراءهم، واعتبرت عبادة وخضوعاً وطاعة الله سبحانه وتعالى، ناهيك عن أن الأتاوة كانت عالية القيمة أكثر من قيمة الزكاة، ولعل هذا كله ساعد على قبول القبائل العربية لها، خاصة وأن هذه الأموال يجوز صرفها على فقراء ومساكين دافعيها.

الجزية

فرض الإسلام الجزية على أهل الذمة^(١) في السنة التاسعة للهجرة^(٢)، جاء ذلك في قوله تعالى :

•♦□ ★ ↗ □ ፩ ፪ ፫ ፬ ፭ ፮ ፯ ፱ ፳
 •♦□ ፩ ፻ ፪ ፫ ፬ ፭ ፮ ፯ ፱ ፳
 •♦□ ፩ ፻ ፪ ፫ ፬ ፭ ፮ ፯ ፱ ፳
 •♦□ ፩ ፻ ፪ ፫ ፬ ፭ ፮ ፯ ፱ ፳
 •♦□ ፩ ፻ ፪ ፫ ፬ ፭ ፮ ፯ ፱ ፳
 •♦□ ፩ ፻ ፪ ፫ ፬ ፭ ፮ ፯ ፱ ፳
 •♦□ ፩ ፻ ፪ ፫ ፬ ፭ ፮ ፯ ፱ ፳
 •♦□ ፩ ፻ ፪ ፫ ፬ ፭ ፮ ፯ ፱ ፳
 •♦□ ፩ ፻ ፪ ፫ ፬ ፭ ፮ ፯ ፱ ፳
 •♦□ ፩ ፻ ፪ ፫ ፬ ፭ ፮ ፯ ፱ ፳
 •♦□ ፩ ፻ ፪ ፫ ፬ ፭ ፮ ፯ ፱ ፳
 •♦□ ፩ ፻ ፪ ፫ ፬ ፭ ፮ ፯ ፱ ፳
 •♦□ ፩ ፻ ፪ ፫ ፬ ፭ ፮ ፯ ፱ ፳
 (٣) ፩ ፻ ፪ ፫ ፬ ፭ ፮ ፯ ፱ ፳

وانطلاقاً من هذا واعتماداً عليه فقد فرضت الجزية على من بقي على دينه، وعاش في كنف الدولة الإسلامية من أهل الذمة والمجوس^(٤)، أما الذين أسلموا منهم فقد سقطت عنهم بإسلامهم^(٥).

فالذين لم يؤمنوا من أهل الذمة والمجوس هم المكلفوون بدفعها، وهذا واضح من خلال عهود الصلح التي عقدت معهم^(٦) وهي تحصل نقداً أو عيناً^(٧).

(١) ابن قيم الجوزية، أحكام ج 1 ص 79.

أنظر أيضاً: ناصيف، منصور، التاج، ج 4، ص 387. الرئيس، محمد، الخراج، ص 125-126.

(٢) أبو عبيد، الأموال، ص 25. النويري، نهاية، ج 8، ص 239. ابن قيم الجوزية، أحكام، ج 1 ص 53.

ابن خلدون، تاريخ، ج 1، ص 53.

أنظر أيضاً: حسن، حسن، تاريخ، ج 1، ص 167. قاسم، عون، نشأة، ص 131، 173. بسيوني، كمال، قائد، ص 42.

(٣) سورة التوبة، مدنية، آية 29.

⁽⁴⁾ التويري، نهاية، ج 8، ص 240.

أنظر أيضاً: الدوري، عبد العزيز، تاريخ، ص 179.

⁽⁵⁾ الصناعي، المصنف، ج 6، ص 22. السرخسي، السير، ج 5، ص 1237. التويري، نهاية، ج 8، ص 236.

- أنظر أيضاً: دانيال، دينيت، الجزية، ص 30.

⁽⁶⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 2، ص 280. ابن قدامة، المغنى، ج 10، ص 579. ابن كثير، البداية، ج 1، ص 16.

⁽⁷⁾ الجمال، محمد، الاقتصاد، ج 1، ص 261.

لم يكن للجزية نظام خاص أو قواعد ثابتة، أيام رسول الله ﷺ، كما لم تكن معينة الجنس والمقدار⁽¹⁾، فأخذت نقداً وأحياناً أخرى مواد عينية⁽²⁾.

يتبيّن لنا من خلال عهود الصلح التي عقدها رسول الله ﷺ مع أهل الذمة والمجوس في أذرح وجرباء ومقنا والبحرين واليمن ونجران⁽³⁾. فكانت إما ديناراً على كل رأس في السنة، أو على شكل جزية مشتركة أو مبلغ من المال يقرر عليهم كجزية⁽⁴⁾. فقد فرضها رسول الله ﷺ على أهل آيلة دينار واحد عن كل رأس⁽⁵⁾.

وضربها على نصرياني بمكة يقال له موهب ديناراً عن كل سنة⁽⁶⁾، وضرب جزية مشتركة على أهل مقنا⁽⁷⁾ ونجران⁽⁸⁾.

وإذا دققنا عهود الصلح التي عقدها الرسول ﷺ مع أهل الكتاب والمجوس، لم يرد غير مصطلح الجزية كضريبة عليهم إضافة إلى مواد عينية من حل وثياب وحنطة وسلاح⁽⁹⁾. واعتماداً على ما جاء في عهود الصلح، فإن الجزية التي دفعت زمن رسول الله ﷺ، تعد قليلة مقارنة بالأتاوة التي دفعت قبل الإسلام⁽¹⁰⁾.

وهكذا راعت السياسة الضريبية الإسلامية التي أقرها الرسول ﷺ مصلحة أهل الذمة، مثلاً راعت مصلحة المسلمين، كما أوضحنا سابقاً، لكن مصطلح الجزية حمل من الأتاوة مفهومها الاجتماعي من الخضوع والتبعية للمسلمين⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ التويري، نهاية، ج 8، ص 237.

أنظر أيضاً: قاسم، عون، نشأة، ص 133.

⁽²⁾ الجمال، محمد، موسوعة، ج 1، ص 260-261.

⁽³⁾ أبو يوسف، الخراج، ص 125. القرشي، الخراج، ص 75. ابن رجب الحنبلي، الاستخراج، ص 67. الكتاني، التراتيب، ج 1، ص 392.

⁽⁴⁾ الكفراوي، عون، النظام، ص 1890.

⁽⁵⁾ الصناعي، المصنف، ج 6، ص 86. ابن قدامة، المغنى، ج 10، ص 579.

⁽⁶⁾ القرشي، الخراج، ص 73. الصناعي، المصنف، ج 1، ص 86.

⁽⁷⁾ الواقدي، المغازى، ج 3، ص 1032.

⁽⁸⁾ السرخسي، السير، ج 5، ص 1708. ابن قدامة، المغنى، ج 10، ص 575.

⁽⁹⁾ أبو عبيد، الأموال، ص 37-38.

⁽¹⁰⁾ ابن قيم الجوزية، أحكام، ج 1، ص 153-156.

⁽¹¹⁾ م، ن، ص 1.

عهود الصلح مع أهل الذمة والمجوس أيام الرسول ﷺ

تجمع الروايات على أن الرسول ﷺ أخذ الجزية من المجوس في المناطق الشرقية من الجزيرة العربية في البحرين وعمان⁽¹⁾، بواسطة رسالته إليهم أمثال العلاء بن الحضرمي⁽²⁾ وعمرو بن العاص⁽³⁾، والذين عينوا عملاً لجباية الجزية يقال لهم الحشارون⁽⁴⁾.

بعد أن عرض عليهم الإسلام أو الجزية، فقال : "فمن أسلم قبل منه، ومن لا ضربت عليه الجزية في أن لا تؤكل له ذبيحة ولا تتكح له امرأة"⁽⁵⁾.
ويروى أنها أخذت منهم بعد الفتح، على كل رجل ليس له أرض أربع دراهم وعباءة،
وكان ذلك في منطقة البحرين وعمان⁽⁶⁾.

أما اليهود والنصارى في البحرين فتذكر الوثائق أن الرسول ﷺ كتب إليهم أيضاً : "ومن أقام على يهوديته أو نصراناته فعليه الجزية"⁽⁷⁾.

ومن نص الصلح الذي عقد بين المسلمين وملكي عمان جيفر وعبد إبني الجلندي بن المستكبر في السنة الثامنة للهجرة، نرى أنهما استجاباً للإسلام وأسلموا.
أما من لم يسلم من اليهود والمجوس فتورد النصوص المتعلقة بذلك أن عمرو بن العاص أخذ منهم الجزية ، وقدرت بدينار وافٍ من قيمة المعافري⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ السرخي، السير، ج 5، ص 184، 189. ابن قدامة، المغقي، ج 10، ص 570. ابن قيم الجوزية، أحكام، ج 1، ص 3.
ابن حجر العسقلاني، الإصابة، ج 6، ص 914. المنقى الهندي، كنز، ج 4، ص 449.

⁽²⁾ الصناعي، المصنف، ج 1، ص 86. البلاذري، فتوح، ص 105.

⁽³⁾ أبو يوسف، الخراج، ص 128-132.

⁽⁴⁾ علي، جواد، المفصل، ج 7، ص 479.

⁽⁵⁾ الماوردي، الأحكام، ص 163. التویری، نهاية، ج 8، ص 234.

⁽⁶⁾ ابن حجر العسقلاني، الإصابة، ج 6، ص 915. المنقى الهندي، كنز، ج 4، ص 499.

⁽⁷⁾ أبو عبيد، الأموال، ص 28 - 37.

⁽⁸⁾ أبو يوسف، الخراج، ص 128-132.

أنظر أيضاً: قاسم، عون، نشأة، ص334-345.

واللافت للنظر أنه في فترة عصر الخلفاء الراشدين اختلف المسلمون في كيفية التعامل مع المجرم، فروي عن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه - أنه قال: "ما أدرني ما أصنع بال مجرم وليسوا أهل كتاب؟ فقال عبد الرحمن بن عوف رحمه الله - : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "سنوا بهم سنة أهل الكتاب"⁽¹⁾".

أما عهود الصلح في المناطق الشمالية المتاخمة لجزيرة العرب فكانت كما يلي:
صلح آيلة:

تحدث المصادر الإسلامية أنه لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد لغزوة تبوك، أتاه صاحب آيلة يوحنة بن رؤبة^{*} وعقد معه صلحاً مؤداه أن يدفع جزية مقدارها دينار لكل فرد على أرضه، بلغت جملتها ثلاثة دينار، وضيافة وكسوة من مرّ بهم من المسلمين⁽²⁾.

صلح أذرخ وجرباء:

أكذت المصادر الإسلامية أن أذرخ^{**} وجرباء^{***} فتحتا صلحاً في سنة تسع من الهجرة في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصالحوه على الجزية التي بلغت مائة دينار في كل رجب، والنصح والإحسان لمن يقدم عليهم من المسلمين⁽³⁾.

⁽¹⁾ ابن قيم الجوزية، أحكام، ج 1، ص 2. الفقشندي، صبح، ج 6، ص 353. المنقي الهندي، كنز، ج 4، ص 502.

أنظر أيضاً: علي، جواد، المفصل، ج 7، ص 476. قاسم، عون، نشأة، ص 324.

^{*} يوحنة بن رؤبة: لم أتعثر له على ترجمة.

⁽²⁾ الصناعي، المصنف، ج 6، ص 86. أبو عبيد، الأموال، ص 212، 38. البلاذري، الفتوح، ص 84. ابن قدامة، المغنى، ج 10، ص 579. ابن كثير، السيرة، ج 4، ص 29. ابن خلدون، تاريخ، ج 2، ص 267.

أنظر أيضاً: الصالح، صبحي، النظم، ص 342. الجمال، محمد، الاقتصاد، ج 1، ص 261. قاسم، عون، نشأة، ص 124.

309. محمد، عبد المنعم، في تاريخ، ص 81.

*أذرخ: هي هضاب تتبسط على الأرض حمراء، وهي اسم بلد في أطراف من أعمال الشراه، ثم من نواحي البقاء، وفيها كان أمر الحكمين عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري، وفتحت في حياة الرسول ﷺ عندما صالح أهلها على الجزية. الحموي، معجم، ج 1، ص 157.

** جرباء: كانه جمع أجرب؛ من بلاد الشام كان أهلها يهوداً، كتب لهم رسول الله (ص)، كما قدم عليه يُحنّه بن رؤبة صاحب آيلة بقوم منهم من أصل أذرخ يطلبون الأمان كتاباً على أن يؤدوا الجزية. الحموي، معجم، ج 2، ص 118.

⁽³⁾ الواقدي، المغازى، ج 3، ص 1032. أبو عبيد، الأموال، ص 38. البلاذري، فتوح، ص 84. ابن كثير، البداية، ج 5 ص 15. ابن خلدون، تاريخ، ج 2، ص 267. المنقي الهندي، كنز، ج 1، ص 564.

- أنظر أيضاً: الصالح، صبحي، النظم، ص 342. قاسم، عون، نشأة، ص 133.

صلح مقنا:

من خلال دراسة الاتفاقية التي عقدها رسول الله ﷺ مع أهل مقنا يتبين لنا أنها تجردتهم من سلامهم تجريداً كاملاً ومن رقيقهم وحيواناتهم ودروعهم إلا ما عفا عنه الرسول ﷺ أو رسوله، إضافة إلى أن يدفعوا ربع ما تخرج نخالم من تمور، وربع ما يصيدون من أسماك، وربع ما تغزل نساؤهم مقابل الحماية والأمان وعدم السخرة⁽¹⁾.

صلح دومة الجندل:

يستنتج من الصلح الذي عقد بين مبعوث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد رضي الله عنه - وبين أكيدر بن عبد الملك الكندي صاحب دومة، أن الرسول ﷺ صالحه على الجزية وحقن دمه، إلا أنه عند وفاته ﷺ نقض اتفاقية الصلح فغزاه خالد ثانية وقتله⁽²⁾.

وكذلك صالح رسول الله ﷺ أهل تيماء على الجزية فبقيت أرضهم في أيديهم⁽³⁾، صالح أيضاً بني ثعلبة على الجزية⁽⁴⁾:

صلح اليمن :

تبين لنا من خلال دراسة نص الصلح الذي عقد بين مبعوث رسول الله ﷺ معاذ بن جبل وأهل اليمن اتضحت لنا أنه عرض عليهم الإسلام أو الجزية: "وإنه من أسلم من يهودي أو نصراني فإن له مثل ما لهم، وعليه مثل ما عليهم، ومن كان على يهوديته أو نصراناته فإنه لا يقتن عنها ، وعليه الجزية على كل حالم ذكر أو أنثى، حر أو عبد، دينار وافٍ أو قيمته من المعافر، أو عرضه ثياباً، فمن ذلك إلى رسول الله فإن له ذمة الله وذمة رسوله، ومن منعه فإنه عدو الله ولرسوله".

⁽¹⁾ الواقدي، المغازى، ج 3، ص 1032. البلاذري، فتوح، ص 84.

أنظر أيضاً: قاسم ، عون، نشأة، ص 125. محمد ، عبد المنعم، تاريخ، ص 81.

⁽²⁾ الواقدي، المغازى، ج 3، ص 1027. أبو عبيد، الأموال، ص 208. ابن خياط، تاريخ، ص 92. ابن قتيبة، المعرف، ص 57. البكري، معجم، ج 2، ص 565. ابن قدامة، المغنى، ج 10، ص 571، ابن الأثير، الكامل، ج 2، ص 280. ابن كثير البداية، ج 5، ص 16. ابن قيم الجوزية، أحكام، ج 1، ص 3. ابن خلدون، تاريخ، ج 2، ص 267. ابن حجر، الإصابة، ج 1 ص 244 245 268 617 ج 2، ص 252. المتنقى الهندي، كنز ج 10، ص 584.

-أنظر أيضاً: الصالح، صبحي، النظم، ص 342. الجمال، محمد، الاقتصاد، ج 1، ص 261. قاسم، عون، نشأة، ص 132.

214. محمد ، عبد المنعم، في تاريخ، ص 80.

⁽³⁾ الواقدي، المغازى، ج 2، ص 711. البلاذري، فتوح، ص 57.

⁽⁴⁾ دسوقى، محمد، القبائل، ص 75.

وانطلاقاً من هذا أصبحت الجزية على غير المسلمين من أهل اليمن ديناراً على كل حالم أو عدله من المعافر⁽¹⁾.

صلح نجران :

تشير الروايات والنصوص المتعلقة بصلح نجران أن النصارى فيها أول من أعطوا الجزية، حيث فرض عليهم رسول الله ﷺ في كل ثمرة ، وفي كل صفراء وببيضاء ورقيق، ألفي حلة من حل الأواقي، ألف حلة في رجب، وألف حلة في صفر، ومع كل حلة أوقية من الفضة، وضيافة المسلمين عشرين يوماً ، وكذلك عليهم عارية ثلاثين درعاً ، وثلاثين فرساً ، وثلاثين بعيراً ، إذا كان فساداً باليمن وحرباً⁽²⁾، فكانت هذه جزية أهل نجران، أما الذين أسلموا فقد سقطت عنهم بدخولهم الإسلام.

وهنا يجدر بنا أن ننوه بالفارق الكبير بين مفهوم الجزية، وبين مفهوم الصدقة "الزكاة" فبينما عدت الجزية للتصغير والإذلال لمن يدفعها اعتبرت الصدقة "الزكاة" باباً من أبواب التقرب إلى الله والعبادة، وتطهيراً للنفس والمال، ومساعدة للمساكين والفقراة في المجتمع الإسلامي، وفي هذا ما يشعرنا أن الإسلام أبقى مفهوم الألتاؤة على غير المسلمين، وأعطى الضرائب التي فرضت على المسلمين مفهوم العبادة والتقرب إلى الله.

تضاف إلى ذلك أن الجزية تجمع لخزينة الدولة الإسلامية لتغطيه نفقاتها وتجهيز جيوشها، بينما الصدقة "الزكاة" تجمع للفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم والغارمين، والعاملين عليها، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، فتصرف الزكاة لهؤلاء الأصناف الثمانية. كما أن الجزية في عهد رسول الله ﷺ وصلت في أقل مقدار لها إلى دينار واحد، بينما الصدقة "الزكاة" فرضت على الأموال المنقوله بمقدار 2.5% (الإبل والبقر والغنم والذهب والفضة)، وهذا يعني أن الزكاة لا تجب في الأموال إذا لم تبلغ النصاب بينما الجزية تدفع سنوياً أو حسب الاتفاق ولا تسقط إلا بالإسلام.

¹. أبو يوسف، الخراج، ص 58 - 59. الفرشي، الخراج، ص 72. الصناعي، المصنف، ج 4، ص 22. أبي عبيد، الأموال، ص 32، 27. الطبرى، تاريخ، ج 3، ص 121. ابن قدامة، المغنى، ج 10، ص 571. ابن قيم الجوزية، أحكام ج 1، ص 129، 134، 85 . المتقي الهندي، كنز، ج 10، ص 594.

-أنظر أيضاً: قاسم، عون، نشأة ، ص 155. عبد العزيز، أمير، نظام، ص 137. زلوم، عبد القديم، الأموال، ص 67.
². أبو يوسف، الخراج، ص 71، 71، 67. أبي عبيد، الأموال، ص 201، 32. السرخسي، السير، ج 5، ص 1708. ابن قدامة، المغنى، ج 10، ص 575. ابن قيم الجوزية، أحكام، ج 1، ص 85 . 130
-أنظر أيضاً: قاسم، عون، نشأة ، ص 127 . 313.

العشور

عرفنا وجود هذه الضريبة عند الأمم والممالك القديمة، فقد وجدت في الإمبراطورية الساسانية⁽¹⁾، والإمبراطورية الرومانية البيزنطية⁽²⁾، وعند العرب في العصر الجاهلي⁽³⁾ واستمر وجودها في الإسلام بعد نجاح الدعوة الإسلامية⁽⁴⁾.

وبعد فتح مكة وتأسيس الدولة الإسلامية الناشئة، أقر الإسلام النظرية السلبية للقبائل العربية، تجاه الضرائب "الإتاوة" فألغاها القرآن الكريم كمصطلح ولم يذكرها قطعاً⁽⁵⁾.

والملاحظ أن كثيراً من الروايات تفيد أن الرسول ﷺ ألغى العشور عن المسلمين، ولم يطالبهم بدفعها، فقد جاء في كتابه إلى تقيف: "لا يحشرون ولا يعشرون"⁽⁶⁾. كما ورد في كتابه لقبيلة غامد: "فمن أسلم من غامد فله ما للمسلم حرم ماله ودمه، ولا يحشر ولا يعشرون". كذلك كتب الرسول ﷺ لبني عذرة: "لا يحشرون ولا يعشرون"⁽⁷⁾. وروي عنه ﷺ أنه قال: "ليس على المسلمين عشور، إنما العشور على اليهود والنصارى"⁽⁸⁾، ويبدو أن نظرة القبائل السائدة لعشور التجارة دعت الرسول ﷺ إلى عدمأخذها منهم، وفرض عليهم بدلاً منها الزكاة أو الصدقات⁽⁹⁾، التي نقل في المقدار عن العشور، وتحمل معنى آخر.

⁽¹⁾

بيومي ، زكرياء، المالية، ص387. غازي، عناية، المالية، ص276.

⁽²⁾

سحاب، فكتور، إيلاف، ص115. أبو النصر، عمر، قصة، ص59.

⁽³⁾

ابن قيم الجوزية، أحكام، ج1، ص340.

أنظر أيضاً : سحاب، فكتور، إيلاف، ص389. مجموعة مؤلفين، حضارة، ج5، ص306.

⁽⁴⁾

أبو يوسف، الخراج، ص132-133. القرشي، الخراج، ص173.

⁽⁵⁾

لم يذكر مصطلح الأتاوة في كتاب الله(القرآن الكريم) ولا في التراث النبوي.

⁽⁶⁾

أبو عبيد، الأموال، ص204-206.

⁽⁷⁾

أنظر أيضاً: قاسم، عون، نشأة، ص:139،315.

الكتاني، التراتيب ص:392.

⁽⁸⁾

أنظر أيضاً: قاسم، عون، نشأة، ص:138،337.

ابن حجر ، الإصابة، ج4، ص:405. المتنق الهندي، هنـز، ج4، ص369. ابن ماكولا ، الإكمال، ص:370.

⁽⁹⁾

أنظر أيضاً: علي ، جواد، المفصل، ج7، ص480.

⁽¹⁰⁾

بيومي ، زكرياء، المالية، ص388. الجمال، محمد، الاقتصاد، ص273-274.

فرضت ضريبة العشور على كافة عروض التجارة التي تمر على حدود الدولة الإسلامية، أو التي ينتقل بها التجار بين أقاليمها⁽¹⁾، وهي تمثل حالياً الضريبة الجمركية.⁽²⁾ واعتماداً على ذلك فإن وعاء هذه الضريبة هو دخل التجارة التي تمر على حدود الدولة الإسلامية، فكان يحق لها فرض هذه الضريبة غير المباشرة على جميع مواطنها، وأهل الحرب الذين يعبرون حدودها بمهمات تجارية، وذلك لتغطية نفقاتها، ولسد حاجاتها، ويحق لها

أيضاً إعفاء بعض السلع من هذه الضريبة لما تقتضيه المصلحة العامة للمسلمين، كإعفاء السلع الضرورية أو التعديل في أسعارها⁽³⁾.

واللافت للانتباه أن الرسول ﷺ عدل في مقدار هذه الضرائب "الإتاوات" وخفضها على المسلمين بشكل واضح، وأعفى التجار المسلمين من العشور، وطالبهم بدفع الزكاة فقط⁽⁴⁾. أصبحت العشور تعرف في الإسلام بأنها الأموال والرسوم التي تؤخذ على تجارة أهل الحرب وأهل الذمة المارين على ثغور دولة الإسلام⁽⁵⁾.

وكان يقوم على تحصيلها عامل يسمى العاشر أو أناس مختصون بذلك⁽⁶⁾، كانت تحصل مرة واحدة في السنة، حتى ولو مر صاحب المال على العاشر أكثر من مرة، ولكن بنفس المال والتجارة خلال السنة⁽⁷⁾. ولكن إذا تكرر مرور التاجر الذمي والحربي ببضائع مختلفة، فإن كان في كل مرة يمر بتجارة جديدة؛ فإنه يؤخذ منه نصف العشر إذا كان ذميًّا، والعشر من أهل الحرب على هذه التجارة الجديدة، وإن قصرت المدة، أي أن الأمر متعلق بالتجارة والبضاعة قبل التجار⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ السرخسي، المبسوط، ج 1، ص 169.

أنظر أيضاً : الرئيس، محمد، الخراج، ص 116.

⁽²⁾ غازى، عنایة، الماليّة، ص 276.

⁽³⁾ أبو يوسف، الخراج، ص 132. القرشى، الخراج، ص 173.

أنظر أيضاً: ناصف، منصور، الناج، ج 4، ص 390. عيسى، إبراهيم، معاملة، ص 127.

⁽⁴⁾ أبي عبيد، الأموال، ص 706. البخاري، صحيح، ج 1، ص 16. البسوى، المعرفة، ج 1، ص 292. البغدادى، تاريخ، ج 3 ص 153.

⁽⁵⁾ أبو يوسف، الخراج، ص 134. ابن قدامة، المغنى، ج 10، ص 88. ابن تيمية، الفتاوى، ج 4، ص 449.

⁽⁶⁾ الكفرانى، عوف، النظام، ص 192.

⁽⁷⁾ القرشى، الخراج، ص 173. ابن قيم الجوزي، أحكام، ج 1، ص 360، 358.

⁽⁸⁾ أبو يوسف، الخراج، ص 136. أبو عبيد، الأموال، ص 526 - 535.

أنظر أيضاً : زلوم، عبد القديم، الأموال، ص 114.

وبينما أن النظرة السلبية لجباية العشور التي كانت سائدة لدى القبائل قبل ظهور الإسلام، قد أقرها الإسلام، يظهر ذلك من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ، والتي تدعو إلى قتل العشارين أو المكاسين، منها قوله ﷺ: "إذا لقيتم عاشراً فاقتلوه"⁽¹⁾، ويؤكد عقبة بن عامر ذلك عندما روى عن الرسول ﷺ قوله: "لا يدخل الجنة صاحب مكس"⁽²⁾. أو قوله ﷺ: "صاحب المكس في النار"⁽³⁾. ويظهر ذلك أيضاً في قول الرسول ﷺ لخالد بن الوليد عندما تكلم في المرأة الغامدية عند إقامة الحد عليها: "لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له"⁽⁴⁾.

أما عندما استقرت الدولة الإسلامية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه -، تم جبايتها بشكل رسمي، الأمر الذي دفع الرواة لاعتبار عمر أول ما فرض العشور على التجار في دولة الإسلام⁽⁵⁾، يتضح ذلك عندما كتب أبو موسى الأشعري إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه - يقول: "إن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر" فرد عليه عمر: "خذ أنت منهم، كما يأخذون من تجار المسلمين"⁽⁶⁾. وكذلك عندما سمح عمر بن الخطاب رضي الله عنه - لأهل منبع، وهم قوم من أهل الحرب بدخول أرض المسلمين مقابل العشر⁽⁷⁾.

وكذلك أيضاً عندما بعث عمر بن الخطاب زياد بن حذير على عشور العراق والشام⁽⁸⁾ فأشارت بعض الروايات إلى أن العُشّار أخذوا من أهل الذمة الذين يعيشون في كنف الدولة الإسلامية نصف العشر، ومن أهل الحرب العشر، أي عشر ما يمرون به من البضائع والتجارات على العاشر، وبلغ مائتي درهم فصاعداً، فيؤخذ منه العشر من أهل الحرب، وإن كانت قيمة ذلك أقل من مائتي درهم لم يؤخذ منه شيء على الأقوى⁽⁹⁾.

(1) أبو عبيدة، الأموال، ص 524 - 525.

(2) ابن قيم الجوزية، أحكام، ج 1، ص 330.

(3) أبي داود، سنن، ج 3، ص 132. الهيثمي، مجمع، ج 3، ص 88.

(4) مسلم، صحيح، ج 3، ص 13323.

(5) أبو عبيدة، الأموال، ص 530. .

(6) أبو يوسف، الخراج، ص 135.

(7) أنظر أيضاً: زلوم، عبد القديم، الأموال، ص 107.

(8) القرشي، الخراج، ص 68.

(9) أنظر أيضاً: الصالح، صبحي، النظم 368. عبد العزيز، أمير، نظام، ص 345.

(10) أبو يوسف، الخراج، ص 120 - 135.

(11) أنظر أيضاً: الرئيس، محمد، الخراج، ص 128.

(12) أبو يوسف، الخراج، ص 132. القرشي، الخراج، ص 173.

(13) أنظر أيضاً: حسن، حسن، تاريخ، ج 1، ص 468.

أما التاجر المسلم فيؤخذ منه ربع العشر إذا بلغت تجارتة نصاب الزكاة، ولا يؤخذ منه شيء إذا لم تبلغ تجارتة مقدار نصاب الزكاة⁽¹⁾.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الإسلام أقرَ كذلك ضريبة العشور على التجارة، لكنه خف العشور عن التاجر المسلم، وأخذ من التاجر الذي أكثر من التاجر المسلم، وفرض على الحربي

أكثر من تجار الدولة (المسلم والذمي)، وهذا بحد ذاته يدع المجال مفتوحاً أمام التاجر المسلم ليتفوق على التجار الآخرين.

⁽¹⁾ أبو عبيد، الأموال، ص530. ابن قيم الجوزية، أحكام، ج1، ص36.
أنظر أيضاً: عيسى ، إبراهيم، معاملة، ص127.

الخاتمة

وهكذا، يبدو أن الإسلام استفاد من الإرث المحلي للنظام الضريبي الذي كان سائداً في جزيرة العرب، وفي الدول المجاورة لبلاد العرب، لكنه -أي الإسلام- لم يطبق تلك الضرائب بمقدارها ومفاهيمها، التي كانت سائدة عشية ظهوره.

واللافت للانتباه أن الرسول ﷺ في إجراءاته ترك للعقيدة دوراً هاماً في مقدير ومفاهيم تلك الضرائب، فقد فرض على المسلمين الصدقات(الزكاة) وكانت مقاسمة، ولم تكن موظفة،

وشكلت ما بين 2.5 - 10% من إنتاج المسلم، وأكَدَ الإسلام أن هذه الضريبة هي محض عبادة وتقرب إلى الله، وخصصت للطبقات المحتاجة في المجتمع، وطرحت الزكاة كبديل للإتاوة أو الجزية التي كان يدفعها العربي في الفترة الجاهلية، والتي كانت تعني التبعية والصغار لداعيها. وبالمقابل فقد أبقى الإسلام على مفهوم الأتاوة على غير المسلم من أهل الذمة والمجوس، فأخذ منهم الجزية التي قال الله فيها: (حتى يدفعوا الجزية عن يدِ وهم صاغرون) ولا شك أن مقدار الجزية كان أقل بكثير من مقدار الأتاوة التي كان يدفعها العربي قبل الإسلام.

أضاف إلى ذلك كله أن الإسلام لم يفرض على الناجر المسلم سوى الزكاة 2.5%， وإذا قورن هذا بما فرض على الناجر الذمي 5%， والناجر الحربي 10%， فإن الدولة الإسلامية تركت الفرصة للناجر المسلم ليكون أقوى من الذمي والحربي.

وفي الختام يمكن القول إن الإسلام ميز المسلمين عن غيرهم في الضرائب، لكنه وبدون شك أحدث إصلاحاً ضريبياً يصب في خدمة المسلمين أولاً، وفي خدمة أهل الذمة(كونهم رعايا دولة المسلمين) ثانياً، ولا شك أن هذه السياسة كان لها دور في نجاح الإسلام في مرحلة التكوين والبناء أيام رسول الله ﷺ .

قائمة المصادر والمراجع

أ. المصادر

1. القرآن الكريم.
ابن الأثير، أبو الحسن، عز الدين علي بن محمد بن عبد الكرييم الجرجي(ت630هـ) الكامل في التاريخ 12 مجلداً، دار صادر، بيروت، لبنان، (ب، ط) 1402هـ/1982م.
أسد الغابة في معرفة الصحابة 5 مجلدات، دار الفكر، بيروت، لبنان، (ب، ط) 1409هـ/1989م.
الأزرقي، أبو الوليد، محمد بن عبد الله بن أحمد، (ت223هـ)، أخبار مكة، جزان، تحقيق رشدي الصالح ملحس ، دار الأندرس، بيروت، لبنان، ط 3 1403هـ/1983م.

5.	الأصفهاني، أبو الفرج، علي بن الحسين، (ت356هـ)، الأغاني، 26 ج، مؤسسة جمال، بيروت، لبنان، (ب.ط) (ب.ت).
6.	الأصفهاني، أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصفهاني، (ت430هـ) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء 10 مجلدات، المكتبة السلفية، (ب.ط) (ب.ت).
7.	الأصمسي، عبد الملك بن قریب، تاريخ العرب قبل الإسلام، مجلد واحد، تحقيق محمد حسن آل ياسين، (ب.م) (ب.ط) 1379هـ.
8.	الآلوسي، محمود شكري، (ت1343هـ) بلوغ الأربع في معرفة أحوال العرب 3 مجلدات، تصحيح محمد بهجت الأثري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2 (ب.ت).
9.	البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، (ت256هـ/869م)، صحيح البخاري، 12 ج، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، مصر، (ب.ط) (ب.ت).
10.	البسوي، أبو يوسف، يعقوب بن سفيان، (ت277هـ/890م) المعرفة والتاريخ 3 مجلدات، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، ط 2 هـ1401/1981م.
11.	البسوي، أبو الحسن، علي بن محمد بن علي البسيوي، جامع أبي الحسن البسيوي، 4 ج، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، (ب.ط) 1404هـ/1984م.
12.	البغدادي، أبو بكر، أحمد بن علي الخطيب، (ت463هـ/1073م)، تاريخ بغداد، 19 ج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ب.ط) (ب.ت).
13.	البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت1093هـ) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 4 أجزاء، دار صادر، بيروت، لبنان، (ب.ط) (ب.ت).
14.	البلذري، أبو الحسن، أحمد بن يحيى بن جابر، (ت279هـ/892م) أنساب الأشراف 13 ج، تحقيق سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1 1417هـ/1996م.
15.	_____, فتوح البلدان، مجلد واحد، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد وعمر وأحمد عطوة، دار ابن خلدون، الإسكندرية، مصر، (ب.ط) (ب.ت).
16.	البلخي، أبو زيد، أحمد بن سهل، (ت322هـ)، البدء والتاريخ، مجلدان، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1 1997م.
17.	البكري، أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز، (ت487هـ) معجم ما استعجم من أسماء البلاد

	والمواضع، 4أجزاء، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 3 1983م.
18.	البهوتى، منصور بن يونس بن إدريس، (ت1051هـ) شرح منتهى الإرادات، 3 ج، عالم الكتب، بيروت، (ب.ط) (ب.ت).
19.	البيهقى، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، (ت458هـ)، السنن الصغيرة، ج 4، تعليق عبد المعطى القلعاوى، دار الوفاء، المنصورة، ط 1 1989.
20.	التبريزى، أبو زكريا، يحيى بن علي، (ت502هـ) شرح القصائد العشر، إدارة الطباعة المنيرية، دمشق، سوريا، (ب.ط) 1352هـ.
21.	الترمذى، أبو عيسى، محمد بن سورة بن موسى، (ت279هـ) سنن الترمذى 5 أجزاء، دار الفكر، بيروت، لبنان، (ب.ط) 1414هـ/1994م.
22.	ابن تيمية، أبو العباس، تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، (ت728هـ) مجموع الفتاوى 37 مجلداً، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ب.ط) 1978م.
23.	العالبى، أبو المنصور، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، (ت429هـ) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، مجلد واحد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (ب.ط) (ب.ت).
24.	الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر، (ت255هـ) الحيوان 7أجزاء، تحقيق عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 2 1969م.
25.	_____, رسائل الجاحظ، الرسائل السياسية، قدم لها وبوبها وشرحها على أبو ملحم، منشورات دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، (ب.ط) (ب.ت).
26.	الجهشيارى، أبو عبد الله، محمد بن عبادوس، (ت331هـ/942م)، الوزراء والكتاب، مجلد واحد، تحقيق مصطفى السقا وأخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط 1 1938هـ/1357م.
27.	الجواليقى، أبو المنصور، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر، (ت540هـ) المعرف من الكلام الأعمى على حروف المعجم، تحقيق حسن عبد لرحيم، دار القلم، دمشق، ط 1 1410هـ/1990م.
28.	ابن الجوزي، أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد(597هـ/1201م)، المنظم في تاريخ الملوك والأمم، 18 ج، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 1992م.
29.	الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 6أجزاء، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1399هـ/1979م.

30.	ابن حبيب، أبو جعفر، محمد بن حبيب بن أمية الهاشمي البغدادي، (ت 245هـ / 859م) المحبر، مجلد واحد، المكتب التجاري، بيروت، لبنان، (ب.ط) (ب.ت).
31.	_____، المنق، تصحيح خورشيد أحمد فاروق، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1405هـ / 1985م.
32.	ابن حجر، شهاب الدين، أحمد بن علي، (ت 852هـ) الإصابة في تمييز الصحابة 4 أجزاء، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، (ب.ط) (ب.ت).
33.	_____، الفتح الباري بشرح صحيح البخاري 13 مجلد، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر، بيروت، لبنان، (ب.ط) (ب.ت).
34.	ابن أبي الحميد، أبو حامد، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين المدائني، (ت 656هـ)، شرح نهج البلاغة، 5 مجلدات، تحقيق حسن تيم، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (ب.ط) (ب.ت).
35.	الحلي، أبو البقاء، هبة الله الحلي، (ت 96هـ) المناقب المزیدية في أخبار الملوك الأسدية 2 ج، تحقيق صالح درادكة وآخرون، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، الأردن، (ب.ط) 1984م.
36.	الحموي، أبو عبد الله، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الروحي، (ت 626هـ)، معجم البلدان، 5 مجلدات، تحقيق مزيد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 1990م.
37.	الحنبي، ابن العماد، عبد الحي أحمد بن محمد العسكري، (ت 1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب 10 مجلدات، منشورات دار الآفاق، بيروت، لبنان، (ب.ط) (ب.ت).
38.	ابن خلدون، أبو زيد، عبد الرحمن ولی الدين، (ت 808هـ) تاريخ العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعمجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق علال الفاسي وعبد العزيز الرئيس، مكتبة النهضة، مصر، (ب.ط) 1963م.
39.	الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف، (ت 387هـ)، مفاتيح العلوم، تقديم وإعداد محمد العبد، دار النهضة المصرية، القاهرة، مصر، (ب.ط) 1978م.
40.	ابن خياط، أبو عمرو، خليفة بن خياط الشيباني العصفوري البصري الملقب شباب، (ت 240هـ)، تاريخ خليفة بن خياط، مجلد واحد، دار العلم، دمشق، ودار الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2 1977م.
41.	أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني، (ت 275هـ) سنن أبي داود 5 أجزاء، تحقيق عزت الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، سوريا، (ب.ط) 1993م.

42.	ابن دريد، أبو بكر، محمد بن الحسن الأزدي البصري، (ت321هـ)، جمهورة اللغة 4 مجلدات، مؤسسة الحلبي، القاهرة، مصر، (ب.ط) (ب.ت).
43.	الدياربكري، حسين بن محمد بن الحسن، (ت966هـ)، تاريخ الخميس في أحوال أنفس الخميس ، جزآن، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (ب.ط) 1977م.
44.	الدينوري، أبو حنيفة، (ت282هـ)، الأخبار الطوال ، مجلد واحد، تحقيق عبد المنعم عامر وجمال الدين الشيال، دار إحياء التراث، (ب.ط) (ب.ت).
45.	الرازي، أبو بكر، محمد بن عبد القادر، (ت666هـ)، مختار الصحاح ، مجلد واحد، ترتيب محمود خاطر بك، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر، (ب.ط) 1922م.
46.	ابن رجب الحنفي، أبو الفرج، عبد الرحمن بن أحمد، (ت795هـ) الاستخراج لأحكام الخراج ، مجلد واحد، تصحيح عبد الله الصديق، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (ب.ط) (ب.ت).
47.	الزبيدي، أبو فيفن، محب الدين محمد مرتضى الحسيني، (ت1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس 20 مجلد، دار الفكر، بيروت، لبنان، (ب.ط) 1994م.
48.	الزبيري، أبو عبد الله، مصعب بن عبد الله بن مصعب، (ت236هـ)، نسب قريش ، تعليق أليفي بروفنسال، دار العارف، القاهرة، مصر، (ب.ط) 1999م.
49.	الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، (ت583هـ)، أساس البلاغة ، دار صادر ودار بيروت، بيروت، لبنان، (ب.ط) 1965م.
50.	السرخيسي، أبو بكر محمد بن أبي سهل، (ت490هـ) المبسوط 3 أجزاء، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 3 1978م.
51.	_____، السير الكبير ، 5 مجلدات، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية، (ب.ط) 1971م.
52.	ابن سلام، أبو عبيد، القاسم، (ت240هـ)، الأموال ، مجلد واحد، تحقيق خليل محمد هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 1986م.
53.	ابن سعد، أبو عبد الله، محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، (ت230هـ) طبقات الكبرى 9 مجلدات، دار بيروت ودار صادر، بيروت، لبنان، (ب.ط) 1960م.
54.	السهيلي، عبد الرحمن، (ت581هـ)، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، 7 مجلدات، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار النصر، القاهرة، ط 1 1967م.
55.	السويدى، أبو الفوز، محمد أمين البغدادى، (ت1246هـ)، سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب ، مجلد واحد، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، (ب.ط) (ب.ت).

السيوطى، أبو الفضل، عبد الرحمن بن محمد بن عثمان، (ت1191هـ) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، مجلدان، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 1997م.	.56
الشوكاني، محمد بن علي، (ت1255هـ) نيل الأوطار ، شرح منتقى الأخبار في أحاديث سيد الأخيار 9 ج، القاهرة، مصر، (ب.ط) 1993م.	.57
الصناعي، أبو بكر، عبد الرازق بن همام، (ت211هـ)، المصنف، 11 ج، تحقيق حبيب الأعظمي، المجلس العلمي، بيروت، لبنان، ط 1 1970م.	.58
الطبرى، أبو ، محمد بن جرير، (ت310هـ) تاريخ الرسل والملوك 11 ج، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 4 1979م.	.59
ابن عباد، إسماعيل بن عباد، (ت385هـ)، المحيط في اللغة ، 11 مجد، تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1 1994م.	.60
ابن عبد ربه، أبو عمر، أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد ربه الأندلسى، (ت348هـ) العقد الفريد ، 7 ج، تحقيق أحمد أمين وآخرين، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 2 1956م.	.61
أبو عبيده، معمر بن المثنى، (ت209هـ)، نقائض جرير والفرزدق 3 مجلدات، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (ب.ط) (ب.ت).	.62
ابن عساكر، أبو القاسم، علي بن الحسن هبة الله بن عبد الله، ((ت571هـ)) تاريخ مدينة دمشق ، 49 ج، تتح: محب الدين عمر بن غرامه العمروى، دار الفكر، بيروت، (ب.ط) 1995م.	.63
العسکري، أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل، (ت395هـ) الأوائل ، وضع حواشيه عبد الرازق غالب المهدى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 1997م.	.64
ابن العماد، أبو الفلاح، عبد الحي بن عماد الحنبلي، (ت1089هـ) شذرات الذهب في أخبار من ذهب 8 ج، دار الميسرة، بيروت، لبنان، (ب.ط) 1979م.	.65
ابن فارس، أحمد بن فارس، (ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة ، 6 مج، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، ط 2، مصر، 1969-1972م.	.66
أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر، (ت732هـ)، المختصر في أخبار البشر 4 ج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (ب.ط) (ب.ت).	.67
الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، (ت770هـ)، المصباح المنير ، مجلد	.68

	واحد، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر، ط 3 1992م.
69.	ابن قتيبة، أبو محمد، عبد الله بن مسلم، (ت 276هـ)، عيون الأخبار، مجلدان، تحقيق محمد الإسكندراني دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1 (ب.ت.).
70.	_____, المعارف، مجلد واحد، تحقيق ثروت عاكاشة، دار المعارف، ط 4 (ب.ت.).
71.	ابن قدامة، أبو محمد، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، (ت 620هـ) المقتى 12 مج، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (ب.ط) 1983م.
72.	القرشي، يحيى بن آدم، (ت 203هـ)، الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (ب.ط) (ب.ت.).
73.	القرشي، أبو زيد، محمد بن أبي الخطاب، جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، مجلد واحد، تحقيق علي الباوي، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، (ب.ط) (ب.ت.).
74.	الفلقشندى، أبو العباس، أحمد بن علي، (ت 821هـ) صبح الأعشى في صناعة الإنشا، 14 ج، تعليق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 1987م.
75.	_____, نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، مجلد واحد، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط 2 1980م.
76.	ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر، (ت 751هـ)، أحكام أهل الذمة، مجلدان، تحقيق صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 2 1981م.
77.	ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، (ت 774هـ)، السيرة النبوية، 4 ج، تحقيق مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (ب.ط) 1976م.
78.	_____, البداية والنهاية، 14 ج، تحقيق أحمد أبو ملحم وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، مصر، (ب.ط) 1988م.
79.	ابن ماكولا، أبو نصر، علي بن هبة الله بن علي، (ت 468هـ) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب 7 ج، تحقيق محمد أمين دمج، بيروت، لبنان، 1962م.
80.	الماوردي، أبو الحسن، علي بن محمد بن حبيب البصري، (ت 450هـ)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مراجعة محمد فهمي السرجاني، المكتبة التوفيقية، (ب.ط) (ب.ت.).
81.	المتقى الهندي، علي بن حسام الدين بن عبد الملك، (ت 971هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، 16 مجلد، تحقيق بكري حيان وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، (ب.ط) 1979م.

ال المجلسي ، محمد باقر ، بحار الأنوار ، 110 ج ، بيروت ، لبنان ، ط 2 1983 م .	.82
المسعودي ، أبو الحسن ، علي بن الحسين بن علي ، (ت346هـ) مروج الذهب ومعادن الجوهر 4 مج ، دار الأندلس ، بيروت ، لبنان ، ط 1 1965 م .	.83
_____ ، التربية والإشراف ، دار التراث ، بيروت ، لبنان ، (ب.ط) 1968 م .	.84
المفضل الضبي ، المفضل بن محمد بن يعلى(ت168هـ) المفضليات ، تج: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط 3 1964 م .	.85
المكي ، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك ، (ت1111هـ) سبط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتواли ، 4 ج ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 1998 م .	.86
مسلم ، أبو الحسين ، مسلم بن الحاج القشيري النيسابوري ، (261هـ) صحيح مسلم 5 ج ، تحقيق الإمام النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، (ب.ط) 1956 م .	.87
ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الانصاري ، (ت711هـ) ، لسان العرب 15 مج ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، (ب.ط) 1995 م .	.88
النويري ، محمد بن عبد الوهاب ، (ت733هـ) ، نهاية الأرب في فنون الأدب 18 مج ، تحقيق الباز العربي ، نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية ، القاهرة ، (ب.ط) 1930 م .	.89
النيسابوري ، أحمد بن محمد ، (ت531هـ) السامي في الأسami ، نشر وإخراج محمد موسى هنداوي ، دار ومطبع الشعب ، القاهرة ، (ب.ط) (ب.ت) .	.90
الهيثمی ، نور الدين علي بن بکر ، (708هـ) ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، 5 مج ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 3 1982 م .	.91
ابن هشام ، عبد الملك بن أبيوب الحميري ، (ت218هـ) ، السيرة النبوية 4 ج ، تحقيق مصطفى السقا وأخرين ، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ، ط 2 ، مصر ، 1955 م .	.92
الهمداني ، أبو محمد ، الحسن بن أحمد بن يعقوب ، (ت374هـ) الإكيليل من أخبار اليمن وأنساب حمير ، الدار اليمنية ودار المناهل ، بيروت ، لبنان ، ط 2 1987 م .	.93
الواقدي ، محمد بن عمر بن واقد ، (ت207هـ) المغازي 3 ج ، تحقيق مارسدن جونس ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط 3 1984 م .	.94
ابن الوردي ، زين الدين عمر ، تاريخ ابن الوردي ، تتمة المختصر في أخبار البشر ، جزآن ، تحقيق أحمد البداوي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، (ب.ط) (ب.ت) .	.95

اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح، (ت 292هـ) تاريخ اليعقوبي ، مجلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 6 1995م.	.96
أبو يوسف، يعقوب، بن إبراهيم، (ت 182هـ) الخرج ، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (ب.ط) (ب.ت).	.97

ب. المراجع:	
1. إسماعيل، محمود، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ، مكتبة الفلاح، الكويت، ط 3 1992م.	
2. أومان، الإمبراطورية البيزنطية، تعریب مصطفی طه بدر، دار الفكر العربي، مصر، (ب.ط) (ب.ت).	
3. الأفغاني، سعيد، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 3 1974م.	
4. باشميل، محمد أحمد، غزوة مؤتة ، دار الفكر، ط 2 1974.	
5. باقر، طه، تاريخ الحضارات القديمة ، جزان، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، ط 2 1956م.	
6. البستاني، بطرس، أدباء العرب في الجاهلية ، 4 أجزاء، دار مارون عبود، (ب.ط) 1979م.	
7. البستاني، بطرس، محيط المحيط ، مجلد واحد، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط 2 1977م.	
8. بسيوني، كمال، قائد الفكر الإسلامي ، 5ج، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط 1 1993م.	
9. بيرنا، حسن، تاريخ إيران القديم ، ترجمة محمد نور الدين عبد المنعم وآخرين، مراجعة يحيى الخشاب، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، (ب.ت).	
10. بيومي، زكريا محمد، المالية العامة الإسلامية ، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، (ب.ط) 1979م.	
11. جبران، نعمان محمود وآخرون، دراسات في تاريخ الجزيرة العربية قبل الإسلام مؤسسة حمادة، إربد، الأردن، 1988م.	
12. الجمعة، علي بن محمد، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية ، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1 2000م.	
13. جودة، جمال، العرب والأرض في العراق في صدر الإسلام ، الشركة العربية	

	للطباعة، 1979.
14.	حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام ، 4 ج، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط 7 1964م.
15.	حمّور، عرفان محمد، أسواق العرب ، دار الشورى، بيروت، لبنان، (ب.ط) 1979م.
16.	دسوقي، محمد عزب، القبائل العربية في بلاد الشام منذ ظهور الإسلام إلى نهاية العصر الأموي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، (ب.ط) 1998م.
17.	الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط 2 1974.
18.	دينيت، دانييل، الجزية والإسلام ، مراجعة إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (ب.ط) (ب.ت).
19.	ديورانت، ول، قصة الحضارة ، 14 مج، ترجمة محمد بدران، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ط 2 1964م.
20.	رأفت، عبد الحميد، بيزنطة بين الفكر والدين والسياسة ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، ط 1 1997م.
21.	الرشيد، ناصر بن سعد، سوق عكاظ في الجاهلية والإسلام ، دار الأنصار، القاهرة، مصر، ط 1 1977م.
22.	الرافعي، أنور، الإنسان العربي والحضارة ، دار الفكر، دمشق، سوريا، (ب.ط) 1970م.
23.	الرئيس، محمد ضياء الدين، الخراج والنظم المالية ، دار الأنصار، عابدين، ط 4 1977م.
24.	زلوم، عبد القديم، الأموال في دولة الخلافة ، دار الأمة، بيروت، لبنان، ط 3 2004م.
25.	الزرکلی، خیر الدین، الأعلام ، ط 3، بيروت، لبنان، 1389ھـ.
26.	زيدان، جرجي، العرب قبل الإسلام ، مراجعة وتعليق حسين مؤنس، دار الهلال، ط 3 (ب.ت).
27.	سالم، عبد العزيز، تاريخ الدولة العربية ، مؤسسة الجامعة، الإسكندرية، مصر، (ب.ط) (ب.ت).
28.	ستيفن، رنسيمان، الحضارة البيزنطية ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويش، مكتبة

	النهضة المصرية، القاهرة، (ب.ط) 1961م.
29.	سحاب، فكتور، إيلاف قريش، كمبيوتشر والمركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط 1985م.
30.	الشامي، أحمد، في تاريخ العرب والإسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 3 1985م.
31.	الشامي، صلاح الدين، الواقع العربي قبل الإسلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، (ب.ط) (ب.ت).
32.	الشامي، فاطمة قدورة، الحضارة البيزنطية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 1 2002م.
33.	الشرباصي، أحمد، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجليل، 1981م.
34.	شرف الدين، عمر، الشعر في ظلال المنازرة والغسانة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (ب.ط) 1987م.
35.	الشريف، أحمد إبراهيم، مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965م.
36.	الشطي، عبد الفتاح، شعراء إمارة الحيرة في العصر الجاهلي، دار قباء، القاهرة، مصر، (ب.ط) 1998م.
37.	الصالح، صبحي، النظم الإسلامية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 3 1976م.
38.	العايد، مفيد رائف محمود، معالم تاريخ الدولة السasanية "عصر الأكاسرة"، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1 1999م.
39.	عبد العزيز، أمير، نظام السلام، مطبعة الأنصار، (ب.ط) 1991م.
40.	عاشور، سعيد عبد الفتاح، محاضرات في تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، طبعت بكتب كزية أخوان، بيروت، لبنان، 1977م.
41.	عاقل، نبيه، تاريخ العرب القديم وعصر الرسول، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 3 1983م.
42.	العريني، الباز، الدولة البيزنطية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (ب.ط) 1982م.
43.	علي، أحمد إسماعيل، تاريخ بلاد الشام منذ ما قبل الميلاد حتى نهاية العصر الأموي، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، ط 1 1984م.
44.	العلي ، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، 10ج، دار العلم للملايين،

	بيروت، لبنان، ط 2 1973 م.
45.	العلي، صالح، محاضرات في تاريخ العرب، مجلد واحد، كلية الآداب، بغداد، العراق، ط 1 1954 م.
46.	عنایة، غازی، الماليّة العامّة والنظام المالي الإسلامي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 1 1999 م.
47.	عواد، محمود، في تاريخ العرب قبل الإسلام، مطبعة المناهل، نابلس، (ب.ط) 2001 م.
48.	عيسي، إبراهيم، سليمان، معاملة غير المسلمين في دولة الإسلام، دار المنار، القاهرة، مصر، ط 1 1994 م.
49.	فروخ، عمر، تاريخ الأدب العربي 6 ج، دار العلم للملاتين، بيروت، لبنان، ط 6 1992 م.
50.	قاسم، عون الشريف، نشأة الدولة الإسلامية على عهد رسول الله(ص) دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط 2 1981 م.
51.	القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، 5 ج، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 8 1985 م.
52.	الكتاني، عبد الحي، الترتيب الإدارية، جزآن، (ب.م) (ب.ت).
53.	حالة، عمر، معجم القبائل، مؤسسة الرسالة، ط 3 1982 م.
54.	الكفراوي، عون محمود، النظام المالي الإسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ط 2 2003 م.
55.	كمال، أحمد عادل، الطريق إلى المدائن، دار النفائس، بيروت، لبنان ، ط 1 1972 م.
56.	كريستنس، آرثر، إيران في عهد الساساتين، ترجمة يحيى الخشاب، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة، مصر، (ب.ط) 1957 م.
57.	محمد، عبد المنعم حمدي، تاريخ الجزيرة العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (ب.ط) 1999 م.
58.	مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، جزان، دار الدعوة، استانبول، تركيا، (ب.ط) (ب.ت).
59.	مهران، محمد بيومي، تاريخ العرب القديم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (ب.ط)، ب.ت.

60.	المولى جاد، محمد أحمد بك، أيام العرب في الجاهلية ، دار إحياء التراث العربي، (ب.ط) (ب.ت).
61.	ناصف، منصور علي، التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول(ص) 4ج، دار إحياء الكتب العربية، ط 2 1962.
62.	النبهاني، تقي الدين، النظام الاقتصادي في الإسلام ، دار الأمة، بيروت، لبنان، ط 6 2004.
63.	النجار، عبد الوهاب، تاريخ الخلفاء الراشدين ، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط 1 2000م.
64.	أبو النصر، عمر، قصة العرب قبل الإسلام ، مكتب عمر أبو النصر للتأليف والترجمة، بيروت، لبنان، (ب.ط) 1970م.
65.	نولدكه، ثيودور، أمراء غسان من آل جفنة ، تعريب بندي جوزي وقسطنطين زريق، أكاديمية العلوم البروتستانية، برلين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، (ب.ط) 1933م.
66.	يوسف، جوزيف نسيم، تاريخ الدولة البيزنطية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (ب.ط) 1984م.

ج. الرسائل الجامعية

- 1 القواسمي، سحر، التجارة في دولة الخلافة في صدر الإسلام، إشراف: الدكتور جمال جودة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ذو القعدة 1419هـ/آذار 1999م..
- 2 مصطفى، خليل محمد، سن الضرائب في الشريعة الإسلامية، إشراف: الدكتور مروان قدومي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1421هـ/2003م..

د. الموسوعات	
بروي، إدوارد، موسوعة تاريخ الحضارات العام، 7 مج، تعریب یوسف ومزید داغر، منشورات عویدات، بیروت - باریس، ط 3 1994م.	1
تهران، ازادنشکاه، معجم الذهبي فارسي - عربي، تعریب محمد التونجي، دمشق، (ب،ط) (ب،ت).	2
الجمال، محمد عبد المنعم، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، مجلدان، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، دار الكتاب اللبناني، بیروت، لبنان، ط 1 1400هـ/1980م.	3
الشلبي، أحمد، موسوعة التاريخ الإسلامي، 9 ج، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1981م.	4
الكعبي، عبد الحميد، موسوعة التاريخ الإسلامي، دار أسامة للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 2003م.	5
لانجر، ولیم، موسوعة تاريخ العالم، 4 ج، ترجمة محمد مصطفى زيادة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط 3 (ب.ت).	6
مجموعة مؤلفين، موسوعة حضارة العراق، 13 ج، بغداد، العراق، (ب.ط) 1985م.	7
الفهرس التحليلي للاقتصاد الإسلامي 24 ج، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان، الأردن، (ب.ط) 1983-1996م.	8
المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بیروت، لبنان، ط 33 1986م.	9

هـ . المراجع الأجنبية:

- 1- A. Ch. Johnson A.L. West: "Byzantine Egypt: Economic studies." Princeton (1949).
- 2- E. Gibbon: "The Decline and fall of the Roman Empire" , London, (1911).
- 3- J.G Milne : " A history of Egypt under Roman Rule". London (1898).
- 4- N.H. Baynes: " The Byzantine Empire" London (1935).
- 5- P. Sykes : "A History of Persia". London (1909).

An-Najah National University
Faculty of High Education

**Taxes in the Arab Peninsula : A genealocal Study of
Taxes from An Islamic Perspective**

By
Imad Shhadi Arif Hanayshi

Supervised
Dr. Jamal Judi

Submitted in partial Fulfillment of the Requirements for the Degree
of Master of History faculty of Graduate studies at –Annajah
University, Nablus, Palestine.
2008

**Taxes in the Arab Peninsula : A genealocal Study of Taxes
from An Islamic Perspective:**

By
Imad Shhadi Arif Hanayshi
Supervised
Dr. Jamal Judi

Abstract

In my research, I tackled taxes payed by Arabs before Islamic regime and Islam's attitude towards it. I also considered taxes in the Peninsula before Islam, Persian, Roman, Sasani and Byzantine state, Ghassani and Manatherah whether direct or indirect interests all which supported the financial and taxies sector in these states.

Concerning Arabs of the north, researches has proved the existence of "tariffs" "the tenth" and poll-tax "Al-Jesyeh", in addition to animal and agricultural adother taxes.

Concerning Arabs of the south, and the heritage of the pre-Islamic period shows that Arab kings of Yeman, "Kinneh" and "Hadramout" imposed taxes in the 6th century A-D on Arab tribes controlled by them. Such taxes included trade, profits and the "transit" tax.

In the Islamic period, the research shows the view of Islam towards taxes aiming at knowing the historical roots of this view in the days of the prophet(May God's blessing and praise be upon him) whether those taxes were obligatory, voluntary or alms imposed on non-Muslims.

It seems that Islam has recognized the negative attitudes of Arab tribes concerning taxes. Consequently, it cancelled it and changed its concept and quantity, It suggested substitute Islamic ones such as alms and charity acknowledging the tribal attitude towards taxes which were imposed on the non-Muslims.

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.